

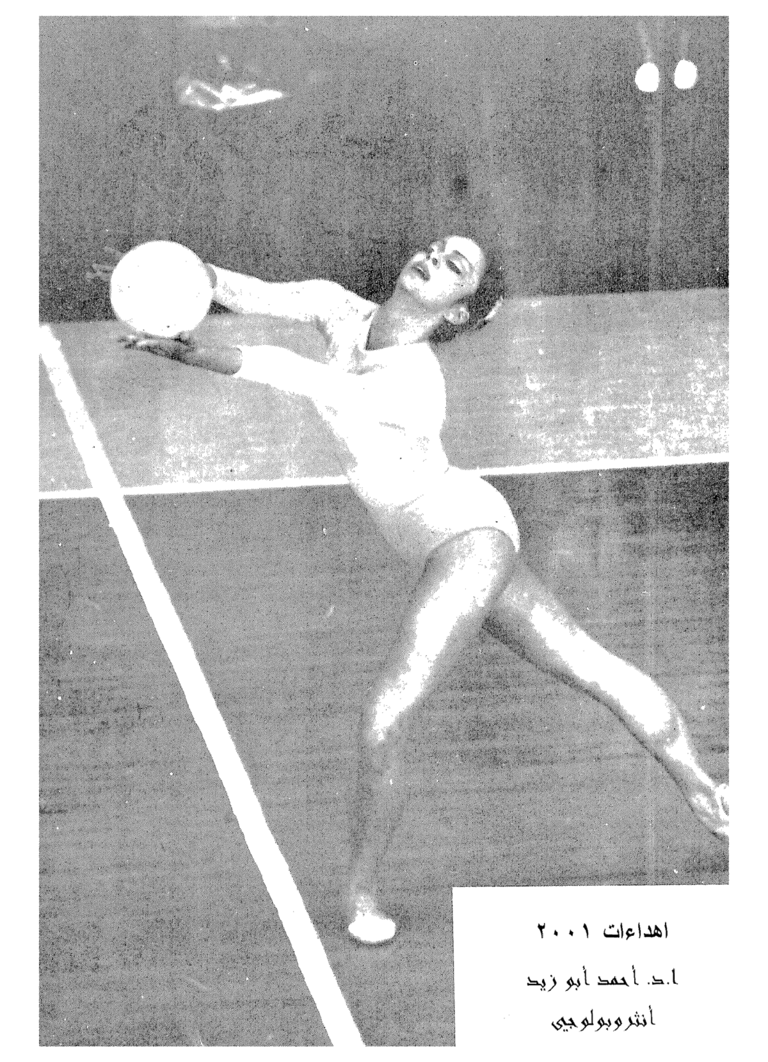
- التغيرات العالمية والبلدان النامية
- قبرص والطريق إلى الديمقراطية
- نحو مستقبل مشرق لأطفال العالم
- رسالة واشنطن :

السيناريو الجديد

السنة السابعة

٧

يولية ١٩٧٨


اهداءات ٢٠٠١
ا.د. أحمد أبو زيد
أنثروبولوجي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية ● تصدر عن دار الهلال ● السنة السابعة "٧" ● يولية ١٩٧٨

السيناريو الجديد

بقلم : جون بيتمان

« النزعة الثلاثية » مصطلح جديد فى قاموس الامبريالية .
وقد أنشئت اللجنة الثلاثية التى صاغت هذا المصطلح بمبادرة من واشنطن فى يوليو ١٩٧٣ . وتقول الملاحظات الايضاحية فى مطبوعاتها أن اللجنة تضع أمام نفسها مهمة ليست أقل من « تجديد النظام الدولى » . بيد أنها تقر بأن النظام الدولى المجدد « سيتطلب عملية خلق ... لابد أن تنطوى على اجراء مفاوضات طويلة . وعلى اللجنة ـ فى تعزيزها للعادات والممارسات المشتركة بين المناطق الثلاث ـ أن تساعد على توفير الاطار لهذه الجهود اللازمة » .

فما هى « المناطق الثلاث » ؟ وأى الخطوات تتخذ « لتعزيز العادات والممارسات المشتركة » بينها ؟ ومن هم أعضاء اللجنة ؟ وما يعنون « بنظام دولى مجدد » ؟

تحدد الملاحظات الايضاحية المناطق الثلاثة بأنها اليـــابان وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية . وهى توصف بأنها « مناطق ديموقراطيةصناعية» يقال انها تمثل « جماعة متطابقة وقلباحيا » لجهود شاملة لاقامة نظـــام دولى مجدد . غير أن القراء لن يجدوا صعوبة فى ادراك أن هذه «المناطق» هى بلدان رأســمالية الدولة الاحتــكارية . ولاشك فى أنها « قلب حى » للامبريالية العالمية : غير أن غياب المساواة الاجتماعية الواضح فيها جميعا يتناقض مع ادعاء الديموقراطية .

وأما عن « تعزيز العادات والممارسات المشـتركة » فان اللجنـــة تصــف نفسها بأنها « منظمة ذات توجه سياسى » تسعى « الى نطوير اقتراحات عملية للعمل المشترك » على أساس « تحليل المسائل الرئيسية التى تواجه المناطق الثلاث » . وتقوم بوضع مشروعات تحليل المسائل الرئيسية فرق ثلاثية .

ويقوم باعطاء التعليمات النهائية لفرق العمل موظفون فى هيئة اللجنـة الدائمة أو سكرتاريتها ، ومستشارين يمثلون الوكالات والمؤســســات ومجموعات العقول التى يثق بها رأس المال الاحتكارى فى المناطق الثلاث، وتعقد الفرق اجتماعات فى بلدان المناطق الثلاث ، ويعد مشروع أو أكثر للتحليلات ، وتناقش فى هذه الاجتماعات قبل أن تكتمل وتنشر « كأبحاث ثلاثية » . وتوجه هذه التقارير الى الدوائر الحاكمة فى الدول الثــلاثة وتكيف حجمها مصطلحاتها مع عمليات تفكير ومواقف هذه الدوائر . وتعتبر حكومات البلاد الثلاثية اقتراحات العمل المشترك التى تجســـدها هذه المشروعات توصيات للعمل .

كما تصف اللجنة نفسها « مبادرة خاصة أمريكية شمالية ـ أوربية ـ يابانية فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهمية المشتركة » وتذكر الملاحظـــات الايضاحية لابحاثها الثلاثية أنها تتألف من « مواطنين افراد » ـ « أكثر من المواطنين البارزين فى المناطق الثلاث ، من مختلف الاوساط الاجتماعية ».

لكن « مواطنين أفراد » و « من مختلف الاوساط الاجتماعية » عبارتين لا طبقيين مخففتين عن قصـــد تضفيان انطباع الاهتمام غير المتحـــزب الذى يقف فوق الطبقات . غير أن سيرة حياة الاعضاء ونشاطهم تتناقض مع هذا الانطباع . ففى ١٥ أغسطس ١٩٧٥ كانت اللجنة تضم ٢١٦ عضوا « أمريكا الشمالية ٧٣ عضوا ، أوربا الغربية ٧٩ عضوا ، اليابان ٦٤ عضوا » ولهـا

هيئة تنفيذية تتألف من ٣٤ شخصا منهم ٣ يمثلون رأس المال المالى ، و ١١ يمثلون الاحتكارات المحلية وفوق القومية « متعددة الجنسية » و ١١ من المسئولين الحكوميين او المسئولين فى المؤسسات الامبريالية الدولية و ٧ من المفكرين واثنين من النقابيين . ويتمشى هذا التكوين مع تركيب العضوية فى مجموعة : ٣٢ من الماليين ورجال البنوك ، ٥٨ من الهيئات التنفيذية للاحتكارات المحلية وفوق القومية « متعددة الجنسية » ، ٥٤ من مسئولى الحكومات أو المنظمات الدولية ، ٥٧ من المفكرين ، و ١٥ من المسئولين فى النقابات أو الحركة العمالية .

وفضلا عن هذا فان دراسة تكوين عضوية اللجنة وأسلوب عملها توضح أن النزعة الثلاثية ـ رغم كل ما تدعيه من « مطامع مشتركة » تحمل علامة « صنع الولايات المتحدة » .

فالنزعة الثلاثية سليلة ثانى أقوى مجموعة مالية وصناعية « لا تفوقها سوى مجموعة ج.ب مورجان » فى العالم غير الاشتراكى وهى مجموعة روكفلر (١) . وليس تاريخ مولدها محددا بالدقة ، كما لا تتوفر تفصيلات دقيقة عن الطريقة التى أشرف بها دافيد روكفلر رئيس مجلس ادارة بنك تشيزمنهاتن على طقوس ميلاد سليلة أسرته ، ويقال أنه بدأ الدعوة الى اقامة الجماعة الثلاثية فى عام ١٩٧٢ . وتزعم الملاحظات الايضاحية فى الابحاث الثلاثية أن « جذورها التاريخية يمكن ارجاعها الى التوترات الجدية التى ظهرت فى السبعينات فى العلاقات بين اليابان وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية » بيد أنه اذا كانت هذه « التوترات الجدية » تشير الى وقت مولد اللجنة فان حملها ومخاضها قد حدثا قبل ذلك .

ففى الخمسينات دعا آل روكفلر الى طراز ثلاثى وشجعوه فى شكل اجتماعات كل أربع سنوات للماليين ورجال البنوك والاحتكاريين تحت اسم المؤتمرات الصناعية العالمية . وكانت مجلة « تايم » هى التى نظمتها فى البداية ، الا أن هذه المهمة تولتها فيما بعد منظمات صلتها بروكفلر أقل وضوحا .

وأشرف معهد شانفورد للابحاث على الاجتماع الخامس من ١٧ ــ ٢١ سبتمبر ١٩٧٣ ، واجتذب « أكثر من ٦٥٠ من كبار المدراء فى أكبر البنوك والشركات الصناعية فى سبعين بلدا الى جانب مجموعة واسعة من موظفى الحكومات والوكالات الدولية « على حد تعبير أحد المعلقين » .

---

(١) انظر فيكتور بيرلو « الامبريالية الامريكية : قاعدة الجبروت » فى قضايا السلم والاشتراكية ، ابريل ١٩٧٨ .

ويلاحظ هذا المعلق فى حديثه عن مدائح المشتركين الطنانة « للحرية » و « السلام » والاتجاه نحو « عالم واحد » أنه « كان من الصعب أن تذكر ان كثيرا من هؤلاء المتحمسين الجدد قد ناصروا الحرب الباردة من قبل » (١) ثم يلخص ملاحظاتهم كما يلى : « كان موضوع المؤتمر الصناعى العالمى هذا العام هو « المؤسسة الرأسمالية والصالح العام » ، وقد تحولت مناقشته الى احتفاء حى بالشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » .. ودفاع يتحدى الكثير من منتقديها (٢) .

وفى الوقت الذى كانت تعقد فيه اجتماعات المؤتمرات الصناعية العالمية تقريبا بدأ كبار رجال البنوك والشخصيات السياسية فى أوربا والولايات المتحدة ، يجتمعون فى بيلدربيرج فى هولندا بدعوة من الامير برنارد زوج ملكة هولندا . وفى مؤتمر بيلدربيرج عام ١٩٧٢ دعا دافيد روكلفر الى اقامة جماعة ثلاثية ، « حيث لقيت الفكرة قبولا عاجلا » .

كما يتجلى خاتم « صنع فى الولايات المتحدة الامريكية » على النزعة الثلاثية من بعض الجوانب الاخرى التى تحمل طابع روكفلر . فقد ترأس دافيد روكفلر الهيئة التنفيذية للجنة ، وانتقى الاعضاء الرئيسيين والخبراء العاملين الذين يوجهون انتاج الابحاث الثلاثية(٣) . وتقدم الاقتراحات الاولى لمثل هذه الابحاث والمذكرات الاولى للفرق المنتقاة فى واشنطن . وكان زبيجينيف برجزنسكى ــ الذى يتمتع برعاية روكفلر ــ مديرا تنفيذيا للجنة ومنسقا لكل نشاطها الى حين تعيينه فى عام ١٩٧٦ مستشارا لكارتر فى حملته الانتخابية للرئاسة .

غير أن الامر الاكثر دلالة هو ظرف يثير القلق ، وهو أن أنصار النزعة الثلاثية فى حكومة الولايات المتحدة يشملون رئيس الولايات المتحدة ونائب رئيسها ، ووزراء الخارجية والدفاع والخزانة ، ونائبى وزيرى الخارجية والخزانة ، ومستشار الرئيس الامريكى لشئون الامن القومى ، وممثل الولايات المتحدة فى هيئة الامم المتحدة ، ومدير وكالة الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح ، ووكلاء وزارة الخارجية لشئون الامن والشئون الاقتصادية وشئون شرق آسيا والمحيط الهادى . ويوحى هذا بأن المبادرات والاقتراحات الصادرة عن جمعية « الاعضاء الافراد » هذه تحمل على الاقل طابع الحكومة الامريكية شبه الرسمى .

---

(١) ستيف وايزمان ، « طبقة حاكمة جديدة للعالم » ذى نيشن ، ١٥ اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كريستوفر ليدون ، « الكشف عن جيمى كارتر » ، اتلانتيك مانثلى ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٥٢ .

ويتجلى ما يخبئه رجال اللجنة الثلاثية للبشرية فى البحث الثلاثى رقم ١٤ ، وهو كتيب من ٦٨ صفحة بعنوان « نحو نظام دولى مجدد » . ويشغل ريتشارد ٠ ن ٠ كوبر أحد واضعى البحث الاربعة منصب وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشئون الاقتصادية حاليا ، أما روبرت ٠ ر ٠ باوى الاستاذ فى جامعة هارفارد والذى أكمل مراجعة المشروع قبل اصداره فى عام ١٩٧٧ فهو الآن نائب مدير المخابرات المركزية لشئون المخابرات القومية للحكومة الأمريكية ، والمؤلفان الآخران هما كارل كايزو الاستاذ فى جامعة كولونيا ـ وهو الآن مدير معهد الأبحاث التابع للجمعية الالمانية « الغربية » للشئون الخارجية ، وماساتاكا كوساكا الاستاذ فى جامعة كيوتو الذى اكتسب حق المشاركة فى وضع هذه الوثيقة بعمله السابق فى جامعة هارفارد وفى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن . ويؤكد واضعوا هذا الكتيب أن السيناريو الوارد فيه يستند الى أفكار عدة أبحاث ثلاثية صدرت قبل ذلك حول موضوعات خاصة (١) ، وانه « استعراض واسع لعملية تجديد النظام الدولى»(٢) .

والمسلمتان الرئيسيتان للبحث هما : أولا أن « النظام الدولى الذى أقيم بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد قادرا على مواجهة القضايا الشاملة الجديدة وعمليات التغير ، وثانيا ، أن « أكثر سمات الوضع الراهن انتشارا هو الاتساع الثابت لشبكة التكافل وتوثقها » . ويستخلص البحث من هاتين المسلمتين أن « ادارة التكامل أصبحت أمرا لا غنى عنه للنظام العالمى ٠٠ » ويتطلب هذا استراتيجية للعمل تحدد « الاهداف الاساسية للمدى الطويل ـ للعقد أو للعقدين التاليين » و « مجموعة من التوجيهات للاعمال والقرارات المحددة » ٠ ويستطرد واضعوا الكتيب قائلين « وتشمل الأهداف الأساسية للاستراتيجية الشاملة المحافظة على السلام ، وادارة الاقتصاد العالمى ، والاسهام فى التنمية الاقتصادية ، واشباع الاحتياجات الانسانية الاساسية ، وتطوير حقوق الانسان »

---

(١) الابحاث الثلاثية التى نشرت قبل ذلك هى : ١ ـ نحو نظام نقدى عالمى مجدد (١٩٧٣) ، ٢ ـ أزمة التعاون الدولى (١٩٧٤) ، ٣ ـ نقطة تحول فى العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب (١٩٧٤) ، ٤ ـ توجيهات للتجارة العالمية فى سبعينات القرن (١٩٧٤) ، ٥ ـ الطاقة : ضرورة المعالجة الثلاثية (١٩٧٤) ، ٦ ـ الطاقة : استراتيجية للعمل الدولى (١٩٧٥) ، ٧ ـ منظمة الدول المصدرة للنفط والعالم الثلاثى والبلدان النامية ـ ترتيبات جديدة للتعاون فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ (١٩٧٥) ، ٨ ـ أزمة الديمقراطية (١٩٧٥) ، ٩ ـ نظام جديد للمحيطات (١٩٧٦) ، ١٠ ـ البحث عن تكيف جديد فى الاسواق السلعية العالمية (١٩٧٦) ، ١١ ـ اصلاح المؤسسات الدولية (١٩٧٦) ، ١٢ ـ قضايا المشاورات الدولية (١٩٧٦) ، ١٣ ـ التعاون مع البلدان الشيوعية فى معالجة القضايا الشاملة : دراسة للخيارات (١٩٧٧) ٠

(٢) هنا وفيما بعد ـ ما لم نشر الى غير ذلك ـ أخذت الاقتباسات عن البحث الثلاثى رقم ١٤ نيويورك ١٩٧٧ ٠

ويتسم ايديولوجيو كل من رأسمالية ما قبل الاحتكار والامبريالية بأنهم يسعون جاهدين الى اخفاء المصالح الطبقية الضيقة لحماتهم والى المطابقة بينها وبين أمانى الجماهير وأهدافها المشتركة . ويزداد بروز هذا الاتجاه فى الظروف الحاضرة ، وتعد الابحاث الثلاثية مثالا لصورته ((الحديثة)). وهكذا تعرض المسلمات والاهداف الواردة فى هذا السيناريو فى تعميمات لا طبقية . انهم يعدون بكل شىء لكل طبقات الناس فى العالم غيرالاشتراكى وفى عبارات يحرصون على أن تخلو من أية اشارة الى المصالح الطبقية المتنافرة والى الصراع الطبقى سواء فى الساحة الوطنية أو الساحة الدولية .

غير أن هناك فارقا : فاذا كانت وعود البرجوازية الصاعدة « بالحرية والاخاء والمساواة)) تنسجم مع رغبات الطبقات المستغلة فى ذلك الحين وأهدافها فاننا لا نستطيع أن نقول الشىء نفسه عن وعود الامبريالية اليوم . انها لا تفى باحتياجات الجماهير العاملة وحركات التحرر الوطنى والاستقلال الوطنى ومطالبها . ان أنصار النزعة الثلاثية يعلنون ادراكهم ((للثورة فى الامال والمشاغل)) وسماحهم بها ، لكنهم على ما يبدو ويقللون كثيرا من نطاق هذه ((الثورة)) وعمقها وقدرتها على اعادة تركيب بنية العلاقات الدولية بما يتفق مع مصالح المستغلين . ويغفل رجال النزعة الثلاثية ((سمتين منتشرتين)) أخريين من سمات الوضع الراهن ، هما تقدم الطبقة العاملة الى الصفوف الاولى لصانعى التاريخ ، وتزايد تأثير الشعوب التى كانت مستعمرة مقهورة على مسار الاحداث .

ويحفز هذه العمليات الجديدة التفاعل بين الاسرة الاشتراكية الجبارة والدول الأقل تطورا التى يقطنها ٦٠٪ من سكان العالم ، والطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية المتطورة ، والمنظمات والحركات الدولية العديدة ذات المنحى التقدمى . وتعرف الشعوب التى تمثل القوة المحركة لهذه العمليات تعميمات سيناريو أنصار النزعة الثلاثية بما يتفق مع مصالحها ، وتعريفاتها تختلف بالتأكيد عن تعريفات هؤلاء .

فهؤلاء الاخيرون ينكرون عزمهم على التركيز على الابقاء على الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم ، وهم يعلنون حرصهم على اشراك البلدان الاقل تطورا بشكل واسع فى جهود مشتركة لضمان نظام عالمى أكثر عدالة « حسبما تقول ملاحظاتهم الايضاحية : لكن الاجراءات المحددة الواردة فى السيناريو الذى يقدموه لا تتفق من ضرورات أداء هذه المهمة .

وعلى سبيل المثال قد يكون من المفيد أن ندرس اقتراحاتهم المحددة لبلوغ الهدف الذى حددوه وهو الاسهام فى « التنمية الاقتصادية »واشباع الاحتياجات الانسانية الاساسية » فى « البلدان الافقر » فى العالم ،

والمسألة هنا — فى نظر أنصار النزعة الثلاثية — هى مسألة الاستقرار والتغييرات البنيوية فى الاقتصاد .

أما الاستقرار فيقولون انه ينبغى أن يبدأ فى أوطانهم ، أى فى البلدان الثلاثية حتى يمكن لاقتصادياتها « أن تضمن طلبا ثابتا قويا على الواردات التى هى المصدر الرئيسى لدخل البلدان النامية من العملات الاجنبية » (ص ٢٤) . ويمكن أن تكمل هذا « خطط لتثبيت كل من دخول تصدير البلدان النامية وأسعار بعض المنتجات الاولية ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية سواء كمستوردة أو كمصدرة » ، مع تقديم « قروض خاصة للبلدان التى هبطت دخولها من التصدير الى أدنى من معايير تاريخية معينة » (ص ٢٥) .

وينعكس هذا فى جعل « النظام العالمى أكثر عدلا » متوقفا على الاستقرار الاقتصادى فى بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية — وهو احتمال لم يتحقق أبدا فى كل قرون الرأسمالية الماضية ، وليس أكثر قابلية للتحقيق اليوم . ففى الوقت الحالى فشلت أفضل خطط تنظيم رأسمالية الدولة الاحتكارية فى التغلب على « الركود التضخمى » الذى يمسك بخناق هذه البلدان . ولاشك فى أن هذا لايمثل ضمانة كبيرة للبلدان النامية .

والاشارة الى هبوط دخول التصدير فى البلدان الاقل تطور عن « معايير تاريخية معينة » هى اعتراف ضمنى بعدم انصاف شروط التبادل التجارى والتحقق من أن آثارها ستحفز الطلب على القروض والاستثمارات الاجنبية ، ولاشك فى أن هذا الجانب من السيناريو سيروق للاحتكارات المالية والصناعية فوق القومية « متعددة الجنسية » فى المنطقة الثلاثية ، وبخاصة تلك التى يقع مقرها فى الولايات المتحدة الامريكية والتى يسيطر عليها آل روكفلر .

وينطبق الشىء نفسه على الاجراءات المقترحة لتغيير بنية الاقتصاد . فالاقتراحات هى أن تشجع بلدان المنطقة الثلاثية اقامة « صناعات تحويلية للاعداد الاولى » للمواد الخام فى البلدان الاقل تطورا « حيث توجد المواد الخام » ومن المقترح أيضا النظر فى بنية الرسوم الجمركية لتوفير أسواق مفتوحة لتدفق المنتجات المصنوعة من البلدان الثلاثية ، وتوجه النصيحة للبلدان الاقل تطورا بأن « ترحب بالشركات الاجنبية بالشروط المقبولة » التى سيساعد البنك الدولى فى اجراء المفاوضات بشأنها (ص ٢٦) .

ولسنا بحاجة الى بحث تحليلى لنتبين فى هذه الاقتراحات تفويضا كاملا للشركات فوق القومية « متعددة الجنسية » التى تقع مقراتها فى الولايات

المتحدة والتى جنت فروعها فى البلدان الاقل تطورا فى عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ـ وفقا لما تقوله صحيفة « سيرفى أوف كارنت بيزنيس » ، واشنطن ، مارس ١٩٧٦ ـ (٢٣٣٠٠) مليون دولار فى شكل أرباح وعوائد وفوائد ، فضلا عن اعادة استثمارها فى مؤسساتها المحلية (١٣٠٠٠) مليون دولار مستمدة أساسا من الارباح غير الموزعة التى تحققت فى هذه البلدان ٠ ويرتبط هذا الاقتراح بالانفتاح على البورجوازية المحلية فى البلدان الاقل تطورا ، فهى العميل المحتمل لمؤسسات الاقراض والاستثمار فى المنطقة الثلاثية ٠

ان الاجراءات المقترحة للتخفيف من الفقر تشمل زيادة حجم المساعدة « التى تفرض عليها رقابة دقيقة » ، واجراء تحويلات من « مشروعات تتطلب استثمارات كبيرة فى القطاع الصناعى » نحو « تحسين انتاج الغذاء ، وتوفير مرافق الرعاية الصحية البسيطة (التى تشمل توفير المياه الصحية والمرافق الصحية والمساعدة فى تخطيط الاسرة) وتوسيع مكافحة الامية » ، وينبغى استكمال هذه الاعمال « بسياسات تزيل بعض العوائق التى ما زالت تواجه البلدان النامية فى جهودها للاقتراض من الخارج » (ص ٢٨) ٠

غير أن كل هذه الاجراءات ـ على مزاعمها الخيرية ـ انما هى وصفة للابقاء على تقسيم العمل الدولى القائم فى العالم غير الاشتراكى ، والابقاء على البلدان الاقل تطورا كمصدرة للمواد الخام وملحقات لصناعات لدول المنطقة الثلاثية ٠ كما أن التيسير المقترح للقروض يعد دعوة لهذه البلدان لان تزداد غرقا فى الديون ، رغم أن بعض المصادر يقدر أن مديونيتها الحالية تتجاوز (٢٠٠٠٠٠) مليون دولار (ص ٧) ٠

تلكم هى اقتراحات أنصار النزعة الثلاثية المحددة فى مجال العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاقل تطورا ٠ انها أشبه بالجبل الذى تمخض فولد فأرا ٠ ولا يمكن الا أن نلحظ فى هذه التقارير اغفال أنصار النزعة الثلاثية وازدراءهم لنشاط الجماهير ، كما نلحظ سيادة نزعة الصفوة : « ٠٠٠ ان المسئولية عن استقرار الاقتصاد العالمى تقع بصورة غالبة على البلدان الثلاثية وبخاصة على الولايات المتحدة وألمانيا (كذا !) واليابان » (ص ١٧) ٠

وهذه الدعوة المكشوفة الى شوفينية الدولة الكبرى وانتهاج « رسالة التمدين » ليس من شأنها تسهيل الحصول على تعاون البلدان الاقل تطورا الذى يعتبره أنصار النزعة الثلاثية أساسا لانهاء « المواجهة بين الشمال والجنوب » ٠ فحتى مثل هذا التعبير يعرقل التعاون لانه يستخدم لتعمية

الجوانب الطبقية فى العلاقة بين دول المنطقة الثلاثية والبلدان الاقل تطورا ٠ ولتبرئة الاولى من مسئولية التركة الاستعمارية المتمثلة فى تخلف الدول الفتية ، وذلك بادراج بلدان الاسرة الاشتراكية فيما يسمى بـ « الشمال » اذ أن أربعة منها ــ هى الاتحاد السوفييتى وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ــ تعد بين الدول الصناعية العشرة الاولى ٠ وتتفق هذه الخدعة اللفظية تماما مع هدف أنصار النزعة الثلاثية وهو تقويض التحالف بين الاسرة الاشتراكية والبلاد الاقل تطورا ٠

ويبدو أنه ليس من قبيل المصادفة أن تظهر مبادرات رأس المال الاحتكارى هذه فى وقت أصبحت فيه تأميمات الممتلكات الاجنبية أشبه بالموجة الصاعدة فى البلدان الاقل تطورا ، وهو أيضا الوقت الذى بلغت فيه هذه البلدان مستوى مرتفعا من الوحدة والعمل المشترك من أجل اعادة تركيب جذرية لبنية العلاقات مع بلدان المنطقة الثلاثية رغم الاختلافات التاريخية والفوارق فى مستويات التطور وتنوع اتجاهاتها السياسية ٠

لقد أرست هذه البلدان ــ اذ تغلبت على تحفظات دول المنطقة الثلاثية ومعارضتها ، ولقيت مساندة دول الاسرة الاشتراكية ــ أسس نظام اقتصادى عالمى جديد فى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة فى أبريل ١٩٧٤ ، والدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة فيما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٧٤ ٠ وقد أوضح الصراع من أجل اصدار القرارات الاساسية ــ اعلان اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، وبرنامج العمل وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ــ ان هذه البلدان تفهم « التكامل » فهما مختلفا تماما عما يفهمه أنصار النزعة الثلاثية ٠

ان أنصار النزعة الثلاثية « التكافل » التى يرغبون فى فرضها على العالم تتناقض مع الوضع القائم فى عصرنا ، فهم اذ يغفلون الطبيعة المتغيرة للاعتماد المتبادل يجعلون من التقدير المبالغ فيه لاكتفائهم الذاتى أمرا مطلقا ، ويقللون من شأن القدرات الاقتصادية والسياسية للبلدان الاقل تطورا ٠ غير أن من المعروف جيدا أن البلدان الاقل تطورا تنتج ما بين ٧٥٪ و ١٠٠٪ من بعض المواد الخام الحيوية التى تستهلكها المنطقة الثلاثية مثل القصدير والتنجستين

والحديد والالومنيوم والكروم والكوبالت والنحاس والمطاط الطبيعى والبترول · وفضلا عن ذلك فان اعتماد صناعات المنطقة الثلاثية على واردات المواد الخام من البلدان الاقل تطورا التى تنخفض وانما ستزيد ·

غير أنه فى ظل شروط التبادل الحالية غير المتكافئة ـ التى تلعب فيها سياسة احتكارات المنطقة الثلاثية فى رفع الاسعار وتحديدها دورا حاسما ـ لا يعكس هيكل التجارة المتغير الطبيعة المتغيرة للاعتماد المتبادل · فالمساواة ـ أى شروط التبادل المتكافئة ـ لازمة التكافل الحقيقى فى نظر البلدان الاقل تطورا · غير أن سيناريو أنصار النزعة الثلاثية لا يأخذ فى اعتباره هذا الامر ، حق البلدان النامية بلا نزاع فى السيطرة على مواردها الطبيعية والتصرف فيها ·

وتوضح الاجراءات المحددة المقترحة لبلوغ هدفين آخرين لاستراتيجية أنصار النزعة الثلاثية سمة أخرى من سمات الرأسمالية · والهدفان هما ادارة الاقتصاد العالمى وحماية حقوق الانسان · وتتجلى هذه السمة فى الهوة بين الوعود والتنفيذ ·

ومن الامور ذات الدلالة أن منظرى النزعة الثلاثية يؤكدون طول الاجل اللازم حتى لتنفيذ وعودهم المتواضعة · وهكذا فان « ··· الجهود اللازمة للوصول الى جذور كثير من هذه القضايا ستستغرق وقتا طويلا حقا ·· فستحتاج ازالة مصادر النزاع والمنافسة « بين الشرق والغرب » أمد طويلا للغاية ·· وبالمثل هدف اشباع الاحتياجات الانسانية الاساسية لمليار أو أكثر من أفقر الناس · فتحقيق تقدم كبير على نطاق واسع سيستغرق عقودا حتى لو بذلنا جهودا عاجلة نشيطة » وما الى ذلك (ص ١٠) ·

ومثل هذه النغمة التى تتكرر ، المرة تلو الاخرى ، تحمل الرنين المألوف لترنيمة « الفطيرة فى السماى وداعا وداعا » · ويمكن أن نفسر مثل هذا الالحاح على الحاجة الى الوقت لتنفيذ وعودهم بأنه دعوة للتفهم بروح الصبر، وهو أمر ينكرونه بشدة على الدول الاشتراكية ، اذ يحشرونها جميعا «كبلدان شيوعية » بصرف النظر فى الاختلافات فى مستويات التطور الاشتراكى ، حتى يستطيعوا أن يهاجموا على نحو أفضل أوجه الاختلاف بينها وبين الشيوعية الناضجة ·

ان افتراض أنصار النزعة الثلاثية أن لديهم القدرة على ادارة اقتصاد

العالم ، وبالاحرى تجديده ـ يشير بذاته الى عدم استعدادهم لتقبل الواقع . فلقد كان من المتوقع أن يؤدى فشـل مداولاتهم فى رامبوييه فى نوفمبر ١٩٧٥ وفى بورتوريكو فى يونيو ١٩٧٦ وفى لندن فى مايو ١٩٧٧ الى أن تشـوب مزاعمهم نغمة من التواضع . فهم رغم تعهداتهم بالعمل معا لانعاش اقتصاداتهم ونموها ، ورغم خبرة علمائهم الجهابذة وفرق عقـولهم ، عاجزون تمـاما عن التوصل الى علاج للتضخم والبطالة الواسعة التى نعانى منها بلدانهم ، غـير انهم هنا أيضا يعلنون عزمهم على تنسيق سياسة الاقتصاد الكبير » ، والمواءمة بين « التنسيق على مستوى السياسة » و « التكامل على مستوى السوق » . وكأنما بون على استعداد لتقبل مطالبة واشنطن بزيادة معـدل نمـوها الاقتصادى ، وكأن طوكيو ستقرر رغبة السوق المشتركة فى أن تقلب الميزان التجارى على الفور لصالح الاخيرة . وفضـلا عن ذلك فان كل حـديث عن « التجارة الحرة » بين أولئك العمالقة الاحتـكاريون هو ـ كما وصف لينين حنين كاوتسكى الجارف الى هذا الاثر من آثار عهد مضى « خداع اصـلاحى » (المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٢ ، ص ٢٨٩) .

وأما عن حماية حقوق الانسـان فالجدير بالذكر أن أنصار النزعة الثلاثية قد اعترفوا أخيرا بضرورة أن يعبروا على الاقل عن القلق على حالة الحـريات الانسانية فى بلدانهم (ص ٣٠) لكن هذا الجزء من السيناريو يبرز بدوره تلك الهوة السحيقة بين الاقوال والافعال .

فتعاليمهم فى الثناء على التعددية تكذبها سياساتهم لزعزعة نظم الحكم غير المتوافقة معهم (كما حدث فى شيلى) ومناوراتهم لاحباط العمليات الدستورية التطورية التى يمكن أن تصل بالاحزاب الشيوعية الى الاشتراك فى الحكومات (كما فى البرتغال وفرنسا وايطاليا) . وينبغى المقابلة بين تأييـد أنصـار النزعة الثلاثية لمبدأ التعددية وبين تأييدهم لنظم الحكم التى تنكر على شعوبها الحقوق المدنية الاساسية والحريات السياسية (كما فى البرازيل وباراجواى وبوليفيا وأورجواى وهايتى وجواتيمالا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبيـة وايران وأندونيسيا وكثير غيرها) .

ولا ينسـجم تنشيطهم الحالى للسياسات التى تعزز التقسـيم العنصرى للعمل ، والابقاء على « الجيتو » العنصرى فى الولايات المتحـدة الامريكية مع اخلاصهم المزعوم للحريات الفردية . كما أنه ليس ثمة اشـارة فى السيناريو الذى وضعوه عن حقوق الانسان للحق فى العمل والتحرر من الاستغلال ودونهما تغدو ممارسة كل الحقوق والحريات أمرا مستبعدا أو محدودا .

وليس ثمة جزء فى سيناريو أنصار النزعة الثلاثية أكثر دلالة على التناقض بين ما يقولون وما يفعلون مثل القسم الخاص بـ « المحافظة على السلام » ٠ وجدير بالذكر هنا أيضا ــ كأحد علامات العصر ــ أن بعض قادة المال والصناعة هؤلاء الذين وجهوا الحرب الباردة وأبقوا العالم على شفا الهاوية طيلة ربع قرن يبدو الآن وكأنهم يعيدون النظر فى مواقفهم ٠ وتتجلى آثار تغير ميزان القوى العالمية وفقدان تفوق الامبريالية العسكرى فى اعترافهم بأن « الاسلحة النووية يمكن أن تؤدى الى دمار العالم ٠ ولن يكون هناك منتصر فى مثل هذا النزاع » ويبدو أنهم أيضا يدركون أن « سباق التسلح المحلى لا يهدد السلام الاقليمى فحسب ، بل يهدد السلام العالمى أيضا ، نتيجة احتمال تورط القوى الكبرى ٠ » ٠ وهم يشيرون الى « صرف الموارد النادرة عن الاغراض الانتاجية» نتيجة الميزانيات العسكرية الحالية فى العالم كله ٠

وهم يوصون ببذل « أقصى الجهود ٠٠ (١) للتوصل الى الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ثم تخفيضها (٢) لتخفيض القوات المسلحة وتخفيف المواجهة فى مناطق النزاع مثل أوربا وكوريا حيث يمكن أن يثور خطر استخدام الاسلحة النووية (٣) للحيلولة دون أن تصبح أجزاء أخرى من العالم ــ مثل افريقيا والشرق الاوسط ــ ميدان قتال بين الدول الكبرى حتى حين تنشب نزاعات محلية (ص ٢٠) ٠ غير أن السيناريو ــ رغم كل هذه الكلمات الجميلة ــ يترك ثغرات للدوران حولها ٠ فى حين تقول الحقائق البديهية أن أفعال دول المنطقة الثلاثية فى كل هذه المناطق أعلى صوتا من كلماتها ٠

فالواقع أن دول المنطقة الثلاثية تزيد من تضخم ميزانياتها العسكرية ، وتطور أسلحة نووية وتقليدية ــ أكثر تدميرا ، وتوسع تصدير الاسلحة للدول الاخرى ، ولا تبذل شيئا من « الجهود القصوى » لتنفيذ هذه التوصيات ، بدعوى « الابقاء على توازن أساس للقوى لا بد أن تكون له الاولوية الاولى » ٠

ويحوى التقرير أقوالا تبدو مشجعة للوهلة الاولى وهى أنه « رغم التقدم

البطىء والنكسات فليس ثمة بديل بناء للسعى الى تجميد التوترات بين الشرق والغرب ثم تخفيضها بالتدريج ، وهذه التوترات هى التى تهدد وجود البشرية بمجموعها اذا ما تطورت الى حرب ، أكثر من أى مجموعة أخرى من التوترات فى العالم الحديث ، الا أنه ينتقص من هـــذا التقييم تأكيد أن « التوتر بين الشرق والغرب سيظل حادا لفترة طويلة » نتيجة اختلاف النظم (ص٢١) ٠

وبالطبع تضع مثل هذه المعالجة المتناقضة لمسألة المحافظة على السلام قيودا على نشاط أنصار النزعة الثلاثية لتعزيز الانفراج ٠ ويكشف هذا عن عجزهم عن فهم أن الانفراج وسباق التسلح أمران لا يتفقان ٠

لقد كان الهدف الرئيسى لايديولوجيى الامبريالية دائمـــا هو الدفاع عن الامبريالية واطالة عمرها ٠ وهذا أيضا هو هدف النزعة الثلاثية من حيث أنها تعكس المصالح الطبقية المشتركة للاوليجاركية المالية فى بلدان رأسماليـــة الدولة الاحتكارية ٠ وتستهدف اقتراحاتها تنسيق سياسات هذه الدول وتقليل حدة الاتجاهات الطاردة عن المركز ، وتوجيه سياستهم فى حملة صليبية لفرض مفهومهم عن التكافل على العالم غير الاشتراكى بكامله ٠ ويستهدف هـذا فى الاساس الدفاع عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم ضد العمليـــات الثورية العالمية وما تمثله من مصالح ٠ لكن النزعة الثلاثية تصـــطبغ كذلك بتصميم آبائها المؤسسين على الحصول على مزايا تفضـــيلية لرأس المـــال الاحتكارى الامريكى ٠

ان النزعة الثلاثية فى هذا الجانب ـ كما فى كثير من تقييماتها غير الواقعية لظروف اليوم ـ لا تنسجم مع التطور المتفاوت فى العالم غير الاشـــتراكى ، حيوية وقوة متعاظمتين لتحالف البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ٠ ومـن الامور ذات الدلالة أن أيديولوجى النزعة الثلاثية يفضحون عن غير قصد المعنى الحقيقى لمزاعم المستغلين بأنهم يقيمون نظاما عالميا جديدا ٠ فهم يتجنبـــون بحرص بالغ الاشارة الى الرأسمالية وكأنهم يهربون من الطاعون الذى تمثله ٠



الطريق إلى الديمقراطية

بقلم : جورجوس سافيدس

الديموقراطية الثابتة ، كما يقـول لينين ، تتطلب الاشتراكية ، من ناحية ، كما تتحول اليها ، من الناحية الاخرى ((أنظر المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٥٢)) .

وفى ضوء التجربة المعاصرة فى النضال من أجل اشـاعة الديموقراطية فى الحياة السياسية وكل الحياة الاجتمـاعية تحتل هذه القضية مدلولا خاصا كما جذبت اهتمام العديد من المحللين . وأود أن أعبر فى رأينا فيما يتعلق ببعض جوانب حل تلك المشكلة المعقدة ، انطلاقا من نظام أفـكار لينين ، وعلى أساس التجربة العملية لحزبنا .

كما هى الحال فى العديد من البلدان الرأسمالية الاخرى ، تعتبر الديموقراطية فى قبرص مكسبا هاما للشعب فى نضاله ضد الامبريالية والرجعية والفاشية . كما يدعمها ويطورها تحرير الجماهير الشعبية ، ونضالها الطبقى . فهل يعنى هذا أن الديموقراطية البرجوازية فى ظل الرأسمالية اليوم ، فى بلادنا ، مثلا ، مفهوم لم يعد صالحا ؟ اننا لا نعتقد ذلك . اننا نشعر أن هذا المفهوم لا يهمل أية حوافز ديموقراطية للجماهير أو دورها فى تأمين النظام الديموقراطى والمحافظة عليه . انه يعكس فحسب الحقيقة الماثلة فى أنه رغم كل التناقضات مع الامبريالية ، فان الديموقراطية تتسق مع سلطتها وتظل شكلا للنظام السياسى يضمن المصالح الطبقية للبرجوازية . بيد أن لايترتب على ذلك أن تصبح المكاسب الديموقراطية فى ذاتها عديمة القيمة بالنسبة للجماهير ، يزعم اليساريون وأنه من « غير المقبول » ، كما يزعم اليساريون والمغامرون ، لانصار الاشتراكية أن يعملوا فى اطار أنظمة ديموقراطية برجوازية ، وأن يعتمدوا عليها فى نضالهم .

ويميل بعضهم الى اعتبار موقفنا موقفا غير ثابت . فاذا كانت الديموقراطية برجوازية ، واذا ماكانت فى ظل الرأسمالية وهمية ، وضيقة ، ومبتورة ومحدودة لدرجة كبيرة ، واذا ماكانت تحتفظ بحق البرجوازية فى استغلال العمال والجماهير العاملة الاخرى فكيف ينسجم موقفنا من الدفاع عنها مع هذا الرأى فى الديموقراطية ؟ « ألا ينتهى هذا الدفاع الى « تنازل انتهازى » للاقسام الوسطى ؟ » كما يقول معارضونا من اليسار . « أليس ذلك « حيلة تكتيكية » لكسب السلطة ؟ » كما يردد معارضونا من اليمين . وهم سويا متفقون على أنه طالما أن نظريتنا تسم الديموقراطية بأنها برجوازية ، فالاستنتاج الوحيد الممكن هو ضرورة « تحطيم الديموقراطية » والانفصال عنها بمجرد أن نصل الى السلطة . وهم يصرون على أن الموقف الطبقى من الديموقراطية هو تعبير عن « نزعة الاختزال الطبقى » التى يزعمون أنها كامنة فى نظريتنا ، وينصحوننا « بتطهير » نظريتنا من هذه النزعة . ومع ذلك فاننا لاننوى أن نمتنع عن تعيين الجوهر الطبقى للديموقراطية فى ظل الرأسمالية وتحديد الموقف الطبقى الذى يجب أن تتخذه الطبقة العاملة حيالها .

ومسألة الديموقراطية هى على الدوام مسألة محددة . بيد أن ذلك لا يعنى أننا اما أن نساند الديموقراطية أو ننكرها ، استنادا الى الوضع الملموس . وبشكل عام ، فمن العسير أن يكون من الصحيح نظريا أن نجعل موقفنا من الديموقراطية مشروطا بظروف ملموسة للصراع الطبقى ، كما لو أنه كان فى امكاننا فى بعض الظروف « الخاصة » أن نتخلى عن الدفاع عن الديموقراطية الثابتة ، دون أن نتخلى عن النظرة العلمية العالمية للطبقة العاملة . واستنادا الى الظروف فهناك تغير ليس فى موقفنا من الديموقراطية

وانما من النظام السياسى للديموقراطية البرجوازية . ففي ظروف معينة ، كما هى الحال فى النضال ضد الفاشية ، ربما كانت المشكلة هى الدفاع عن الديموقراطية البرجوازية ، وفى ظروف أخرى ، فى النضال من أجل الاطاحة بالسلطة السياسية للبرجوازية ، فاننا نعارض الديموقراطية البرجوازية . لكننا فى الحالة الاخيرة ، مانزال ندافع عن الديموقراطية محتفظين بكل عناصرها ذات القيمة ، ومغيرين من محتواها الطبقى ، ومحولين اياها الى سلطة شعبيه حقة ورافعين اياها الى مستوى جديد .

وبالتالي ، ففى الوقت الذى تبرز الصلة بين الديموقراطية فى ظل الرأسمالية وبين السلطة السياسية للبرجوازية ، نؤكد أن الطبقة العاملة قادرة على فصم هذا الارتباط وتحويل الديموقراطية البرجوازية الى ديموقراطية اشتراكية . لقد ظهرت الديموقراطية ، تاريخيا ، قبل أن يظهر المجتمع البرجوازى على المسرح بوقت طويل ، وقبل أن يكيفها وفقا لحاجاته الخاصة . غير انها يمكن أن ترتبط بالمصالح الطبقية ليس للبرجوازية فحسب وانما للطبقة العاملة كذلك . وقد برهن على ذلك ، قبل أى شىء آخر ، ممارسة المجتمعات الاشتراكية . كما تشهد عليه كذلك سياسة الشيوعيين التى تربط بين المطامح الديمقراطية والاشتراكية للطبقة العاملة وبقية الشعب .

ونحن لا ننظر الى المطامح الديموقراطية للجماهير باعتبارها شيئا « ثانويا » ، بالمقارنة مع مطامحها الاشتراكية . وفى أيامنا ، قد يكون من الخطأ حصر النضال من أجل الديموقراطية فى اطار الرأسمالية ، واختزاله الى مجرد المطالبة بتحسين الكيان البرجوازى القائم . ان حصر المطامح الديموقراطية للجماهير فى الاطار الضيق كما تقدمه الديموقراطية البرجوازية ، أو لما تستطيع أن تقدمه بشكل عام ، يعادل تقديم حل زينو المعروف ، وهو الذى عاش فى قبرص منذ ألفى سنة مضت وادعى أن أخيل ذو الاقدام الموقة لن يلحق أبدا بالسلحفاة . ويقول لينين فى مذكراته الفلسفية : سوف يلحق أخيل بالسلحفاة اذا ماسمح له بأن « يتخطى » الحدود « انظر المجلد ٣٨ ، ص ٢٥٨ » .(١) والسلطة الطبقية للبرجوازية هى الحد القائم أمام النضال الديموقراطى العام التى لاتسمح البرجوازية لاى امرىء بأن يتخطاه . بيد أن ذلك ليس حدا كامنا فى المطامح الديموقراطية للجماهير : وانما تضعه البرجوازية . ويمكن تخطيه فقط فى النضال الطبقى ضد البرجوازية ، فى نضال يتوجه نحو الاشتراكية .

---

(١) كان زينو يقول انه كلما وصل أخيل الى النقطة التى تقف عندها السلحفاة تكون السلحفاة قد تجاوزتها وهكذا .

والسمة المميزة للوضع القائم فى بلادنا وفى بعض البلدان الرأسمالية الاخرى هى أن الطبقة العاملة والجماهير العاملة الاخرى سوف تكسب أكثر من البرجوازية من تطوير الديموقراطية . انها تعطى العمال الحق فى تشكيل نقاباتهم وتنظيماتهم السياسية وصحافتهم ، وفى أن يشاركوا بشكل مشروع فى النضال السياسى . ويصنع ذلك الجماهير العاملة على قدم المساواة فيما يتعلق بالحقوق المدنية مع الطبقات الاخرى ، وبذلك يقدم موقعا هاما لهجوم ضد الامبريالية ورأس المال الكبير ويساعد على تفوق القوى الشعبية للتقدم فى الصراع الطبقى .

وفى المرحلة الحالية من نضال الشعب القبرصى ، الذى نعرفه بأنه « وضع تحرر وطنى معاد للامبريالية فى الاساس » (١) يولى حزبنا أهمية كبيرة لاشاعة الديموقراطية . ويقول برنامج اكيل أن « اشاعة الديموقراطية فى الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد ، وحماية حقوق الانسان ، يشكلان أفضل حماية لتقدم شعبنا ونجاح النضال من أجل اكمال استقلالنا » (٢)

وهكذا ربط حزبنا النضال من أجل الديموقراطية بانجاز الاستقلال الكامل لجمهورية قبرص ، ووضع حد لاحتلال تركيا لجزء من الجزيرة ، وانسحاب جيوش حلف الاطلنطى الثلاثة المرابطة بالجزيرة وفقا لاتفاقيات زيورخ ـ لندن لعام ١٩٥٩ ، والغاء « معاهدة الضمان » ، التى تعطى لليونان وتركيا وبريطانيا العظمى حق التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص وبذلك يسمح للسكان الاتراك واليونانيين فى قبرص بحل مشاكلهم الداخلية الخاصة بحرية ودون تدخل خارجى . وبالنسبة لقبرص ، كانت « معاهدة الضمان » ولاتزال سيف ديموقليس ، وقد استخدمتها القوات التركية بالفعل لاحتلال ٤٠٪ من أراضى قبرص .

وبالنسبة لحزب الطبقة العاملة فان النضال من أجل اشاعة الديموقراطية ليس مسألة نفعية وانما مسألة مبدأ . وقد أكد لينين أننا « سنواصل حتى النهاية النضال من أجل اشاعة الديموقراطية فى نظام الدولة ، دون أن ننظر الى الخلف » (المجلد ٦ ، ص ١٢٢) . ويعمل حزبنا ، متحالفا مع كافة القوى الديموقراطية الاخرى ، كى يجعل شكل الحكومة فى البلاد ديموقراطيا حقا . وقد أقيمت جمهورية قبرص كى تناسب الامبريالية والقوى اليمينية المحلية . وفى ظل النظام الرئاسى الحالى فى قبرص ، ليست الحكومة مسئولة أمام البرلمان . ويعين الرئيس الوزراء حسبما

---

(١) برنامج اكيل (قبرص) الذى نشرته اللجنة المركزية لاكيل ، ص ٥ .
(٢) المرجع السابق .

يرى ، بغض النظر عن قوة الاحزاب فى البرلمان . وحتى اليوم لم يصدر قانون انتخابى يرتكز على التمثيل النسبى فى البرلمان .

ومطالب أكيل الرئيسية فى المجال السياسى هى : دستور أكثر ديموقراطية وسلطات أوسع للبرلمان ، نظام انتخابى أكثر ديموقراطية ، واحترام الحقوق الانسانية والمدنية ، انعدام أى تمييز على أساس أيديولوجى أو سياسى أو قومى او غير ذلك . وقد اقترح حزبنا اصدار قوانين تتعلق بهذه المسائل . ونحن نطالب بانتخاب هيئات السلطة المحلية والمجالس البلدية (١) .

وعندما نتحدث عن اشاعة الديموقراطية ، فانما نعنى ، ليس فقط شكل الحكومة وليس فقط الغاء القيود والاستثناءات والعراقيل التى تمنع من أن تلعب دورا نشطا فى شئون الدولة والبلديات . ونحن نعنى كذلك تحويلات ، كما يقول لينين ، لاتنظر الى الديموقراطية منفصلة عن الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية ، وانما فى ارتباط معها . « الجلد ٢٥ ، ص ٤٥٢ » ويعنى هذا ، مثلا ، تأمين الحقوق الاجتماعية للجماهير العاملة ، ومشاركتها فى ادارة الانتاج ، وتأميم ديموقراطى للبنوك والمؤسسات « أى ، تأميم يلبى مصالح الشعب والمصالح القومية » وهكذا .

وعندما تبحث الديموقراطية خارج اطار الاقتصاد وتشمل السياسة فحسب ، فان أى تحسينات فى الميكانيزم القائم للديموقراطية غير كافية بشكل واضح لبلوغ الاهداف النهائية للطبقة العاملة . ولكن ماذا يحدث عندما تمتد جبهة التحويلات الديموقراطية لدرجة كبيرة وتتخطى اطار العلاقات السياسية البحتة ، لتشمل المجال الاقتصادى الاجتماعى كذلك؟ هل اشاعة الديموقراطية التى تمتد لاسس المجتمع قادرة على أن تؤدى فى النهاية الى الاشتراكية ، أو ، على اية حال . الى خلق بعض عناصرها الاولية ؟

طرحت ممارسة النضال الطبقى فى عديد من البلدان الرأسمالية هذه الاسئلة ؟ فماهى اجابة حزبنا .

فى المجال السياسى ، مثلا ، تقدم أكيل بالمطالب التالية : مستويات معيشية وثقافية أعلى للشعب ، عمالة كاملة ، ظروف عمل افضل ، تنظيم كل العمال فى نقابات ، تأمين اجتماعى ومعاشات لكل الجماهير العاملة . مساعدة طبية مجانية . حل مشكلة الاسكان بمساعدة الدولة ، الاهتمام

---

(١) لفترة طويلة ، كانت المجالس البلدية للمدن فى قبرص غير منتخبة وانما تعينها الحكومة .

بالريف وبالمناطق المتخلفة ، الكهربة ، تحسين الامـــداد وبنـــاء الطـــرق والمدارس ، وحماية مصالح الحرفيين ، واصلاح هيكل التعليم وتحديثـه وملاءمته مع احتياجات البلاد ، التعليم الاجبارى للاطفال حتى سن ١٥ ، والتعليم الثانوى المجانى ، ومنح دراسية للطلبة المحتاجين .

ونحن نسمع بين الحين والاخر معارضة من هذا القبيل : « ألن تـكون بعيدين عن الواقع عنـدما نتقدم بمثل هـذه المطالب اليـــوم ؟ ان البطالة ، مثلا ملازم محتوم للرأسمالية ، ولذلك فان مطلب العمالة الكاملة يبـدو لذلك غير واقعى » . وهكذا .

وهذا التدليل خاطىء . فمن المستحيل أن نقرر ، مقدما ، بدون النضال الطبقى ، لاى درجة يمكن تحقيق حق الانسان الاساسى — حق العمل — وأية حقوق اجتماعية أخرى للجماهير العاملة ، فى ظل الرأســـمالية . وفى الحقيقة ، فاننا نجد أن العمال فى بعض البلدان الرأسمالية قد كسـبوا أكثر منهم فى بلدان أخرى ، ولايزالون يناضلون من أجل المزيد . ان ماكان يبدو عسير التحقيق فى ظل الرأسمالية منذ خمسين سنة مضت قد أصبح هدفا واقعيا يمكنهم تحقيقه اليوم . والاشتراكية وحدها ، بالطبع ، يمكنها أن تحقق هذه الحقوق بشكل كامل . ونحن نرى ذلك بوضوح . بيد انه لا يترتب على ذلك أنه ينبغى على المرء أن يوائم نفسه مع « امــكانات » الرأسمالية . فسوف يكون ذلك انتهازية وتحكى عن جهودنا لتوسيع حدود الممكن بما يتفق واتجاه تطور المجتمع . وقد كتب لينين يقول : « حيث اننا قد حددنا هذا الاتجاه بشكل صائب « بشكل عام وعلى وجه الخصوص » فينبغى علينا — باسم مبادئنا الثـورية وواجبنـــا الثورى — أن نكافح بـكل قوانا على الدوام وبشكل مطلق من أجل الحد الاقصى من مطالبنا . ومع ذلك ، فان أى محاولة لكى نحدد مقدما ، قبل النتيجة النهائية للنضال ، وفى خلال هذا النضال ، بأننا ربما نفشل فى التوصل الى كل الحـــد الاقصى من مطـالبنا يعنى الانزلاق الى الســـوقية الفجة » « المجلد ٦ . ص ١٢٠ » .

ان اشاعة الديموقراطية يعنى أن نجعل الدولة تلعب دورا اقتصـــاديا جديدا . وفى قبرص ، تستطيع الدولة أن تتصرف بحسم فى اصــــلاح الاقتصاد واعادة الحيوية اليه ، بعد أن أضره بشدة الانقلاب والاحتـلال التركى لقسم من الجزيرة . وبين الاجراءات العاجلة التى يقترحها حزبنا اقتراح باقامة مؤسسات صناعية وغيرها ، حكومية أو مختلطـة . وفى ظروفنا ، كما يقول ايزكياس باباپانو السكرتير العام لاكيل ، ((يكون تدخل الدولة ضرورى بشكل خاص عندما يتعلق الامر بالوحدات الصـــناعية الضخمة . وهنا ، يكون التحفظ من جانب الدولة غير مقبول نهائيا ، ويجب التخلى عنه))

ونحن ندافع كذلك عن توسيع اجراءات تأميم أو اشراف الدولة على المناجم والبنوك وشركات التأمين • وفى قبرص ، سيكون من المهم للغاية أن نحقق بعض مطالبنا ، مثل تأميم بنك التنمية ، واشراف الدولة على شركة تكرير النفط ، وهى مؤسسة هامة ، ونحن نؤمن انه من الضرورى اصدار تشريعات تنظم نشاط البنوك الاجنبية فى البلاد لصالح الاقتصاد القومى •

ان تحليلا متأنيا لهذه الحقائق يعطينـا الاجابة على المسـألة المتعلقة بدور ومكان اشـاعة الديموقراطية فى التغير الاجتمـاعى • ولا يؤمن حزبنا بأن اشاعة الديموقراطية « فى المجالات السـياسية والاجتماعية والاقتصـادية » وهو مااقترحه فى المرحلة الحالية سيؤدى الى اعادة بناء هيكل المجتمع وفق خطوط اشتراكية . وحتى اذا ماكانت الظروف مواتية ونجحنا فى احـراز تقدم أكبر ، وكسبنا ديموقراطية أكبر ، فلن يصل ذلك الى أى تغيـيرات نوعية فى الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصـادية ، تغييرات يمكن أن تؤدى الى نظام اشتراكى •

وبالتالى ، فان حل مشكلة الانتقال الى الاشتراكية لايتضمن فحسب اكمال اشاعة الديموقراطية فى الهياكل العليا السياسية مع اشـاعة الديموقراطية فى الاساس • أولا ، أن مثل هذا ((الاكمال)) ، أو كمـا يمكن أن نقول ، ((التوسيع)) للديموقراطية لايستبعد الحاجة الى تغييرات جذرية فى علاقات القوى • وحتى مع أعرض وأعمق اشاعة للديموقراطيـة تظل الخطوة الاولى فى اقامة الاشتراكية تتمثل فى ((كسب الطبقـة العاملة للديموقراطية » كمـا يقـول ماركس وانجلز ، وكما أكدت تجربة كل الثورات • وثانيا ، ان اشاعة الديموقراطية فى الهياكل الاساسية لايتطابق بعد مع الثورة الاقتصادية ، لان علاقات الانتاج الرأسمالية تبقى ، رغم أن ذلك لايعنى أن الجماهير العاملة وبقية الشعب مستعد للادارة الديموقراطية للانتاج • وبالمثل فان اشاعة الديموقراطية فى الهياكل العليا السياسية ، وهو مالا يعادل ثورة سياسية ، بعد الجماهير العاملة لتنظيم مشاركتها فى ادارة شئون الدولة وفق خطوط ديموقراطية •

وفى كلمات أخرى ، فان رأينا يتلخص فى أنه من خلال اشـاعة الديموقراطية من الممكن الاقتراب من تحقيق الاشتراكية • وفى بلدنا ، قد

يبرهن ذلك على أنه مقدمة الى التحولات الاشتراكية . ومع ذلك ، فاننا لا نعتقد أننا بمناقشة آفاق نضالنا يمكننا أن نحصر أنفسنا فى تعارض مجرد بين اشاعة الديموقراطية والاشتراكية . ان اشاعة الديموقراطية فى بلادنا يمثل مرحلة تحويلية ضرورية وملحة . وقد يكون طوباويا فى ظروفنا أن نقترح التطبيق الفورى للاشتراكية ، مع تخطى هذه المرحلة ، فالطريق الى الاشتراكية فى بلادنا الآن ينبغى أن يمر باشاعة الديموقراطية .

وتوضح خبرتنا فى النضال من أجل اشاعة الديموقراطية أنها فى ظل السلطة البرجوازية عملية غير متجانسة ولا تسير فى خط واحد متصل . ومن الممكن أن يوجد على هذا الخط بعض المد والجذر ، والصعود والهبوط ، والتوقف والتراجعات الموقتة .

وبعد تحرير قبرص من الاستعمار ، أدت عملية ديموقراطية الى كسب الحقوق والحريات السياسية ، ودور أكبر لنقابات العمال فى الحياة السياسية والاقتصادية . وفى عديد من المناطق تعرضت اشاعة الديموقراطية للانتكاس تحت تأثير الرجعية الداخلية والخارجية ، ونعنى بذلك فى المحل الاول جهاز الدولة والجيش ، وانعدام الانتخابات المحلية ، والعلاقات بين الجاليتين اليونانية والتركية . ولم يحدث تقدم ايجابى بالفعل فى هذه المجالات الحيوية . وفى عام ١٩٧٤ حدث الانقلاب الرجعى وأعقبه الغزو التركى . ومن الممكن استعادة الادارة الديموقراطية لكل البلاد بشكل كامل فقط من خلال نضال الشعب المثابر .

كان تصاعد نشاط الامبريالية ووكلاؤها كذلك هو رد فعل على تقدم الحركة الديموقراطية فى قبرص . انهم يودون الاحتفاظ بالجزيرة كقاعدة عسكرية وهذا يفسر الدافع الى قمع القوى المعادية للامبريالية ، واكيل كطليعة لها .

وبودنا أن نشير الى مايلى . ان اشاعة الديموقراطية فى قبرص فى الوقت الذى أدى الى نمو الاقتصاد والتقدم التكنيكى ، قد عاد بالنفع لدرجة كبيرة على البرجوازية . فقد أخذت جهاز الدولة من المستعمرين واستخدمته لخدمة مصالحها ، التى اتفقت فى عديد من الحالات مع المصالح الاقتصادية العامة للبلاد ، كما هو الامر بالنسبة لتنمية الصناعة ، والسياحة والتجارة الخارجية ، والبناء التحتى والتعليم التكنيكى . ومع النمو السريع للدخل القومى ، نمت فى نفس الوقت أرباح البرجوازية ، بينما اتجهت الدخول الحقيقية للجماهير العاملة الى التدهور ، وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية .

ولذلك ، فان خبرتنا توضح أن المكاسب الديموقراطية للجماهير في ظل الرأسمالية يمكن أن تتعرض للانتكاس ، وان البرجوازية يمكن أن تحصد الفوائد من اشاعة الديموقراطية على حساب الجماهير . وبمثل هـــذا على مانعتقد حجة أخرى في صف الرأى القائل بأن هناك حاجة الى دمج التحولات الديموقراطية بالتحولات الاشتراكية . والثورة التي تقيم سلطة الطبقة العاملة في تحالف مع كافة الجماهير العاملة الاخرى هي وحـدها التي توفر ضمانا للتطور الاشمل والاكمل للعملية الديموقراطية . ولهـذا السبب فان التوجه نحو المحافظة على الرأسمالية ، مهما كانت «محسنة» و « مهذبة » أمر غير مقبول . ان هذا أمر غير مقبول لاى شخص يسعى الى تدعيم وتوسيع المكاسب الديموقراطية للجماهير وجعلها لا رجعة فيها .

ويضع حزبنا في اعتباره ، بالطبع ، امـــكانية الدفاع عن الحقـــوق الديموقراطية للشعب العامل ومواصلة تطويرها ، من خلال نضال جماهيرى أكثر حدة ، وتنظيم أفضل للطبقة العاملة ، وسياسة تحالف وعمل مشترك معاد للامبريالية من جانب كل الديموقراطيين والوطنيين . بيد أن حزبنـا لم يغمض الطرف أبدا عن هدفه الاشتراكى .

وفي الوقت الذى يتقـــدم فيـــه بأهداف ديموقراطية عامة في المرحـــلة الحالية ، يدافع أكيل كذلك عن طرق ووسائل ديموقراطية لتحقيقها . ويؤكد برنامج حزبنا أن اشاعة الديموقراطية في الدستور ، وكـــذلك التغييرات الاخرى في النظام ، ينبغى أن تنفذ بوسائل ديموقراطية ... وسوف يتبع أكيل بدقة أساليب ديموقراطية لتحقيق هذا البرنامج » (١).

لقد ألقى معارضونا ظلا من الشك على اخلاص نوايانا . وهم يدعون ان الوسائل والطرق الديموقراطية تستبعد اى عمل ثورى وتتماثل مـــع الاعمال الاصلاحية . وبالتالى ، فانهم يقولون أن موقفنا هو مجرد « خدعة» ويسعون الى تحريض الحزب على هجر الثورة .

ولكن على أى أساس توضع الوســـائل الديموقراطية في مقابل الوسائل الثورية ؟ هل يتضمن العمل الثورى ، في نهاية الامر ، تجاهل لارادة غالبية الشعب ، أو استخدام العنف ضدها ؟ كلا ، بالطبع . وفي نفس الوقت ، كثيرا ماعمدت القوى الرجعيـــة والمحافظة الى اســـتخدام الديموقراطيـــة لاغراضها الخاصـــة المعادية للشعب . وهذا تحول للاحداث لايمكن استبعاده في المستقبل ، واضعين في اعتبارنا أن الديموقراطية ليست ظاهرة فوق الطبقات .

---

(١) برنامج أكيل (قبرص) ص ٧ ، ٣١ .

ونحن ، بالطبع ، لانختزل العمل الثورى الى طرق ووسائل ديموقراطية ولكن اذا مالقيت اهدافنا الديموقراطية العامة مساندة من جانب الغالبيـة العظمى لشعب قبرص « وهذا أمر نقتنع به » فليس هناك مايبرر فشلنا بهذه الطرق والوسائل وحدها .

وفى المرحلة الحالية ، تواجهنا مشكلة التغلب على مقاومة الاقليـة الرجعية المعادية للشعب ، للتحولات الديموقراطية المعادية للامبريالية . ونحن نعتقد أن الشيء الرئيسى يتمثل فى منع الاعمال المعادية للديموقراطية التى يحركها الامبرياليون ويساندونها بنشاط . واننا نتذكر فى هـذا المجال دروس انقلاب ١٩٧٤ . لقد ساعدت مواقع الحزب القوية فى المنظمات العمالية والفلاحية ، فى ارتباط مع النشاط البرلمانى لاعضاء أكيل ، وعمل الشعب خارج البرلمان ، على ردع العصبة العسكرية اليونانية ومنظمة ايوكا ــ ب الارهابية الموالية للفاشية . ونحن نعتبر الحل الذاتى الاجبارى لجزء من هذه الجماعة السرية عام ١٩٧٨ نجاحا للديموقراطيين فى قبرص ، ونؤيد المطالبة بأن يسلم أعضاءها أسلحتهم للسلطات .

هناك مناقشة فى حزبنا حول امكانية تحقيـق كلا من الاهـداف الديموقراطية العامة والاهداف الاشتراكية كذلك بوسائل ديموقراطية . وفى الوقت الحالى ، فاننا نرى هذا أمرا ممكنا ، ولكنه يرتبط بأعمالنـا الحالية . ونحن نشعر أنه كلما كانت اشاعة الديموقراطية فى البلاد أكمل وأكثر عمقا ، كلما زادت امكانات التطور السلمى للثورة والانتقال السلمى الى الاشتراكية . وعلى أية حال ، فنحن نعمل من أجل تمهيد الطريق لمثل هذا المستقبل لبلادنا على وجه التحديد .

كما لايوجد هناك أى مبرر للمطابقة بين الطرق والوسائل الديموقراطية وبين الاصلاحية . انهم يزعمون أننا نعارض الإصلاحات . ولكننا لانعارضها بالفعل ، وليس ذلك هو مايفصلنا عن الاصلاحيين . وعلى العكس ، فان موقفنا يتمثل فى أن اشـاعة الديموقراطية فى بلادنا هو نتيجة تراكميـة للاصلاحات ، والمجموع الكلى لها . ولقد أبدى حزبنا مبادرة فى تنظيم النضال الشعبى من أجل هذه الاصلاحات .

ماهو اذا وجه الاختلاف بيننا وبين الاصلاحيين بشكل عام ؟

أولا ، هو أننا نؤيد الاصلاحات الديموقراطية لصالح الجماهير العاملة . أما الاصلاحيون ، من جانبهم ، فانهم يريدون الاصلاحات الديموقراطية التى تكون مقبولة من البرجوازية فحسب . بيد أن ذلك يتجه الى قتـل

المحتوى الديموقراطى العام لمثل هذه الاصلاحات . فالتأميم الديموقراطي يصبح تأميما برجوازيا ويخدم مصالح رأس المال الكبير . وتتحول مشاركة الجماهير العاملة في ادراة المؤسسات الى مشاركة اجتماعية ، وتساعد الاصلاحات الهيكلية على المستوى المحلى الاقتصاد الرأسمالي على العمل ، وتنتهى الى فائدة الرأسماليين . واذا ماأخذنا الطريق الاصلاحي فسيحول ذلك برنامجنا لاشاعة الديموقراطية الى مسخ للمطامح الديموقراطية للجماهير .

وبرنامجنا لاشاعة الديموقراطية له حد معاد للامبريالية ، وهو بهذا المعنى يلبى كذلك مصالح البرجوازية القومية الوطنية . بيد أن التحولات التى يستهدفها البرنامج تهدف الى ضمان مصالح وحقوق كل الجماهير العاملة القبرصية وهي لابد وأن تؤثر ليس فقط على الدوائر المرتبطة بالامبريالية والاحتكارات الاجنبية « وليس هناك احتكارات محلية فى قبرص » وانما تؤثر كذلك على القوة الاقتصادية لرأس المال الكبير . وسيكون من الخطأ أن نستنتج أن مثل هذه الاجراءات لايمكن تنفيذها قبل أن تكسب الطبقة العاملة السلطة كاملة أو أنه ينبغي على المرء أن يمتنع عن التقدم بمثل هذه المطالب فى المرحلة الحاضرة وان يؤجلها حتى تاريخ مقبل . ان المطامح الديموقراطية للجماهير تتضمن اجراءات غير رأسمالية ، تعنى فى الواقع خطوات نحو الاشتراكية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان موقفنا من الطريقة التى تنفذ بها الاصلاحات يشكل نقطة أخرى نختلف فيها مع الاصلاحيين . ونحن نؤمن أن الاصلاح لا ينفصل عن نمو الحركة الجماهيرية الموجهة ضد الامبريالية والرجعية الداخلية . فكيف يمكننا التمييز بين الاجراءات الاصلاحية وغير الاصلاحية لقد حد لينين تكتيكات الطبقة المتقدمة في النضال من أجل الاصلاح كما يلى : « لن نختزل أبدا مهمتنا الى مساندة شعارات البرجوازية الاصلاحية الاكثر رواجا . اننا نتبع سياسة مستقلة ونتقدم فقط بتلك الاصلاحات المواتية دون شك لمصالح النضال الثورى ، والتى تعزز دون شك استقلال البروليتاريا ، ووعيها الطبقى ، وكفاءتها القتالية . وعن طريق مثل هذه التكتيكات فحسب . يمكن للاصلاحات من اعلى ، وهى التى تكون فاترة على الدوام ، ومنافقة على الدوام . وتخفى على الدوام شركا برجوازيا أو بوليسيا ، أن تصبح غير ضارة .

وأكثر من ذلك . فبمثل هذه التكتيكات فحسب يمكن تحقيق التقدم الحقيقي فى مجال الاصلاحات الهامة ... ان الاصلاحات تكسب بالفعل كنتيجة للصراع الطبقى الثورى ، كنتيجة لاستقلاله وقوته الجماهيرية وثباته والاصلاحات تكون حقيقية فحسب بقدر حدة الصراع الطبقى (المجلد ١١ ، ص ٧١ – ٧٢)

وأخيرا ، فاننا نعتبر مسألة النضال من أجل الاصلاحات مرتبطة بمسألة النضال من أجل السلطة مباشرة ٠ لكنه يعتبر مسألة من يمسك بسلطة الدولة مسألة هامة للغاية ٠ وفى هذه المرحلة من النضال التحريرى ، سعى حزبنا الى تحقيق التعاون مع القوى الديموقراطية العريضة المعادية للامبريالية والتى تكافح من أجل استقلال وسيادة قبرص ٠ ونحن نسعى الى عزل القوى اليمينية المتطرفة التى تتخذ موقفا متعاطفا مع الامبريالية وحلف الاطلنطى ٠ وبهدف تنفيذ تحولات عاجلة لمصلحة كافة القوى الوطنية ترمى تكتيكاتنا الى استبعاد المجموعات من الطبقات الحاكمة التى تتحالف مع الرجعية والامبريالية عن السلطة ، والتغلب على مقاومتها ٠

وقد كسبنا بعض الخبرة فى هذا المجال ٠ ففى انتخابات ١٩٧٠ ، تحدى أكيل الاغلبية المطلقة لحزب واحد فى البرلمان (حزب كليريديس) وفاز ب ٤٠٪ من الاصوات ونجح كافة مرشحيه (٢٦٪ من المقاعد) ٠ وكان لذلك أثره على مقاومة الزمرة العسكرية اليونانية ، والانقلاب بوجه خاص ، كما ساعد على اعادة النظام الديموقراطية والشرعية فى القسم غير المحتل من الجزيرة ٠ وفى انتخابات ١٩٧٦ دخل أكيل فى ائتلاف مع الجبهة الديموقراطية ، التى يقودها كبريانو ، واتحاد الوسط الديموقراطى (ايديك) ٠ وانتخب كافة مرشحو الائتلاف ، مما أبعد عن البرلمان اليمينيين الذين تعاونوا فى الانتخابات مع الانقلابيين الفاشست واتخذوا منحى مواليا للامبريالية ٠ وهذا الانتصار يسد الطريق لدرجة كبيرة أمام حل أطلنطى لمشكلة قبرص ويساعد على تدويلها ٠

اننا نؤمن أن اشاعة الديموقراطية فى البلاد ستكسب اذا ماشارك أكيل فى حكومة ائتلاف من الاحزاب المعادية للامبريالية ٠ وكان هذا مطلبا لأكيل تقدم به لاول مرة عام ١٩٧٤ ٠ ويطالب أكيل اليوم باقامة حكومة وحدة قومية ذات توجه واضح معادى للامبريالية ، وعلى أساس برنامج حد أدنى ، يستهدف ، وفقا لقرارات المؤتمر الرابع عشر الاخير لأكيل ، حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة للجماهير العاملة ٠

ان مشاركة نواب أكيل فى عمل كافة اللجان البرلمانية ووجود الحزب فى البرلمان له تأثيره على تبنى قوانين وقرارات هامة ٠ والسكرتير العام لحزبنا عضو فى المجلس القومى ، الذى يتخذ مع مجلس الوزراء ، قرارات حول

المسائل المرتبطة بالخط السياسى العام للحكومة ٠ ويشارك العديد من أعضاء حزبنا فى عمل الاجهزة الاستشارية للوزارات أو الحكومة ، مثل وزارة العمل ووزارة التربية ، ولجان التخطيط ٠ والنشاط البرلمانى جانب هام من عمل حزبنا ٠ ونحن لانقلل من قيمته ، ولكننا نعتقد أن اشاعة الديموقراطية فى البلاد تتوقف على مبادرة الجماهير العريضة من الشعب وموقفها الخلاق

ونضالها ، ونحن نشعر أن تنظيمــات العمال والفــلاحين فى قبرص لها الكلمة الحاسمة فى هذا الامر ٠

وفى الوقت الذى نضع خطا متميزا بين المهام الديموقراطية العامة والمهام الاشتراكية ، فاننا لا نستبعد امكانية تداخل حل كليهما بل وحتى ووحدته فى التطبيق ٠ والدليل على ذلك تقدمه التجربة الدولية ، وهذا امر مفهوم ، لان النضال ضد السلطة الامبريالية والحكم المتعسف فى عصرنا لا ينفصل عن النضال من أجل الاشتراكية سواء على المستوى القومى أو الدولى ٠ ومع ذلك ، فعنــد بحث امــكانية تداخل العنصر الديموقراطى العــام مع العنصر الاشتراكى ، نرى أنه من المهم للغاية ألا ننسى الفارق بين العنصرين ٠ وسيكون من الخطأ ، مثلا ، أن ننسب السمات والقوانين العامة للتطور الديموقراطى العام الى التحولات الاشــــتراكية والعكس بالعكس ٠ والشىء المهــم ، على على ما نعتقد ، هو مواصلة تطوير مفهوم لينين للثورة الاجتماعية فى القرن العشرين ، واضعين فى اعتبارنا امكانية لا مجرد تزامن العمليات الديموقراطية العامة والاشتراكية وانما امكانية اندماجهما فى عملية ثورية متماسكة واحدة ٠

ان حزبنا حزب ماركسى لينينى ، حزب الطبقة العاملة والجماهير العاملة الاخرى ، التى تهدف الى الاشتراكية والشيوعية ٠ والشيوعيون فى قبرص هم اكثر المكافحين ثباتا ضد السيطرة الاجنبية ومن أجل الحرية والســـلام فى البلاد ، ولهذا السبب يجد أكيل المساندة منجماهير الشعب العامل المشاركة فى النضال التحريرى القومى المعادى للامبريالية ٠

ومن الصعب أن نتوقع ، بالطبع،فى أى مرحلة ستتطور اشاعة الديموقراطية فى بلادنا الى نضال من أجل الاشتراكية ٠ وفى المرحلة الحــالية الوطنيــة التحريرية المعادية للامبريالية ، اذ يتقدم حزبنا بمطالب ديموقراطية عامة ، انما يعمل من أجل تطوير وعى اشتراكى بين الجماهير العاملة ، ويســعى الى تحويلها الى مناضلين ثابتين من اجل حقوق الشعب ٠ ويعتبر حزبنا اللينينية اساسا علميا سليما للعمل ٠ وفى ضوء اللينينية ، ومع تطبيق المذهب وفقــا للظروف الخاصة وواضعين فى الاعتبار الخبرة المتراكمة ، يمكن لحــزبنا أن يتقدم متواكبا مع مطالب العصر ٠

التغيرات العالميــة والبلدان النامية

بقلم : بيــتر بيونيــمان

هناك أحداث وتحولات فى تاريخ العالم تصبح علامات بارزة فى مصير البشرية • وفى القرن العشرين كان الحدث الرئيسى من هذا النوع هو ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التى افتتحت عصر تحرر الشـعوب اجتماعيا وقوميا ، وبدأت الانتقـال على النطاق العالمى من الرأسمالية الى الاشتراكية والشيوعية • وكان قيام النظام الاشتراكى العالمى عقب الانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية هو ثانى المكاسب العظمى التى حققتها البشرية بعد ثورة أكتوبر وقيام أول دولة اشتراكية فى العالم • ويعد بروز حركة التحرر الوطنى وتقدمها المثير الذى أدى الى انهيار النظام الاستعمارى للامبريالية تحولا آخر فى التطورات العالمية لاصـدائه ودوره ومكانه فى التاريخ الحديث دلالة شاملة •

وتؤكد كل تطورات عصرنا الكبرى هذه مدى دقة وســلامة النبوءة العلمية لعبقرى الثورة العظيم لينين حين قال منذ ١٩١٩ : « ولن تكون انثورة الاشتراكية فحسب ـ ولا أساسا ـ صراع البروليتاريا الثورية فى كل بلد ضد برجوازيتها ـ كلا ، ستكون صراع كل المستعمرات والبلدان التى تقهرها الامبريالية ، كل البلدان التابعة ، ضد الامبريالية العالمية » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٥٩) • وفى ذلك الحين كان حوالى ٧٢٪ من سكان العالم وما يقرب من ٦٩٪ من مساحة الارض تدخل فى منطقة المستعمرات وأشباه المستعمرات ، لكن لينين كان يتمتع بثقة لا نهاية لها فى قدرات الجماهير الكادحة فى البلدان المستعمرة وامكاناتها الثورية الخلاقة ، وفى « دورها الثــورى العظيم في مراحل الثورة العالمية القادمة » (المجلد ٣٢ ، ص ٤٨٣) • وقد أكد أن مسألة التحرر الوطنى قد تحولت فى عصر الامبريالية الى « ظاهرة عالمية » • انها مسألة مصير مناطق وبلدان يعيش فيها عدد هائل من السكان ، ومن ثم فان التأثير الذى يمكن أن تمارسه هذه الاعداد الكبيرة من الناس على التطورات العالمية سيكون تأثيرا قويا للغاية • ووجه هذا التحليل العلمى لطمة قوية للمفهومات الاوربية الســائدة عندئذ ، والتى كانت تركز الاهتمام أساسا على قضايا القومية غير المحلولة فى أوربا •

ويعود كذلك فضل كبير الى لينين فى أنه تبين الطابع الحديث تماما لحركة التحرر الوطنى ، والدور الهام الذى تلعبه طبقات وفئات اجتماعية جديدة فى هذه الحركة ، وعلق أهمية خاصة على نشــاط البروليتاريا الفتيــة الثورى ، وضرورة تحالفها مع الفلاحين وغيرهم من الطبقات والفئات الاجتماعية ، بما فيها الفئات الوطنية من البرجوازية الوطنية ، فى النضال من أجل الحاق الهزيمة بالاعداء المشتركين الامبريالية وشركائها المحليين • وكشفت هذه المعالجة الطبقية بوضوح المضمون المعادى للامبريالية لحركة التحرر الوطنى ، وامكان ـ وضرورة ـ تفاعلها مع قوى الاشــتراكية ، وروابطها العضــوية بعملية الانتقــال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمى • كما ســاعد الثوريين على فهم التناقضات بين مختلف الطبقات المشاركة فى النضال الوطنى ، وهى تناقضات تقود الآن الى تمــايز متزايد بين الجنــاح الوطنى الثورى والجنــاح البرجوازى الاصلاحى فى حركة التحرر •

ولا تدين قوى التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالكثير للينين ـ حزب البلاشفة الذى أسســه وقاده ـ فى مجال المعــالجة النظرية للاستراتيجية والتكتيكات فحسب ، بل لقد وفر انتصار ثورة أكتوبر الظروف السياسية والمادية لنهوض قوى فى حركة التحرر الوطنى ، وتطورها الى مستويات نوعية جديدة •

وأثار انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا وتوطيدها أزمة للنظام الاستعمارى للامبريالية ، فقد أنهى سيطرة الامبريالية بلا منازع على العالم ، وهو عامل حكم حتى ذلك الحين بالفشل على الحركات والانتفاضات المعادية للاســـتعمار فى

مساحات واسعة فى آسيا وأفريقيا • وأدى انهيـار الامبراطورية القيصرية ، وتحرر أممها المقهورة ، وتطورها الحر على قدم المســاواة وجنبا الى جنب مع الشعب الروسى وبمساعدته ـ أدت كل هذه العوامل وكثير غيرها ـ الى تنشيط معارك الشعوب المقهورة المناهضة للامبريالية فى كثير من الاوطان • فقد ازدادت هذه الشعوب نشاطا فى تقرير مصيرها وهى التى شلها الاستغلال الامبريالى والركود الاجتماعى عقودا من الزمن • وتحت تأثير ثورة أكتوبر المباشر نجحت الثورة الشعبية فى منغوليا ، وكسبت أفغانستان استقلالها ، وعززت تركيـا سيادتها ، وضعفت كثيرا المواقع الامبريالية فى الصين ، وتصاعدت معارك التحرر الوطنى فى الهند ومصر والعراق وسوريا والهند الصينية وكوريا واندونيسيا وايران وكثير من البلدان الاخرى •

وفيما بين الحربين العالميتين كان الاتحاد السوفييتى هو الدولة الوحيدة التى ناصرت معارك الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الوطنى بوصفها قوة أكثر مثابة وثقلا • وكان هـذا التأييد السياسى والادبى القوى مصـــدر قوة كبيرة لحركات التحرر الوطنية النامية •

ومعنى الانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ـ وهو الذى أسهم فيه الاتحاد السوفييتى اسهاما أكبر وأكثر حسما ـ بهذه العملية الى مدى أبعد • فقد تحررت الشعوب فى البلدان التى كانت تحتلها ألمانيا واليابان وايطاليا ، وضعفت الامبريالية العالمية بشكل عام • كما ساعد عجز بريطانيا وفرنســا وهولندا وغيرها من الدول الاستعمارية عن حماية الشــعوب التى تحكمها فى آسيا من هجمات العسكرية اليابانية على تعميق الوعى المعادى للامبريالية فى هذه القارة ونشره ، وعلى تعزيز القوى الوطنية التى نظمت حركة مقاومة قوية للامبريالية اليابانية • وفى هذه الفترات بالذات نمت مكانة الاحزاب الشيوعية فى آسيا ونفوذها بسرعة •

وأوضحت الحركات الثورية التى يقودها الشـــيوعيون فى الصين وفيتنام وكوريا قدرتها على انهاء الظروف الاستعمارية وشبه الاستعمارية فى بلدانها ، والسير فى طريق التقدم الاجتماعى • وفى بلدان أخرى مثل الهند واندونيسيا وبورما وسيرى لانكا ارتفع مد الحركة من أجل الاستقلال الوطنى عاليا ، رغم أن قيادة القوى الوطنية كانت فى الاساس بيد البرجوازية الوطنية •

وفى العقد الاول بعد الحرب العالمية الثانية تمكنت كثير من البلدان فى آسيا من احراز استقلالها السياسى بهذا الشكل أو ذاك ، ومكنها هذا من النضال من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى • وشـاهد العقدين الثانى والثالث بعـد الحـرب حركة التحرر الوطنى تمتـد الى القارة الافريقية

الواسعة • وتلقت الحركة في أمريكا اللاتينية والكاريبي دفعة قوية بانتصار الثورة الكوبية • وعزز هذا كله الجبهة العالمية ضد الامبريالية والاستعمار كثيرا •

وأرست انتصارات شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أساسا لتطورات جديدة في العالم • وأثرت تجربة السيطرة الاستعمارية القاسية التي عانتها شعوب الدول الجديدة تأثيرا عميقا على اتجاه سياستها الخارجية ، وأضفت عليها طابعا واضحا معاديا للامبريالية •

وحتى في الفترة الاولى حين كانت كل القارة الافريقية تقريبا خاضعة للحكم الاجنبي ، والجيوب الاستعمارية مازالت قائمة في آسيا ، ومن ثم كانت للمهام ذات الطابع المعادي للاستعمار الاولوية في حركة التحرر الوطني فان الخبرة القصيرة التي كسبتها الدول الفتية من التطور المستقر بدأت تقودها الى استخلاصات كانت لها أهمية كبرى في النضال من أجل اعادة تشكيل العلاقات الدولية في الفترة اللاحقة • وفي مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أعلن قادة هذه البلدان الضرورة الملحة أولا للاشتراك في النضال من أجل صيانة السلام واعادة تنظيم العلاقات الدولية على أساس مبادىء التعايش السلمي ، وثانيا لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدان الافروآسيوية واتخاذ اجراءات جماعية لتثبيت الاسعار العالمية للمواد الاولية ولحل القضايا المماثلة •

ويمكن أن نقول أن مؤتمر باندونج قد استبق نضال البلدان النامية الواسع في الجبهة الاقتصادية الدولية ، وهو نضال تضاعف في السبعينات بوجه خاص • وكان لادراك ضرورة العمل الجماعي في الساحة الدولية ـ بما فيها المجال الاقتصادي ـ وهو ادراك تطور في العقد الاول بعد الحرب ونما مع ظهور حركة عدم الانحياز من أهم عوامل الاتساع اللاحق لجبهة البلدان النامية المعارضة للسياسات الامبريالية ، وهي سياسة التمييز التجاري والنقدي ضد الدول الجديدة ، وللاساليب الاستعمارية الجديدة • ومع انهيار الاستعمار في افريقيا أصبحت عشرات من الدول الافريقية الجديدة نشيطة في هذه الجبهة • ونحن نرى في ارتباط نظم الحكم المعتدلة نسبيا ـ وحتى الرجعية ـ في العالم الثالث بكثير من أوجه النشاط في هذه الجبهة ، تأثير أفكار التحرر الاقتصادي والمساواة ، وبرهانا على ماتمارسه من جاذبية على شعوب البلدان النامية •

وقد كسبت هذه الافكار في العقود الماضية مضمونا اجتماعيا جديدا ، ففي الخمسينات كان جزء من البرجوازية الوطنية أساسا هو الذي يدعي لنفسه احتكار تفسير هذه الافكار في ظروف آسيا ، وكان يرى الاستقلال الاقتصادي بمعنى التطور الرأسمالي المستقل الذي طرحوه كبديل مناسب للاستعمار والتبعية ، وأخفوه أحيانا تحت شعارات اشتراكية • لكن الامبريالية لم ترض حتى عن هذا ، وأبدت في العقد الاول بعد الحرب بوجه خاص عنادا ورفضا

شديدا لمساعدة أى تطور صناعي ــ مثلا ــ داخل اطار القطاع العام ، وتحالفت مع أكثر القوى الاجتماعية محافظة ومع الكومبرادور ٠

وبدأ الوضع يتغير أساسا حين بدأ الامبرياليون ينفذون مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والايدلوجية المحددة التي تستهدف مواصلة اســتغلال مستعمراتهم السابقة بوسائل جديدة ٠ وفي الوقت نفســه كانت الاتجاهات المعادية للرأسمالية تنمو بين الجماهير الشعبية الواسعة فى البلدان الافريقية والآسيوية٠ وكانت لخبرة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخـرى ــ حيث توجد تنمية خالية من الازمات ، وحيث قضى منذ عهد بعيد على علل اجتماعية مثل الامية والبطالة ، وحيث يرتفع مستوى معيشة الشعب ومستواه الثقافى عام بعد عام ــ دلالة كبيرة فى هذا الشأن ٠

وأدى هذا كله ــ وبخاصة في العقد والنصف الاخير ــ الى ظهور تيارات جديدة جذرية فى حركة التحرر الوطني ، عبرت عن نفسها بكثير من الطرق ــ وكان التطور الاكثر عمومية هو المطالبة بأن تكون للبلدان النامية السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية ، وأن تعاد تركيب العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة بصـــورة جذرية لوضع حد لكل أشكال التمييز واللامساواة ٠ كما وجدت تعبيرا عنها فى بعض طرق اكتســاب حركة التحرر الوطنى لطابع جذرى امتد أحيانا حتى لنظم حكم أبعد ماتكون عن التقدمية ٠ وهــكذا استخدمت البلدان العـربية المنتجة للبترول ــ ولها كلمتها الحاسمة فى منظمة الدول المصدرة للبترول ــ بترولها كسلاح لمعارضة الدول الامبريالية ٠

ولعل أوضح دليل على اصطباغ عملية التحرر فى آسيا وأفريقيا اللاتينيــة بصفة جذرية هو تزايد عدد البلدان التى ترفض طريق التطور الرأســمالى ، وتقبل طريقا ذا توجيه اشتراكي بدلا منه ٠ وقد برز هذا الاتجاه بوضوح خاص فى أفريقيا حيث قبلت مجموعة كبيرة من البلدان التوجيه الاشتراكى ، تلعب الآن دورا طليعيا فى حركة التحرر الوطنى ٠ وهى تناضل باتســاق من أجل تعزيز الاستقلال السياسى ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وضد كل المؤامرات والضغوط الامبريالية ٠ ففى مجال السياسة الداخلية تسعي ــ أغلبية الانظمة ذات التوجيه الاشتراكى الى تقوية تحالف كل القوى الشعبية وبخاصة العمــال والفلاحين ــ الى تحديث اقتصاداتها ، وكبح مختلف أشكال العلاقات الاستغلالية ، وتتمسك فى مجال السياسة الخارجية ــ بمواقف واضحة معادية للامبريالية ، وتؤثر بوجه خاص على حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية الخ ٠٠٠ وتسعى لتعزيز علاقتها مع الاسرة الاشتراكية ٠

وتعكس هذه التطورات التغيرات الهامة التى تجرى فى قيادة حركة التحرر الوطنى فى الوقت الراهن ٠ فاذ تزداد الحركة من أجل التغير الاجتماعى الجذرى

قوة فى البلدان النامية يصبح دور البرجوازية الوطنية في النضال ضد الامبريالية غير متسق بصورة أكثر من ذى قبل ، وتصبح أكثر استعدادا للمساومة • وفى بعض البلدان ـ مثل سرى لانكا قاد ضيق السوق الوطنية والضعف المالى والتخلف التكنولوجي وعدم الخبرة البرجوازية الوطنية النامية ـ التى لعبت فى وقتها دورا ايجابيا فى الحركة المعادية للامبريالية ـ الى البحث عن مختلف أشكال المساومة والتعاون مع الاحتكارات الامبريالية ، ومن ثم أصبحت عائقا أمام المزيد من تطور نضال التحرر الوطنى • ونتيجة لذلك تكف البرجوازية الوطنية فى كثير من البلدان النامية اليوم عن مناصرة مثل الوطنية رغم أن بعض أقسامها مازالت تعمل من مواقع وطنية وديمقراطية عامة واذا كان من الخطأ أن نقول عموما أن البرجوازية الوطنية فى كل البلدان النامية قد استنفذت امكاناتها المعادية للامبريالية ، فان قدرتها على قيادة القوى الوطنية تهبط •

وفى بعض البلدان زاد بشكل ملحوظ الدور الذى تلعبه الطبقة العاملة لاحزاب الشيوعيين • فالشيوعيون هم أشد المناضلين ضد الامبريالية حسما وأكثر دعاة التوجه الاشتراكى لبلادهم اتساقا ، وهم يتمتعون بخبرة كبيرة فى النضال ، ومزودون ـ وهذا هام جدا ـ بمعرفة عالمية لقوانين التطور الاجتماعى الموضوعية ، وهم أصدقاء ثابتون للاسرة الاشتراكية التى تقدم بدورها مساندة دائمة فعالة لحركة التحرر الوطنى •

غير أن الطبقة العاملة فى كثير من البلدان النامية ـ وبخاصة فى افريقيا ـ ماتزال صغيرة نسبيا ، وماتزال فى مرحلة التكوين الاولى ، ولم تظهر أحزاب مركسية لينينية أو ماتزال محدودة في نفوذها السياسى والايديولوجى • وفى هذه البلدان يتوقف اصطباغ حركة التحرر الوطنى بالصبغة الجذرية فى هذه المرحلة على وصول أحزاب وقادة ديمقراطيين ثوريين الى السلطة • ويأتى وصول مثل هذه القوة الاجتماعية الى مواقع القيادة نتيجة للدور الثورى الهام للفلاحين وأشباه البروليتاريا فى المدن والجماهير البرجوازية الصغيرة التى كثيرا مايقودها مثقفون وطنيون ذو عقلية تقدمية •

ومنذ بداية هذا القرن لفت لينين الانظار للطرق الهامة التى يمكن للمواقف التى تتخذها البرجوازية الصغيرة أن تقرر نتيجة العملية الثورية فى بلد ما • وعلم الشيوعيون أن عليهم فى الوقت الذى يظلون فيه مخلصين للاشتراكية العلمية وينظمون فيه أنفسهم « كحزب سياسى مستقل » (المؤلفات الكاملة ، المجلد العاشر ، ص ٤١١) أن يميزوا بوضوح بين أحزاب البرجوازية الصغيرة الانتهازية وقادتها من طرف والاحزاب الثورية من طرف آخر ، وأن يسعوا الى أن يؤثروا على الاحزاب الثانية ويتحدوا معها فى عمل مشترك • وقال لينين فى عام ١٩٠٦ : « وليس من شىء أهم لنجاح الثورة اليوم من هذا التوحيد والتربية والتدريب السياسى للديمقراطية الثورية » (المجلد العاشر ، ص ٤١٣) • ورغم

أن هذه الكلمات تنطبق على الظروف التى كانت قائمة فى روسيا فى ذلك الحين فانها صالحة للغاية للتطبيق على الديمقراطيين الثوريين البرجوازيين الصغار فى عدد من البلدان النامية اليوم .

وقد تبنى كثير من الاحزاب الديمقراطية الثورية وقادتها اليوم مطالب وبرامج تتفق فى الكثير مع وجهة نظر الشيوعيون حول قضايا حركة التحرر الوطنى ، وينطبق هذا ـ بوجه خاص ـ على النضال من أجل الاستقلال الاقتصادى ، الذى يرى فيه الديمقراطيون الثوريون طريقا لتغيرات بعيدة المدى ، تشمل التغيرات فى العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية . وتغدو مواقف الديمقراطيين الثوريين بالنسبة لتطور بلدانهم الاقتصادى ـ الاجتماعى أكثر وضوحا ، وآرائهم الايديولوجية أكثر تحديدا ، وليست هذه بالطبع عملية تمضى فى خط مستقيم ، وتحظى النجاح نفسه فى مختلف البلدان .

لقد تمكن عدد ليس بالقليل من القادة الديمقراطيين الثوريين البارزين فى آسيا وأفريقيا ـ بحكم كونهم وطنيين مخلصين ـ من التوصل الى نظرة أعمق للواقع الموضوعى للعصر الحالى ، وتقدير أهمية الاشتراكية العلمية كعامل من عوامل التحول الاجتماعى ، واختيار الحلفاء الامناء فى الساحة العالمية ـ حركة الطبقة العاملة العالمية ووليدها ـ النضال التحررى الى استخلاص أن التقدم الاجتماعى لايمكن أن يتحقق الا وفقا للسياسة المعتمدة على الماركسية اللينينية ، والامثلة على ذلك هى أنجولا وموزمبيق وأثيوبيا وجمهورية الكنغو الشعبية .

وكان من العلامات البارزة فى النظرية التقدمية الى العالم للديمقراطية الثورية ادراك دورها ومكانها فى معسكر النضال الثورى العالمى الذى يقف النظام الاشتراكى العالمى فى مقدمة صفوفه . فالبلدان الآسيوية والافريقية الفنية ـ التى اختارت شعوبها اتجاها اشتراكيا ـ تناضل الآن من أجل التحالف الاستراتيجى مع الاسرة الاشتراكية . وشوه الدعاة البرجوازيون تصوير هذا التطور ويزعمون أن الديمقراطيين الثوريين وقوى التحرر الوطنى ـ باقامتهم لعلاقات وثيقة مع العالم الاشتراكى ـ سيفقدون طابعهم المستقل « المتميز » ويجدون أنفسهم « فى فلك مسكود الشيوعية العالمية » ولا تنجو حتى الحكومات التى تقودها البرجوازية الوطنية والتى عقدت معاهدات صداقة وتعاون متبادل مع الاتحاد السوفييتى من مثل هذه الهجمات .

غير أن واقع الامر هو أن التعاون مع العالم الاشتراكى لايحد من سيادة البلدان النامية بل هو بالعكس أمر لا غنى عنه للمارسة الكاملة للحقوق الملازمة للسيادة ـ وفى المقام الاول حق اختيار طريق التطور الاجتماعى . فالتقدم الاجتماعى والاقتصادى الشامل لايمكن تصوره دون حل مجموعة بكاملها من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية « مثل قضايا استئصال البنى الاجتماعية العتيقة وتحرير القوى المنتجة والثورة الثقافية ، وتدريب الكوادر الفنية الوطنية ، وصياغة مفاهيم واتجاهات

أيديولوجية جديدة واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية القائمة » • فعن طريق توفير الفرص لمشاركة شعبية وذات أبعاد تاريخية جديدة فى حل هذه القضايا من ناحية ، والتحالف الوثيق مع الاسرة الاشتراكية وكل القوى التقدمية الاخرى من ناحية أخرى ، عن هذا الطريق وحده يمكن للدول الجديدة أن تكون فى مستوى ضخامة المهام التى تواجهها •

وتعرف شعوب البلدان العامية جيدا انه وان كانت الامبريالية قد خسرت نظامها الاستعمارى ، وبالرغم من أزمتها العميقة ، فانها لم تتخل عن طبيعتها المستغلة العدوانية ، صحيح أن الامبريالية أكثر حذرا فى شن اعتداءات عسكرية مباشرة بعد هذائمها الشائنة فى الهند الصينية وأنجولا وغيرهما ، لكنها ما تزال تساند الطغمة الفاشية فى شيلى ، ونظم الحكم العنصرية فى افريقيا الجنوبية ،وتقوى الاحلاف والقواعد العسكرية العدوانية وتوسعها ، وتنهك فى « زعزعة » نظم الحكم التقدمية وغير ذلك من أشكال التخريب ، وفى الضغط على البلدان النامية بمختلف الوسائل الاستعمارية الجديدة مثل التلاعب بالاسعار ومعدلات التبادل على نطاق السوق العالمية ، وأوجه نشاط الاحتكارات فوق القومية • (متعددة الجنسية) ووكالات النقد الدولية والوكالات المالية الدولية وما الى ذلك • وهى تبذر الشقاق بين الدول المتحررة حديثا بل تثير منازعات مسلحة بينها •

وأدى هذا كله الى تنشيط مطالبة البلدان العامية بتصفية القواعد الامبريالية العدوانية ، واقامة « مناطق سلام » فى مختلف أنحاء العالم وانهاء الفصل العنصرى وتحرير الشعوب المقهورة فى افريقيا الجنوبية ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ، والتوصل الى تسوية فى الشرق الاوسط تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى اقامة دولته الوطنية واعادة توحيد كوريا وغير ذلك من المسائل • أن طرح حركة غير متجانسة اجتماعيا كحركة عدم الانحياز لمثل تلك المطالب التى طرحتها فى اجتماع القمة فى كولومبو ١٩٧٦ أمر له دلالة كبيرة • وليس من الصعب أن نرى أن هذه المطالب تتفق تماما مع النضال من أجل الانفراج •

وبفضل جهود الاتحاد السوفييتى وبلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى الدؤوب حققت سياسة الانفراج فى السنوات الاخيرة تحسنا سياسيا ملحوظا فى الوضع الدولى •• وهذا أمر له أهمية بالغة للبلدان النامية التى تؤيد مثل هذا التطور بنشاط • انها ترى فيه عاملا هاما يعزز الاتجاه نحو التطور المستقل ويشل دسائس الامبريالية الساعية الى اضعاف نظم الحكم التقدمية • كما تعرف البلدان النامية أن فى كل مبادرة ايجابية من أجل انهاء سباق التسلح ، والتوصل الى نزع السلاح مصلحة مباشرة لها • فهذا يوفر ظروف خارجية مؤاتية لها فى تعزيز سيادتها الاقتصادية ، تلك الركيزة الاساسية لاستقلالها

السياسى • وهى تعرف أيضا أن تخفيضا عالميا عاما فى النفقات العسكرية سيتيح فرصا جديدة لمساعدة الدول الجديدة اقتصاديا •

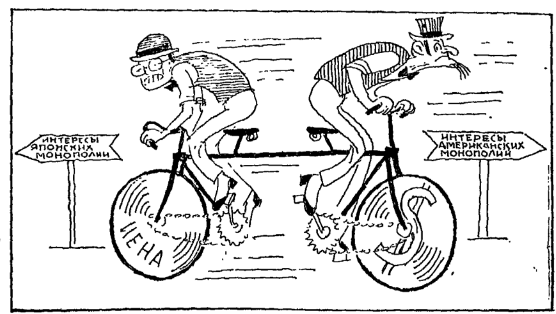
وهذا هو السبب فى الترحيب الحار بالمبادرات السوفييتية مثل اقتراح تخفيض الميزانيات العسكرية للاعضاء فى مجلس الامن بنسبة ١٠٪ لاستخدام جزء من الاموال التى توفر عن هذا السبيل فى مساعدة البلدان النامية • وهذا هو السبب فى أن اجتماع القمة لدول عدم الانحياز فى كولومبو قد رحب بوثيقة هلسنكى الختامية ، وأراد أن يمتد الانفراج ليشمل قارات أخرى أيضا • هذا هو السبب فى الاستقبال الحار الذى لقيه فى البلدان النامية برنامج السلام الذى أصدره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى وطوره المؤتمر الخامس والعشرون ، واقتراحات الرفيق بريجنيف للكف عن صناعة الاسلحة النووية وفى الوقت نفسه ايقاف التجارب النووية لاغراض سلمية •

ان شعوب البلدان النامية تدرك تماما الصلة الوثيقة القائمة بين انجازاتها المثيرة فى العقود الثلاثة الماضية وعدم نشوب حرب عالمية فى تلك الفترة ، وهى تؤيد تحويل الانفراج الى عملية لا رجعة فيها وأى ظاهرة عالمية شاملة حقا • وهى ترى فى نضالها الحالى لانهاء « النظام الاقتصادى القديم » الذى أقيم فى عصر الاستعمار تعزيزا لعملية الانفراج ، لانه طالما بقيت هذه العلاقات العتيقة فستنمو على الدوام توترات بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة ، ومن هنا سيوجد خطر المواجهات والصدامات الدائم •

وباختصار ، أن حركة التحرر الوطنى قد أصبحت جبهة موحدة قوية واسعة من الدول ، تصدم بالامبريالية فى الجبهات الاقتصادية وغيرها • ولقد كان تحول الشعوب والدول فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الى عامل مستقل تام فى السياسة العالمية من أهم نتائج نضال التحرر الوطنى • وكما تنبأ لينين فان ملايين الناس الذين كانوا موضوعا للتاريخ قد أصبحوا الآن صناع تاريخ العالم النشيطين •

●

● كاريكاتير ●



الصراع الاقتصادى "واشنطن طوكيو وبالعكس" — يو. تشيرنيابوف

●●●



الضربات كلها موجهة لنفس الهدف — م. ابراموف

رأس المــال المــالى

فى الولايات المتحدة الأمريكيــة

بقلم : فيكتور بيـــرلو

تحدث لينين فى كتابه الكلاسيكى « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » عن نمو البنوك ٠٠ « من وسيط متواضـــع الى احتكارات قوية تتحكم فى مجموع رأس المال النقدى تقريبا لكل الرأسماليين وصغار رجال الاعمال ٠٠٠٠ وهكذا شهد القــرن العشرون نقطة التحول من الرأسمالية القديمة الى الرأســمالية الجديدة ، من سيطرة رأس المال عموما الى سيطرة رأس المال المالى ٠٠٠ فتركيز الانتاج والاحتــــكارات المنبثقة فى ذلك ، واندماج البنوك مع الصناعة أو التحامها معها ـ هذا هو تاريخ ظهور رأس المال المالى ، وهذا هو مضمون هذا المفهـــوم » ٠ (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٢ ، ص ٢١٠ ، ٢٦) ٠ وعلى هــذا الاساس تظهر « أوليجاركية مالية » تسيطر بصورة متزايدةعلى الدولة البرجوازية ٠

وقد أصبحت سمات الرأسمالية العامة هذه أكثر جلاء فى حين برزت الى المقدمة سمات جديدة ترتبط بازدياد تعفن الرأسمالية ، وبعمق أزمتها ،وحلول الاشتراكية محلها فى عدد متزايد من البلدان ٠

وقد زادت سرعة تركيز رأس المال فى الصناعة والمال الامريكيين فى العقود الاخيرة ٠ وزاد بدرجة أكبر تركيز السيطرة على رأس المال ٠ ونمت قـــوة الاوليجاركية المالية النسبية والمطلقة نموا هائلا ، وأصبحت قبضة المراكـز المالية الكبرى أكثر حسما ، ودورها فى ادارة الدولة أكثر وضـــوحا من أى وقت ، وبلغ توسعها العالمى مدى لم يسبق له مثيل ٠

● البنوك الكبيرة :

ومن عوامل القوة المصرفية تملك البنوك الكبيرة لمقادير من الاسهم تكفل لها السيطرة ، وكذلك الحقيقة الماثلة فى أنه لا يمكن امتلاكها عمليا الا بواسـطة هذه البنوك ، وهو عامل زادت أهميته باستمرار فى العقود الاخيرة ، عن طريق الاتساع الدرامى فى تركيز ملكية الاسهم فى أيدى المؤسسات المالية ٠ ففى نهاية عام ١٩٧٦ كان تحت تصرف الثلثمائة مؤسسة مالية التى تمتلك أكبر الاصول ، ٨٢٢ مليار دولار ــ معظمها من السندات فى حين كان هـذا الرقم ٥٣٥ مليار دولار قبل ذلك بعامين (١)

وأكثر ممتلكات المؤسسات المالية أهمية هى الاسهم العادية التى تخـول أصحابها حق التصويت فى اجتماعات حملة الاسهم فى الشركات المعينـــة ٠ وتذكر تقديرات بورصة نيويورك أن المؤسسات المالية كانت فى نهاية ١٩٧٥ تمتلك ٧ر٤٤٪من قيمة كل الاسهم المتداولة فى البورصة فى حين كانت تمتلك ٢ر٣٣٪ فقط قبل خمس سنوات (٢) ونسبة ممتلكات المؤسسات المالية فى الاحتــكارات الأكثر قوة وحسما اكبر حتى من ذلك ٠ وهـكذا بلغت ملكيـة المؤسسات المالية ٦ر٦٨٪ من أسهم « انترناشونال بيز نييس ماشينز (أى بى ام) ، احتكار الآلات الحاسبة العملاقة على نطاق العالم الرأسمالى فى عام ١٩٧٥ ، فى حين كانت تمتلك ٥٧ ٪ عام ١٩٦٥ ٠

---

(١) « ابستيتيوشنال انفستور » ، اغسطس ١٩٧٧ ٠
(٢) ذى نيويورك تايمز ، ٩ اكتوبر ١٩٧٧ ٠

وتركز البنوك التجارية ممتلكاتها فى الاسهم العادية وهى تمتلك حوالى ٦٠٪ من كل الاسهم التى تمتلكها المؤسسات المالية • كما تشغل هذه البنوك أهم مراكز التحكم فى ادارة شركات التأمين المرتبطة بها ، وبنوك الاستثمار ، وغير ذلك من المؤسسات المالية ، وتتمركز فيها أوثق شبكة من مجالس الادارة المتداخلة ، وأوثق علاقة تشاور وتبادل للعاملين مع الاحتكارات الصناعية (١)

وتمتلك أكبر مجموعة مفردة من أصول الثلثمائة مؤسسة مالية سالفة الذكر ـ وهى ٣٦٩ مليار دولار ـ ١٢٦ من أقسام الائتمان فى البنوك • ولا تملك البنوك الاسهم المودعة فى أقسام الائتمان ، وانما تديرها باسم العملاء ، مع اختلاف درجة التحكم فى شراء السندات وبيعها ، وفى شئون الشركة • ومن الناحية التاريخية كانت أقسام الائتمان تحتفظ أساسا بأسهم أفراد أثرياء هم مالكو البنوك أو من يرتبطون بهم ارتباطا وثيقا • ومنذ الحرب العالمية الثانية تعززت مواقع هذه الاقسام باجتذابها لاموال صناديق معاشات الشركات ، التى أقيمت عموما كتنازل للعمال لمعالجة نواقص نظام التأمين الاجتماعى الحكومى • وبشكل عام تحول أرصدة المعاشات هذه الى البنوكالعملاقة لادارتها وفقا لاختيار الشركة عادة • وهكذا غدت أرصدة المعاشات مصدرا قويا لتعزيز الروابط بين رأس المالالصناعى ورأس المال المالى وبوجه خاص ، لتعزيز دور البنوكالقيادى •

وتمتلك بنوك نيويورك أكبر ست أقسام للائتمان • وتبرز شيكاغو باعتبارها مركز رأس المال الثانى فى القوة بعد نيويورك • ويعتبر بنك أمريكا أكبر البنوك التجارية ـ فان كان يقف فى الصف الاول بالنسبة لاهم القروض الدولية وعمليات اقراض الشركات فانه لم يحتل مركزا قياديا حقيقيا فى التأثير على الشركات الصناعية الرئيسية •

وتأتى بعد أقسام الائتمان شركات التأمينالتى تبلغ أصولها ٢٢٠ مليار دولار • وبالاضافة للبنوك وشركات التأمين فان لبنوك الاستثمار ودور السمسرة وترسانات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية المتخصصة أهميتها فى التحام رأس المال المصرفى مع رأس المال الصناعى •

● مراكز القوة المالية :

والسيطرة على الشركات العملاقة مركزة من الناحية الفعلية فى أيدى البنوك العملاقة التى يسيطر عليها بدورها أصحاب الملايين • فلا يحتاج البنك العملاق لفرض سيطرته على شركة الا الى عدد كاف من الاسهم •

وقد عززت شركة ج • ب • مورجان وشركاه ـ الشركة المصرفية المهيمنة لبنك

---

(١) تتخصص البنوك التجارية فى تقديم القروض للصناعة والتجارة وذلك أساسا من أموال الودائع •

مورجان جارنتي ترست كومبني ـ من خلال ممتلكاتها الكبيرة من أسهم هذا البنك موقعها باعتبارها البنك الرئيسى فى التعامل مع الشركات الصناعية العملاقة رغم أن مجموع ودائعها أقل من نصف ودائع سيتي بنك وبنك أمريكا اللذين تستغرقهما ودائع المودعين الافراد والشركات الصغيرة ٠

والى جانب حصول كل بنك عملاق على مقادير كافية من أسهم الشركات الكبيرة لاقامة الصلات معها والتأثير على شئونها فانه يجمع مقادير كبيرة من أسهم الشركات المفردة التى يريد أن يكون له الصوت الحاسم فيها ٠ ولا ينطبق هذا على الشركات الكبرى فقط بل كذلك على الشركات الاصغر المرتبطة بالمصرفيين المعنيين ، والتى يقدر أن أمامها امكانات نمو كبيرة ٠

وعادة مايكون البنك الذى يمتلك أكبر عدد من أسهم شركة ما ، هو « البنك الرئيسي » فى تقديم القروض لهذه الشركة ، وفى حالة الكثير من الشركات العملاقة لايكون البنك الذى يمتلك أكبر عدد من الاسهم هو المتحكم الوحيد لكنه يكون صاحب النفوذ الاكبر داخل ائتلاف المجموعات المالية التى تحقق معا السيطرة الكاملة الحاسمة ٠

ومن المهم أن نذكر أن هذه البنوك العملاقة مراكز للقوة تضم عشرات من الشركات المالية والصناعية تبلغ مجموع اصولها مليارات الدولارات ، وتبلغ أصول الشركات الواقعة فى مجال نفوذ مجموعتى مورجان وروكفلر مايزيد كثيرا عن ١٠٠ مليار دولار ٠

● الصفوة الامبريالية :

وتمتلك هذه البنوك العملاقة الارستقراطية البرجوازية ، أداة التحكم الاجتماعي للامبريالية الامريكية ، وهى بضع مئات من العائلات التى تحكم البلاد ٠ ان والتر هـ ٠ بيج الذى انتخب أخيرا رئيسا لشركة ج ٠ ب ٠ مورجان وشركاه متزوج من حفيدة ج ٠ ب ٠ مورجان الاصلى ٠ وعدد من المسئولين فى البنك ينحدرون من عائلات شركاء مورجان الاصليين ٠ واثنان من عائلة مورجان وعدد آخر من سلالات مجموعة مورجان الاصلية شركاء فى بنك الاستثمار المرتبط به وهو مورجان ستانلى وشركاه ٠ وكبار المسئولين فى بيت مورجان متخرجون كلهم تقريبا من احدى الجامعات الثلاث ذات المكانة ، برينستون أدهارفارد أدييل ٠

وقد استخدم بنك مورجان موارده المالية الهائلة ، وصلاته المتعددة بالشركات الصناعية العملاقة ـ فهو يتبجح بأنه البنك الذى تتعامل معه ٩٦ من أكبر مائة من هذه الشركات ـ وروابطه الدولية التقليدية فاستعاد موقعه القيادى بين المراكز المالية للامبريالية الامريكية ـ وان لم يلغ السيطرة التى كانت له فى أوج الجيلين الاولين من مصرفى عائلة مورجان ٠

ولعائلتي روكفلر وبنكيهما العملاقين ــ تشيزمانهاتن وسيتي بنك ــ وزن سياسي ومالي كبير • الا أن وضع آل روكفلر المالي قد أضعفه سوء ادارة دافيد روكفلر لبنك تشيز مانهاتن ، كما أضعفت موقعه السياسي اخطاء نلسون روكفلر وهزائمه • ومازال آل روكفلر يحتلون الوضع القيادي في شركة ايكسون ، أكبر شركات البترول ، غير أن سيطرتهم تواجه التحدي المكشوف في عدد من شركات البترول الكبيرة الاخرى • وفي الخمسينات كانت أرصدة بنوك روكفلر تتجاوز أرصدة بنوك مورجان (١) • الا أن هذا الوضع قد انعكس ، وهذا ماينسجم مع تقديرات معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو التي تذكر أن الاصول في مجال نفوذ مجموعة مورجان كانت في عام ١٩٧٤ تزيد بنسبة ٥٠٪ عنها في مجال نفوذ مجموعة روكفلر •

كما تمارس عائلات ميلون وفورد وماككورميك وبيرون سميث وغيرها من العائلات الرئيسية في بنوك شيكاغو الكبرى وعائلات مجموعة كليفلاند ومجموعات كاليفورنيا نفوذا له شأنه •

● بنوك الاستثمار :

مازالت بنوك الاستثمار تلعب دورا هاما ، وان كان هذا الدور اليوم ثانويا دون شك بالمقارنة مع دور البنوك التجارية الكبرى وأقسام ائتمانها • ومن أبرز هذه البنوك تلك المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبنوك الكبرى وبخاصة مورجان ستانلي « المرتبط ببنك ج•ب• مورجان » وفيرست بوسطن « المرتبط بتشيز مانهاتن وميلون وفيرست ناشونال بنك أوف بوسطن » •

وخلال فترة طويلة بعد الحرب تنافس مورجان ستانلي وفيرست بوسطن حول احتلال المكان الاول بين بنوك الاستثمار واقتسما عمليات الاصدار الرئيسية مناصفة الى حد ما • الا أن بيت مورجان برز الى المقدمة في العقد الماضي وأصبح يسيطر على أكثر مجالات استثمار رأس المال الجديد ربحا • وعلى سبيل المثال تولى مورجان ستانلي في ١٩٧٥ أكبر « توزيع خاص » للقروض طويلة الاجل ومقدارها ١٫٧٥ مليار دولار لشركة ألاسكا بايبلاين • وكان أكبر نصيب منها ، ٢٥٠ مليون دولار ، يأتي من شركة ــ برودنشال للتأمين ــ أولى شركات التأمين من حيث الاحتياطيات « وتبلغ استثماراتها ٢٥ مليار دولار » • وقد ارتبطت برودنشال منذ أمد طويل بمجموعة مورجان • ولاشك في أن القرض بفائدته البالغة ١٠٫٦٢٥٪ كان قرضا سخيا ، وان كان في الواقع عملية تراخي متبادلة بين كبار الماليين في البلاد •

ومن الناحية الشكلية ينص قانون صدر في الثلاثينات على فصل بنوك

---

(١) فيكتور بيرلو ، امبراطورية كبار رجال المال ، انترناشونال بابليشارز ، نيويورك ، ص ٧١ •

الاستثمار عن البنوك التجارية · الا أن بنك مورجان ستانلى ــ الذى انفصل اسميا عن بنك مورجان التجارى ــ قد « جاء الى الوجود بامتياز كبير يتمثل ، بصورة خاصة ، فى حق الاولوية فى ادارة السندات لشركات التليفون والمرافق العامة والسكك الحديدية فى البلاد · ولم تضعف مواقعه فى السنوات التالية » (١)

ويبرز مورجان ستانلى كمصرف للاستثمار بالنسبة لثلاثة عشر من بين الشركات الصناعية الكبرى الخمسة والعشرين ، فى حين يمثل فيرست بوسطن بنك الاستثمار لستة شركات ، وجولدمان ساخس لاربعة شركات « وفى بعض الحالات يكون للشركات بنكى استثمار » ·

وفى بداية القرن العشرين لعب بيت مورجان المصرفى الدور الرئيسى فى تشجيع الاندماجات التى أدت الى تشكيل الاحتكارات الصناعية الرئيسية فى الولايات المتحدة · وتجرى الآن مرحلة جديدة فى مركزة رأس المال ، موجة من عمليات « الاستيلاء » التى يشترى فيها مالكو شركة كبيرة مايكفى من أسهم شركة كبيرة أخرى للسيطرة عليها ، ويدمجون الشركة المهزومة فى شركتهم · ومرة أخرى ، كان مورجان ستانلى هو محرك أكبر عدد من عمليات الاستيلاء على الشركات الكبيرة حقا · كما يبرز فى هذا المجال بيت جولدمان ساخس الذى تولى أحيانا الدفاع عن بعض الشركات من محاولات الاستيلاء التى يشجعها بيت مورجان (٢) ·

وتشغل مجموعة ليهمان ــ جولدمان ساخس مراكز الادارة والنفوذ ــ وأحيانا مراكز السيطرة ــ فى شئون كثير من الشركات الصناعية ، غير أن قوتها بوجه عام أضعف من قوة بيوت مورجان وروكفلر وميلون وعدد آخر من المجموعات التقليدية للاوليجاركية المالية وذلك لافتقارها الى ملكية بنك عملاق أو السيطرة على واحدة من أكبر الشركات الصناعية ·

● النفوذ السياسى :

تتمتع المجموعات المالية الكبرى بنفوذ هائل داخل حكومة الولايات المتحدة ·

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر مجموعة روكفلر على جناح كبير من الحزب الجمهورى ، وقد انغمست مع كلا الحزبين البرجوازيين انغماسا عميقا فى انتخابات الرئاسة · وكانت مجموعة روكفلر هى التى دفعت الى حد كبير بدوايت د· ايزنهاور الذى شغل منصب الرئاسة مرتين ، كما كانت هى التى أولت اهتمامها الخاص للرئيس الحالى جيمى كارتر فى سنوات التحضير لحملته من أجل الرئاسة · ومنذ عام ١٩٥٢ أصبحت مناصب السياسة الخارجية الرئيسية ــ وزير الخارجية ورئيس مجلس الامن القومى ــ حكرا على روكفلر تقريبا ·

---

(١) ذى نيويورك تايمز ، ٢٥ مايو ١٩٧٥ ·
(٢) بيزنس ويك ، ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ·

أما مجموعة مورجان الاقل انغماسا فى الحملات الانتخـابية فتمارس نفوذا كبيرا فى البنتاجون • وكان توماس سوفون جيتس ـ رجل مجموعة مورجان القديم ـ وزيرا للبحرية ووزيرا للدفاع •

ولمجموعة ليهمان ـ جولدمان ساخس تأثيرها الكبير فى سـياسة الحزب الديموقراطى ، وهو نفوذ بلغ ذروته أيام رئاسة ليندون جونسـون • وفى الستينات والسبعينات ـ واعترافا بقوتها المتزايدة ـ حصل ممثلوها على مناصب هامة فى الحكومة الامريكية مثل رئيس بنك الاستيراد والتصـدير • وكان ويليام ا • سيمون ـ الشريك الاكبر فى اخوان سالومون ـ وزيرا للخزانة فى حكومة جيرالد فورد • ولسيروس فانس وزير الخارجية الحالى روابط وثيقـة بهذه المجموعة وبمجموعتى مورجان وروكفلر •

وتمارس أقوى الشركات الصناعية نفوذها السياسي بشكل مباشر وعن طريق ممثليها الماليين والقانونيين • وهـكذا نجد أن نفـوذ مجموعات ضغط شركات البترول والغاز والسيارات في الكونجرس قد أصبح أمرا ذائع الصيت •

وأسهم نمو صناعات الآلات الحاسبة الالكترونية والصـناعات المرتبطة بها وذات التكنولوجيا الراقية الى اعادة توزيع ملحوظة للنفوذ بين المجموعات المالية الكبرى ، فكما ساعد نمو صناعة البترول ، الأكثر سرعة من نمو صناعة الصلب ، مجموعة روكفلر على أن تزداد قوة بالمقارنة بمجموعة مورجان ، فان النمو الاكثر سرعة لصناعة الآلات الحاسبة الالكترونية فى العقود الاخيرة قد أسهم فى قلب هذه العملية نتيجة الروابط القوية بين مجموعة مورجان وشركة آى بى ام •

ولم يعد يفوق صناعة الآلات الحاسبة الالـكترونية « أى بى ام » فى مداها الا صناعة البترول • وقد انعكس نفوذها الجديد تماما فى حكومة كارتر : فهناك ثلاثة من مديرى آى بى ام يشغلون مناصب وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الاسكان • ومثل هذا التمثيل فى أعلى المناصب لم تصل اليه أى شركة مفردة من قبل ، ولم يقترب منه فى الماضى القريب الا مجموعة روكفلر •

● اضفاء الطابع العالمي على رأس المال المالى :

تلعب البنوك الكبرى دورا رئيسيا فى اندفاع رأس المال الاحتكارى للولايات المتحدة عبر البحار ، وبوجه خاص فى اضفاء الطابع العالمى على رأس المال على نطاق العالم الرأسمالى •

وقد بلغت أصول فروع البنوك الاعضاء فى شبكة الاحتياطى الاتحادية عبر البحار « وبعض البنوك الهامة ليست أعضاء فيه » ١١٦ مليـار دولار فى عام ١٩٧٣ أو ١٩٤ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ • ولعبت بنوك نيويورك دورا حاسما

فى هذه العملية · وقد أصبح نشاطها التجارى الآن فى الخارج أساسا ، وبدرجة أكبر منه فى الصناعة · وفى ١٢ أكتوبر ١٩٧٧ كان لدى الاحد عشر بنكا التى تكون غرفة المقاصـــة فى نيويورك ودائع فى فروعها الخارجية تبلغ ٩٩ مليار دولار فى حين لم يكن لدى فروعها الداخلية سوى ٦٩ مليار دولار (١) · وتصل ودائعها الخارجية الى نحو ثلثى الودائع الخارجية لكل البنوك الامريكية · وفى أكتوبر ١٩٧٧ كان لدى سيتى بنك وحده ودائع أجنبية تبلغ ٣٤ مليار دولار ، يليه تشيزمانهاتن « ١٩ مليار دولار » ومورجان جارنتى « ١٢ مليار دولار » · ولم يكن خارج نيويورك من الخمسة بنوك العالمية الامريكية الكبرى سوى بنك أوف أمريكا الذى يشغل المكان الثانى بعد سيتى بنك · وفى السنوات الاخيرة شغلت بنوك شيكاغو بدورها مواقع خارجية هامة ، وان كانت مازالت متخلفة كثيرا عن بنوك نيويورك الرئيسية ·

وفيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥ أصيبت بالركود أرباح البنوك الامريكية العالمية التسع الكبرى من العمليات الداخلية فى حين زادت أرباحها من العمليات الخارجية بأكثر من الثلث · ويقول والتر ريستون رئيس سيتى كورب : « منذ عشرة أعوام كنا بنكا من بنوك نيويورك له بعض الفروع الاجنبية · أما اليوم فنحن مؤسسة مالية على نطاق العالم » · وفى عام ١٩٧٦ جاءت ٧٢٪ من أرباح سيتى كورب من وراء البحار ، وقد بلغت هذه النسبة ٨٢٪ فى النصف الاول من عام ١٩٧٧ (٢)

ومن الامور ذات الاهمية أن تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة ــ حيث لم يكن يجرؤ على المنافسة فى الماضى سوى عدد ضئيل من الاحتكارات الاجنبية ــ قد أصبح كبيرا جدا ، وبخاصة منذ انخفاض سعر الدولار ابتداء من عام ١٩٧١ · ففى خمس ســـنوات فحسب ــ من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ ــ تضـــاعفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة اذ ارتفعت من ١٣٫٣٠ مليار دولار الى ٢٦٫٧ مليار دولار (٣)

كما تضاعف توسع رأس المال الالمانى الغربى واليابانى عبر البحار فى العقد الماضى ، وصدرت الاحتكارات البريطانية والهولندية والسويسرية وغيرها مقادير كبيرة من رأس المال ، وتطلع بعضها الى أن يســـتعيد ــ ولو جزئيا ــ مواقعه النسبية التى خسرها أثناء الحرب العالمية الثانية · ورغم أن الاستثمارات اليابانية أقل كثيرا من الاستثمارات البريطانية والهولندية والسويسرية المباشرة من حيث قيمتها الاسمية فان مركز اليابان فى الولايات المتحدة ذا مدى هائل ، يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الامريكى · ونشـــاط الشركات اليابانية مازال موجها فى الاساس الى استيراد البضائع من اليابان ــ وهى تنشىء مؤسســـات التجميع

---

(١) مانى مانيجار ، ١٧ اكتوبر ١٩٧٧ ·
(٢) بيزنيس ويك ، ٧ نوفمبر ١٩٧٧ ·
(٣) ستاتستيكال ابستراكت أوف ذى يونيتد ستيتس ، ١٩٧٦ ، ص ٨٢٩ ·

والتخزين والتسويق ، وتقوم بالعمليات المالية فى الولايات المتحدة فى حدود ضيقة ٠

ويثير الانتباه بوجه خاص المدى الجديد لنشاط البنوك الاجنبية فى الولايات المتحدة ٠ ففى منتصف عام ١٩٧٧ كان فى مدينة نيويورك ، المركز المالى الرئيسى ، ١٢٨ فرعا لبنوك ووكالات أجنبية تبلغ أصولها ٤٤ مليار دولار (١) وأكبر البنوك اليابانية فى نيويورك هو بنك أوف طوكيو ترست كومبنى الذى تصل أصوله الى ٤ر٢ مليار دولار فى حين لم تكن هذه الاصول تزيد على ١٥٠ مليون دولار منذ عشر سنوات مضت ٠

ورغم أن النشاط الرئيسى لفروع البنوك اليابانية ومعظم البنوك الاجنبية الاخرى فى الولايات المتحدة هو خدمة مصالح شركاتها الوطنية وفى المقام الاول المجموعة الاحتكارية ، فان بعضها يسعى الى اقامة الروابط العملية الوثيقة مع الامريكيين ٠ وهذا هو شأن بنك بركليز البريطانى وبنك ليومى الاسرائيلى على سبيل المثال ٠

● زيادة الفوضى وعدم الاستقرار :

وفضلا عن الوظيفة التقليدية التى تقوم بها الفروع الاجنبية للبنوك الامريكية فى تمويل عمليات الشركات الصناعية الامريكية عبر البحار فانه تجرى ، بصورة متزايدة ، عمليات نقدية عالمية واسعة ذات طابع يتسم الى حد كبير بالمضاربة والتحايل ٠ وترتبط هذه الاعمال بعدم الاستقرار النقدى التضخمى للعالم الرأسمالى وبالازمات النقدية وتخفيض أسعار العملات ٠ وتشغل البنوك العملاقة أفضل مركز لتوقع الهجمات على عملة لهذا البلد أو ذاك والاستفادة منها وأحيانا تشجعها لاسباب سياسية أو اقتصادية ٠

وتعمل هذه البنوك بصورة متزايدة كامبراطوريات مالية عالمية تضع القوانين ، ولا تخضع لسيطرة أى حكومة ٠ وهكذا فقد أقامت كل البنوك الكبيرة تقريبا فروعا لها فى جزر بهاما وجزر كايمان حيث تستطيع ـ مقابل مبلغ اسمى تدفعه للسلطات المحلية ـ أن تجرى الصفقات بمنأى عن أى متابعة حكومية أو قواعد ضبط أو ضرائب ٠ وقد ارتفعت أصول البنوك الامريكية فى جزر بهاما كايمان من ٢٤ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى ٥٥ مليار دولار عام ١٩٧٦ ، وبذا اقتربت من أصول فروعها فى بريطانيا التى كانت تقليديا المنطقة الرئيسية لعمليات البنوك الامريكية فى الخارج ٠ ويصل نصيب البنوك الامريكية فى الكاريبى الى ٢٨٪ من مجموع أصول الفروع الاجنبية و ٥٨٪ من الزيادة فى الاصول فى عام ١٩٧٦ ٠ وتتألف نسبة كبيرة من الاصول عبر البحار من الدولارات الاوربية أو العملات الاوربية الاخرى ، وتمثل نقودا خارج سيطرة السلطات المصرفية الحكومية ٠

---

(١) نيويورك تايمز ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ ٠

وهـــذا المبلغ الهائل الذى تملكه البنوك الامريكية فى الخارج وبنـوك بلدان رأسمالية أخرى ـ والذى يصل الى أكثر من ١٠٠ مليار دولار ـ يمثل قوة هائلة لاشاعة الاضطراب ٠

فمليارات كثيرة من هذا المبلغ تنتقل من بلد الى بلد ـ كما ينتقل الثقل من جانب الى آخر فى السفينة التى تواجه العاصفة ، باحثة عن أعلى سعر فائدة ، ومضاربة على التغييرات فى قيم العملات ٠

وهكذا تفتقر البنوك العملاقة نفسها ، رغم قوتها الهائلة ، الى وسائل السيطرة على تحركات أموال هائلة ٠ وعلى سبيل المثال يمكن أن تنقل المليارات التى أودعها حكام دول الخليج العربى الغنية بالبترول فى البنوك والشركات الغربية من بلد الى بلد بسرعة بحثا عن أعلى ربح ـ وأحيانا كشريط للحصول على أسلحة وتنازلات سياسية ٠ غير أن « الاموال الساخنة » التى تملكها بعض بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول لاتشكل سوى جزء من المبالغ الضخمة التى تنقلها الشركات العملاقة والمليونيرات الافراد فى البلدان الرأسمالية الكبرى من بلد الى بلد ٠

ويمثل الاقراض الدولى لتمويل مشروعات الاســتثمار ، وبصورة متزايدة لتغطيــة العجز المتنـامى فى ميزان المدفوعات فى عدد أكبر فأكبر من البلدان الرأسمالية واحدا من أهم أوجه نشـاط البنوك التجارية وبنوك الاســتثمار الكبيرة ٠

وقد قدر بنك مورجان مجموع القروض الدولية الجديدة التى قدمت فى عام ١٩٦٧ بثمانية وسبعين مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار فى عام ١٩٧٥ ومبالغ أقل فى السنوات السابقة ٠

وقدمت بنوك الولايات المتحدة نحو نصف مجموع قروض البنوك الدولية لكنها ركزت قروضها فى البلدان النامية غير الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول مما ينطوى على مجازفة كبيرة ٠ ومن الناحية الاخرى لم تقرض البنوك الامريكية البلدان الاشتراكية الا قليلا ، رغم أن هذه البلدان معروفة بأنها أكثر المقترضين ضمانا ٠ وعلى العكس من ذلك ركزت بنوك أوربا الغربية واليابان على اقراض البلدان الاشتراكية ، حيث تتصل قروضها بتوريدات كبيرة الحجم لوسائل الانتاج واقامة المشروعات بموجب اتفاقيات التعويض وما الى ذلك ٠

ويعكس ضعف البنوك الامريكية فى هذه السوق سياسة الامبريالية الامريكية

المعادية للشيوعية ، وخروجها عن الاتفاقيات التجارية والمالية مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٢ ، وفرضها لقوانين وقواعد تمييزية ضد البلدان الاشتراكية • وهكذا يحاول ملوك المال الامريكيين ، الذين لم يتمكنوا لذلك أن يسهموا بأنفسهم اسهاما كبيرا ، أن يفرضوا القيود لتضييق اسهام منافسيهم في تمويل التجارة مع البلدان الاشتراكية ، الآن أن هذه الجهود لم تكن ذات تأثير كبير •

وأهم كارتل عالمي اليوم هو كارتل البنوك الكبرى في أوربا الغربية والولايات المتحدة • وتتحد سنديكات البنوك الكبرى في العديد من البلدان لاعطاء القروض لتمويل العمليات على نطاق العالم التي تقوم بها الاحتكارات الصناعية والحكومات •• ولما كانت بنوك ألمانيا الغربية وسويسرا قد ازدادت قوة ، كما أصبحت عملتا هذين البلدين أقوى عملتين في العالم الرأسمالي فان دورهما في كارتل البنوك الدولي قد اتسع بالمقارنة بدور البنوك الامريكية • ويسبق دويتشن بنك ودرزدنر نيك الالمانيان الغربيان وكريدت بنك في لوكسمبرج ويونيون بنك وسويس بنك كوربوريشن السويسريان بنك مورجان ستانلي وغيره من البنوك الامريكية في سوق السندات الاوربية سريعة الاتساع •

وتحصل البنوك الرأسمالية الخاصة على دعم من المؤسسات المالية العالمية شبه الحكومية ، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، من المجموعات الاقليمية • ويزداد رأس مال هذه المؤسسات العالمية ودورها مع ازدياد عمق أزمة الرأسمالية العامة •

ان عددا أكبر فأكبر من البلدان الرأسمالية ـ سواء النامية أو بعض البلدان الصناعية ـ تواجه خطرا محدقا بعدم الوفاء بديونها لاصحاب البنوك الامبرياليين وهكذا تدعى المؤسسات شبه الحكومية لمساعدة البنوك الخاصة وحتى البلدان ، في الوقت الذي تفرض فيه برامج التقشف التي تمس مستوى معيشة العمال والفلاحين في البلدان المقترضة • ورغم هذا تتزايد امكانية وقوع حالات الافلاس الدولية التي تتضاءل الى جانبها كوارث الازمة الكبرى في الثلاثينات • فعجز زائير عن الوفاء بديونها ، وخطر الافلاس في البرازيل وشيلي وعدد من البلدان الاخرى ـ تلكم هي الدلائل على الهزات المحتملة في البنية المالية للرأسمالية العالمية التي يمكن أن تنهار عناصرها واحدا تلو آخر •

وتجري في موازاة التعاون الدولي بين البنوك في المجال المالي محاولة الاوليجاركيات الرأسمالية الحاكمة التنسيق بين سياساتها وأعمالها عن طريق الاتصالات الشخصية الرسمية وغير الرسمية ، مثلا ، من خلال اللجنة الثلاثية ، وعن طريق منظمات اقتصادية حكومية مثل « الاتفاقية العامة حول التعريفة التجارية » و « منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي » و « لجنة التنسيق للاشراف

على التجارة بين الشرق والغرب » وعن طريق التعاون العسكرى ـ السياسى من خلال حلف شمال الاطلنطى • ويعقد من هذا التنسيق تطلع الامبريالية الامريكية ـ وهى الامبريالية الاقوى ـ الى السيطرة واملاء كلمتها على حلفائها ، والمنازعات فى صفوف الامبريالية ، والتفاوت فى التطور الى أقصى حد ، وفى المقام الاول نمو نضال حركة الطبقة العاملة وحركة التحرر الوطنى ، وتزايد القوة المطلقة والنسبية للاسرة الاشتراكية •

كتبت ادارة بنك مورجان جارنتى تقول معارضة محاولات فرض قيود قانونية على تملك بنك معين لأسهم فى شركة فردية : « وسنظل ••• نحاول اقناع من لم يقتنع بعد أنه لا مصلحة لنا أيا كانت فى السيطرة على الشركات التى نستثمر فيها أموالنا • فليس قبيل التواضع ـ وانما من قبيل الصراحة ـ أن نقول أننا لانعرف كيف ندير الشركات • وليست لدينا رغبة فى ادارتها أو ادارة مديريها • اننا نود فحسب أن نستثمر أموالنا فى الشركات ونأمل أن يسمح لنا بمواصلة ذلك باسم عملائنا دون قيود غير معقولة » (١)

وبالطبع فان هدف المصرفين هو الحصول على اقصى ربح لانفسهم ولعملائهم من خلال هذه الاستثمارات • واذا ما أخذنا هذا فى الاعتبار فان من الواضح أن من بين مسئولياتهم ضمان أن يقوم الاشخاص المستخدمون لتحقيق هذه الارباح بتحقيقها فعلا • وحين تنخفض أرباح شركة كبيرة دون أسباب جدية فعادة مايستبدل كبار المسئولين التنفيذيين لا لأنهم يتخلون طواعية عن وظائفهم المغرية بكل مايرتبط بها من مزايا وانما لأن مجلس الادارة الذى يسيطر عليه المصرفيون يقرر ذلك • لكن هذا ليس سوى جانب ضيق محدود من الاتحاد بين رأس المال ورأس المال الصناعى •

ويوفر الواقع اليوم العديد من الامثلة على هذا الاتحاد الشخصى بين البنوك والصناعة • فحين تتداخل شركات مورجان المهيمنة ـ من خلال أعضاء مجلس ادارتها ومجلس المدراء الاستشارى ومجلسها العالمى وشركائها فى بنك الاستثمار المرتبط بها وممثلى فرعها ينكرزترست كومبانى ـ حين تتداخل على أعلى مستوى ـ مستوى مجلس الادارة ، وعادة المدير التنفيذى الرئيسى ـ مع الشركات الكبرى فى الصناعات الرئيسية فى الولايات المتحدة ، ومع دوائر رأس المال المالى الرئيسية فى بريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا وأسبانيا

---

(١) التقرير الثالث لقسم الائتمان والاستثمار فى شركة مورجان جارنتى ترست ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٥ •

وكندا واستراليا والبرازيل وفنزويلا فان من حق المرء أن يستخلص أن هذا يمثل مستوى بالغ الارتفاع من تطور الاتحاد الشخصى بين رأس المال المالى ورأس المال الصناعى • ويؤدى تركيز القوة الى أن هذا التجمع لاتهمه كمجموعة شئون الشركات المفردة التى تسيطر عليها بقدر مايهمه تطوير مصالحها المشتركة على المستويات الاقتصادية والسياسة الوطنية والدولية •

قال لينين « ان ما يكمن خلف تداخل ملكية الشركات الصناعية والمالية أن اساسه نفسه هو علاقات الانتاج الاجتماعية المتغيرة » • فحين تتخذ مؤسسة كبيرة أبعادا هائلة ، وتنظم بصورة مخططة ـ وعلى أساس الحساب الدقيق للمعطيات الواسعة « كل مراحل الانتاج والتسويق » يصبح من الواضح أن أمامنا اضفاء للطابع الاجتماعى على الانتاج وليس مجرد « تداخل » ، وأن علاقات الاقتصاد الخاص والملكية الخاصة تشكل قشرة لم تعد ملائمة لمضمونها ، قشرة لابد حتما أن تتعفن اذا أخرت ازالتها بشكل مصطنع ، قشرة يمكن أن تظل فى حالة التعفن فترة طويلة نسبيا ••• لكنها ستزال حتما » • (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٢ ، ص ٣٠٣ و ٣٠٤)

والحق أن هذا التعفن قد مضى بعيدا ، كما تصدعت قشرة الملكية الخاصة للانتاج الذى بلغ مستوى عاليا من اضفاء الطابع الاجتماعى عليه وأزيلت فى كثير من البلدان حيث تم اضفاء الطابع الاجتماعى على وسائل الانتاج وفرضت سيطرة الطبقة العاملة أو مجموعات تمثل حركة التحرر الوطنى عليها • وتزداد هذه العملية قوة • ويسعى الاتحاد العالمى للاوليجاركيات المالية بكل ما فى يده من وسائل الى وقف التيار ، معتمدا ـ شأنه من قبل ـ على الانتهازية فى الحركة العمالية ، وعلى تعزيز قواته المسلحة على الدوام فى محاولة عقيمة لاعادة التاريخ الى الخلف ، والمحافظة على حكمه الطبقى بالقمع والحروب • غير أن قوة الاسرة الاشتراكية ووحدتها المتزايدتين ، والتضامن الاممى للطبقة العاملة ، وأحزابها الطليعية ، والنضال العالمى الصاعد ضد الفصل والتمييز العنصرى ، ونمو الحركة من أجل نزع السلاح ومنع الحرب النووية ، ستكفل هزيمة الامبريالية •

●

مواجهة التخلف

بقلم: كيجوما
و أ. ماليما

في هذا السياق تفهم استراتيجية التنمية على انها برنامج العمل الشامل ، الذى يستهدف التغلب على مستوى التطور المنخفض . فالمستوى المنخفض لاجمالى الناتج الوطنى بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، هو السمة التى تطبع عموما بلدا كبلدنا ، باعتباره ضعيف التطور . وهذا المستوى المنخفض للناتج بالنسبة للفرد تكون مصحوبة بالفاقة الجماهيرية ، وسوء التغذية ، والجوع ، وشروط العيش السيئة ، وانتشار الامراض ، فالدخول غير الكافية أبدا لاتسمح لاكثرية الشعب فى المدينة والريف بأن تعيش فى ظروف مقبولة على الاقل . ومن الواضح تماما أنه لابد من اجراءات سريعة ، حازمة ، وواسعة المدى ، تمنح الجماهير الشعبية والجيل الجديد الامل والثقة فى الغد ، فى مستقبلها .

يرى علم الاقتصاد البرجوازى ، ان البلدان ضعيفة التطـــور قد وقعت أسيرة نوع من « حلقة فاقة مفرغه » ، أى بكلمه أخرى • ان شعوبها فقيرة لأنها فقيرة • ومن ثم يبرز السؤال التالى : كيف يمكن لهذه البلدان أن تحطم هذه الحلقة وتبدأ التطور ؟ يجيب العلماء البرجوازيون أن ذلك يتطلب التغلب على الكثير من المعوقات ، مثل المستوى المنخفض للتراكم ، ونقص العمـــلات الاجنبية ، والضعف التنكولوجي ، وعدم كفاية الكوادر المدربه ، والقيم الثقافية البالية ، والظروف الطبيعية غير المواتية • بل انهم يقترحون أن يكون عدد السكان متكيفا مع احتياجات التنمية • وباختصار ، فان اسباب الفاقه فى البلدان ضعيفة التطور تعزى بمعظمها ، ان لم نقل بكاملها ، الى تاثير العوامل الداخلية ولكن ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل : هل ينبغى اعتبار المســـتوى المنخفض للتراكم ، ونقص الكوادر الكفؤة •• الخ سببا للمســتوى المنخفض للتطور ، أم نتيجة ؟ ان من غير الممكن فهم الاسباب الاساسية للتخلف ، الا اذا تجاوزنا اطار التناول البرجوازى ، ودرسنا هذه الظاهرة من واقع جذرية متقدمة •

ان النظريات البرجوازيه المتعلقة بمستوى التطور المنخفض لم تكن قادرة على مساعدتنا فى صياغة الاستراتيجية والسياسة الناجعتين للتطور ، ولا حتى فى تشخيص مصادر التخلف ذاتها لبلداننا • بل ان بعض الدعاة البرجوازيين توصلوا الى خلاصة مفـــداها ، أن لا قدرة على التطـــور الا لأجناس معينـــة من الناس • وقد أثر هذا الموقف العنصرى ، الى حد كبير ، على سياسة «المعونة» التى تنتهجها الدول الرأسمالية والامبريالية ، وكذلك المنظمات الدولية التى تسيطر عليها • ففيما يتعلق ب « المعونة » الرأســـمالية والامبريالية للبلدان ضعيفة التطور وباستخدامها ، تتجلى المفارقة فى أنه كلما حصلت هذه البلدان على « معـــونة مالية وتكنيكية أكبر ، كلمــــا غدت أكثر مديونية » وبالتـــالى أعمق تبعية ، ان الدول التى حصلت على « المعونة » الدولارية الاكبر ،تواجه الآن المصاعب الاكبر فى تسديد الديون • وتبقى محنة الجماهير الشـــــعبية كما هى ، بينما تجنى النخبة ثمار تحولها الى كومبرادور •

ان الامبريالية ودعاتها يحاولون اخفاء حتى الحقيقة الواضحة ، حقيقة أن أيا من البلدان الفتية السائرة فى الطريق الرأسمالى منذ الحـــرب العـــالمية الثانية ، لم يحرز من الزاوية الواسعة ، أى من زاوية تصفية الفقر الجماهيرى والامراض والامية ــ نجاحا فى التنمية • كما أنه ليس مصـــادفة أبدا ، أن البلدان ضعيفة التطور ، جميعها عمليا ، كانت فى الماضى ، أو هى حتى اليوم مستعمرات أو توابع للدول الرأسمالية والامبريالية المتقدمة • وممــا يلفت النظر أيضا هذا الترابط العميق بين مستوى التطور المنخفض لبلدان افريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية وتطور وســــياسات البلدان الرأسمالية المتقـــدمة والامبريالية •

وأود فى هذا الصدد أن أذكر ، قبل كل شىء ، بأن تطور الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا الشمالية كان فى المراحل المبكرة مصحوبا باغتصاب قيم مادية هائلة فى بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبنهب واستعباد هذه البلدان على نحو مكشوف ، وابادة السكان الاصليين • وقد شكل هذا كله أيضا عقبة خطيرة أمام تراكمها الاول من رأس المال عندما احرزت الاستقلال •

ورغم أن طابع هذا الاستقلال قد تغير فيما بعد مع نحو التجارة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة فان سماته الرئيسية بقيت على حالها • فالدول الاستعمارية الرأسمالية والامبريالية استغلت تمزق البلدان ضعيفة التطور، كما استغلت تفوقها هى عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا ، ففرضت تقسيما دوليا للعمل ملائما لها ، ولكنه ضار بشكل واضح بالبلدان ضعيفة التطور ، وفرضت عليها دور منتجى المواد الاولية ، واستحوذت لنفسها على دور منتجى ومجهزى البضائع الصناعية • وهكذا حدث أن أكثرية بلداننا تنتج ما لا تستهلك ، وتستهلك فى الجوهر ما لا تنتج • وتملى الامبريالية أسعار لاصادراتها فحسب ، بل كذلك صادرات الدول ضعيفة التطور • وكل محاولة لتغيير هذا النظام جذريا ، تجابه مقاومة قاسية تصاحبها فى الغالب تهديدات بالتدخل العسكرى ، وضغوط اقتصادية ودبلوماسية • فليس غريبا أن تتشكل شروط التجارة الدولية ، منذ سنين طويلة ، بصورة لاتخدم البلدان ضعيفة التطور مطلقا • ذلك أن النظام الرأسمالى لا يمكن أن ينتعش بسبب من طبيعته الا اذا حقق أرباحا متصاعدة باستمرار •

ولكن كيف السلوك فى مثل هذا الوضع ، من اجل التغلب على المستوى المنخفض للبلدان ضعيفة التطور ؟ من الضرورى أولا تنويع الاقتصاد الوطنى بسرعة من أجل حفز النمو استنادا الى القاعدة المحلية ؛ وعلى أساس الامكانات الداخلية • وهذا يتطلب الحد المستمر من الاعتماد على تجهيزات أنواع البضائع الاجنبية غير الضرورية ، وعلى خدمات الاخصائيين الاجانب • ومن المهم جدا أن يجرى فى كل بلد ضعيف التطور حفز المشاركة الفعالة للجماهير الشعبية ــ فى الانتاج وفى اتخاذ القرارات ، ومن ثم اطلاق الطاقات الضخمة لقدراتها ، ومساعدتها على ابداء مهارتها ودأبها وميلها الى التعاون ، وقدرتها على التعليم من الممارسة وعلى تبادل الخبرة ، ومساعدتها على التعبير عن وعيها السياسى ومسئوليتها الاجتماعية ، ومن الواجب أخيرا خلق نظام للانتاج موجه ، قبل كل شىء ، لتأمين الغذاء والسكن والملبس للعمال والفلاحين وقادر على توفير الاحساس لديهم بالطمأنينة الاجتماعية •

يتبين من هذا منطقيا ، انه اذا أرادت البلدان ضعيفة التطور التغلب على مستوى تطورها المنخفض ، فعليها أن تقطع « بالتدريج فى بعض الحالات ، ومرة واحدة فى حالات اخرى » وشائج التبعية التى تشدها الى العالم

الرأسمالي ، الى الدول الامبريالية ، وسيعني هذا ، بالنسبة لافريقيا مثــلا ، التخلص من النير الاســتغلالي للصوص الذين ظلوا ينهبوننا طيلة قرون • وبالنســبة للنمط الجــديد من الانتاج الذي يتجه نحو تلبية الاحتيــاجات الملحة للجماهير وليس الارباح والتطلعات الانانية الجشعة لنخبة قليلة العـدد فان التنظيم الانتــاجي والاقتصـــادي المستند الى التطور الاشـــتراكي ، هو وحده الذي يمكن أن يخدم هذه الاهداف • وبالنظر الى كون مفهـــوم الاشتراكية يضمن أحيانا معنى مغايرا ، ويشوه ، فلابد من بضع كلمـات أخرى للتوضيح • ان مانعنيه هو الاشتراكية الوحيدة القائمة واقعيـا ، التي وضـــعت حـدا للجوع ، وجعلت من العبيد بشرا وتلك هي اشـــتراكية ماركس ولينين • واذا كان لابد من الاقتداء بنموذج ، فان على المرء أن يختار النموذج الافضل • الا أن استخلاص العبر من تجارب الاوائل في خـوض هذا الدرب الشاق شيء ، والتقليد الاعمى للغير وتجاهل التحليل التفصيلي والنقدي للظروف الموضوعية التي يتصف بها هذا الوضع الملموس أو ذاك شيء آخر تماما •

● المبادىء الرئيسية ●

اذا انطلقنا من تحليل الاسباب الحقيقية لتخلفنا الاقتصـــادي ، واذا أوضحنا ماهو ضروري للتغلب عليه ، فسنفهم على نحو أفضل استراتيجية التنمية ، التي اختارتها تنزانيا • ان هذه الاستراتيجية ترتكز على مبدأين أساسيين ـــ الاشتراكية والاعتماد على الذات •

ان للاشتراكية في تنزانيا ، كما جاء في بيان أروشا ، وفي وثيقـــة « الخط العام للحزب » (١) جانبين رئيسـيين مرتبطين ببعضهما • الجانب الاول هو تأميم جميع وسائل الانتاج ووضعها تحت سيطرة الدولة أو السيطرة الجماعية • فمن الصعب الحديث عن الاستقلال الاقتصادي ، فيما لو بقيت وسائل الانتــاج الرئيســية بيد الرأســماليين الاجانب ، أو البرجوازية الكومبرادورية المحلية ، أو بيديهما سوية •

الا أن السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية ، وبالتالي على مستقبل

---

(١) بيان اروشا اقرته اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب تانو عام ١٩٦٧ ، ووثيقة « الخط العام للحزب » اقرت عام ١٩٧١ ـــ المحرر •

الاقتصاد أمر ضرورى ، الا أنه ليس شرطا كافيا لتحقيق التطور الاشتراكى، ولذلك وهنا يكمن الجانب الثانى — فمن الضرورى تنظيم الانتاج على نحو يخدم الاحتياجات الملحة للجماهير الواسعة . وهذا مالايمكن احرازه فى الممارسة الا اذا طبقت الديمقراطية الانتاجية القادرة على ضمان المشاركة الصادقة والفعالة للجماهير العاملة فى اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالانتاج فبدون مشاركة كهذه فى ادارة المؤسسات يمكن أن تنشأ التشويهات البيروقراطية كحالف تكون الادارة مرنة بشكل كاف . وفى النهاية تستطيع القمة الادارية الضيقة التسلط على كامل الحق فى الحسم بشأن جميع القضايا الهامة .

ان امكانية التطور الاشتراكى ذاتها ستتقوض اذا ما ابعد العمال والفلاحون عن الحسم واذا ماقيدت مبادراتهم . اذ تصبح الرشوة المكشوفة والمستترة ظاهرة سائدة وتتمكن حفنة من البيروقراطيين الذين افلحوا فى احتلال الوظائف البارزة من الاثراء دون رقيب على حساب الجماهير الشعبية ويغدو من العسير على الناس البسطاء ، بدون الرشاوى والهدايا المختلفة ، أن ينتظروا تجاوبا من دوائر الدولة ، أو يتوقعوا العدل فيها . وهذا يدلل على أن التأميم أمر لابد منه حقا ، ولكنه لايمكن بحد ذاته أن يكون شرطا كافيا لتحقيق النظام الاقتصادى الاشتراكى .

ان قضايا المشاركة الواقعية للعمال فى الادارة ، والتى لها أهمية حاسمة بالنسبة للتنظيم الاقتصادى الاشتراكى ، تتطلب تحليلا أكثر تفصيلا ، ولاسيما فيما يتعلق ببعض الاتجاهات التى تجلت فى الفترة الاخيرة فى الموقف من هذه المسألة فى بلادنا .

وفى الحقيقة فاننا نسمع فى بعض الاحيان أن سبب النمو البطىء أو حتى ركود الانتاج ، هو الفقرة ١٥ من وثيقة « الخط العام للحزب » ، والتى تقول : « أن هناك ، الى جانب قضايا اشراك السكان فى اتخاذ القرارات حول شئونهم ، مسألة سلوك المسئولين القياديين فى العمل وفى الحياة الاقتصادية . فمن الواجب السعى بصورة هادفة الى اقامة علاقات متكافئة بين المسئولين القياديين ومرءوسيهم . ومن غير المسموح به أن يكون المسئول القيادى التنزانى متعاليا ، وأن يتصرف كما يحلو له ، بطريقة تنم عن الاحتقار والاستبداد . ولايمكن أن يكون مسئولا قياديا سوى الانسان الذى يحترم الناس ، ولا ينقاد لحب الظهور . ولا يجوز للمسئول القيادى أن يكون طاغية ، بل يجب أن يكون تجسيدا للبطولة والرجولة ، مكافحا فى سبيل العدل والمساواة . ومن واجب الحزب أن يضع حدا لميول بعض كوادره الى الانتقام والثأر . فمثل هذا السلوك لا يخدم بحال

قضية الاشتراكية ، بل على العكس يقيم جدارا فى العلاقات بين الحزب والحكومة من جانب ، والشعب من جانب آخر » .

ان هذه الفقرة ، المعروفة عموما فى تنزانيا اليوم ، تخلو بالطبع من اى شيء يسمح بالافتراض ، ان من الجائز الآن للعامل أن يتوانى ، وينتهك الانضباط ويسرق ويخرب . كما لاينجم عنها مايقيد أيدى المسئول القيادى فى الانتاج . فنشاط المسئول القيادى لايمكن أن يفقد شيئا من فاعليته واستقلاله ، لمجرد أن يطلب منه أن يكون فى علاقته مع العمال حسن المعشر ، متواضعا ، منتبها . ذلك أنه لايمكن انتظار سلوك مغاير منه فى مؤسسة اشتراكية . ولهذا فان محاولة القاء مسئولية انخفاض الانتاجية فى اقتصادنا على وثيقة « الخط العام للحزب » ، على « مخطوطة سلوك » المسئول القيادى ، هى فى أحسن الاحوال خاطئة ، وفى أسوأ الاحوال معادية للثورة . الا أن مأساتنا ، هى أن هذه الحجج يمكن أن تستخدم ستارا لاضطهاد العمال التقدميين ، الذين تحدوا رؤساءهم وفضحوا الفساد وعدم الكفاءة والمحسوبية .

ان هناك عبرتين يمكن استخلاصها من تجاربنا الاخيرة . أولهما : أن رفض المشاركة العمالية فى الادارة كمبدأ لتنظيمنا الانتاجى سيعنى رفض الاشتراكية . وقد نشأت المسألة فى ارتباط مع الاسلوب الذى مورس به المفهوم الثورى المذكور فى التطبيق حتى الآن . ذلك أن هذه المشاركة وضعت فى الواقع ، فى بعض الحالات ، تحت رحمة مسئولين قياديين غير حريصين ، من جهة وعمال غير متهيئين من جهة اخرى . اذ لم يتحقق فى المؤسسات الاعداد السياسى والتثقيفى الدقيق الكافى . وقد كان علينا أن نتوجه نحو المؤسسات التى كانت فى مستوى من النضوج كاف لتنظيم مشاركة العمال فى الادارة . فذلك ماكان سيتيح لنا الحصول على النموذج الضرورى ، وأيضا على الخبرة « الايجابية والسلبية » للمؤسسات الانتاجية الاخرى . الا أن التدابير فى هذا القطاع نفذت للاسف بأسلوب ، أدى فقط الى تسعير الصراع الطبقى فى الصناعة ، الذى لاتتشكل حصيلته كما يبدو لصالح القوى التقدمية سيئة الاستعداد .

والعبرة الثانية ، هى أنه لايكفى أن تكون لدينا نظرية ثورية ، وأن يكون لدينا نص من نمط الفقرة ١٥ المذكورة . ان من الضرورى ربط النظرية

بالنشاط العملى ، وان على أنصارها أن يعيشوها حقا ، وأن يكونوا مثالا بالنسبة للناس ، فلا يجوز فى العمل السياسى أن يكون ثمة مكان للرأى القائل : « اعتد بماأقول ، لا بما افعل » . وان اسناد تطبيق المبدأ الثورى « وهو المشاركة العمالية فى هذه الحالة » الى المتحللين الذين لايؤمنون به انما يعنى الحكم عليه بعدم الفاعلية . وقد استغل اعداء الاشتراكية ذلك لتشويه وشل هذا المبدأ الهام . ان المسئولين القياديين المرتشين ، المبذرين المتحللين يملأون جيوبهم من أرباح مؤسساتنا المؤممة ويقودونها الى الافلاس . كما أن العمال غير الواعين وغير المهيئين لدورهم الحالى ، يمدون أيديهم الى الخزينة الاجتماعية ، ليفوزوا بنصيبهم من « الغنيمة » . ذلك أن محاولة تقليد سلوك وأسلوب حياة المضطهدين يمكن أن تتجلى كشكل للوعى المشوه .

فالاشتراكية اذن لايمكن أن تنشأ على نحو عفوى ، بصورة أوتوماتيكية، بل لابد لها من التنظيم الواعى للنشاط ، الذى يحققه الناس الواعون .

● مفهوم الاعتماد على الذات ●

يتطلب الاعتماد على الذات فى الظروف التنزانية أن تعتمد البلاد ، ما أمكن ، على مصادرها وجهودها الخاصة لسد احتياجاتها الاساسية . ولا حاجة للتأكيد على أن الاعتماد على الذات لايعنى الاكتفاء الذاتى أو الانعزال ، بيد أن البلد الذى ينفذ بنجاح برنامج الاعتماد على الذات يتحرر ، فيما يتعلق بالاحتياجات الاساسية ، من الاعتماد الشديد على الاجنبى من السلع والخبراء . وهكذا اذا مابقيت ثمة حاجة للتجارة الخارجية ، فان حصتها فى الاقتصاد بالنسبة للانتاج المحلى العام ، ستكون بالطبع ضئيلة جدا . وفى كل الاحوال سيخدم الاستيراد توسيع الطاقات الانتاجية المحلية ، وذلك بالاستفادة من التجديدات التكنولوجية التى تتحقق فى أماكن أخرى . وخلال ذلك ، وبغض النظر عن حجم التجارة الخارجية ، تغدو تغطية نفقات الاستيراد من التصدير عرفا ، ويؤمن الفائض ما أمكن ، لكى يكون للبلاد احتياطى غير كبير من العملات الاجنبية لمواجهة احتمال الانفاق غير المتوقع . يضاف الى ذلك أن الاعتماد على الذات يتيح للبلاد وضع حد للاعتماد المفرط على التجارة مع الدول الرأسمالية والامبريالية . كما أن هذه البلاد لن تقبل قيود « المعونة الامبريالية ، والتى تغرقها فى الديون حتى الآذان .

بيد أن التفكير فى الاعتماد على الذات ، ولاسيما فى حالة البلدان المستعمرة والمستعبدة سابقا ، أسهل من تحقيقه . ولننظر الى الريف مثلا

.فالقرية ذاتها ليست قادرة على انشاء ماتحتاج اليه من طرق ومستشفى ومدرســة وتنظيم للرى ، بل تنتظر القرية أن تفعل الحكومة كل ذلك لها مجانا . وبالمثل لايستطيع حتى بلد بأكمله ، مثل بلدنا ، أن ينفذ أىمشروع كبيرا أم صغيرا دون مساهمة الاجانب من الخبراء والاخصائيين والفنيين ، والمال الاجنبى .

ومن الناحية الاخرى ، فان الجرأة الثورية التى تمنح الشعب ثقة فى قواه الخاصة ، وتدفعه الى محاولة القيام بكل شيء بنفسه ، والاعتماد على مصادره وكوادره الخاصة المتوفرة ، قبل أن يطلب المساعدة من الخارج هذه الجرأة قتلت تماما بالتبعية الطويلة للاستعماريين والامبرياليــين . والنتيجة هى مايمكن ملاحظته بين الناس وكذلك فى الحكومة ، من اعجاب أعمى غير مبرر بكل مايأتى من الخارج ، وتجاهل لامكانات البـلاد الخاصــة ، ولمواهب الشعب . ومن هنا فمن الواجب القضاء على تلك المؤسسات دون رحمة ، وهدم نظام القيم ذاك ، الذى يقف فى طريق التقدم نحو الاعتماد على الذات ، اذا كنا نريد تحقيقه هنا . ولاشك فى أن مجرد ادراكنا لعدم قدرتنا على احراز هذا الهدف بدون اجراءات سريعة وحازمة ، تستهدف التغلب على عقدة النقص والشعور بالتبعية ، سيكون خطوة ايجابيــة وتقدمية . واذا مابوشر بشكل صادق فى محو هاتين العقدتين المرعيتين ، اللتين خلفهما الاستعمار لشعوبنا ، فسيعنى ذلك تقدما واقعيا نحو الاعتماد على الذات .

وباختصار ، فان خط التوجه نحو الاعتماد على الذات فى تنزانيــا يتطلب عمليا أن تزن كل قرية ، ومن ثم البلاد بأكملها ، امكاناتها الخاصة ، وأن تجابهها بالمهمات المطلوب تنفيذها ، وذلك قبل أن تتوجه طلبا للعــون من الخارج . وبهذا المعنى فان اتجاها كهذا فى بلد مثل بلدنا ، هو ضرورة منطقية واستراتيجية وعملية ، نابعــة من مصــلحة الدفاع عن استقلالنا الاقتصادى ، فهدفه ليس مجرد الحد من التبعية للبلدان الرأســمالية والامبريالية ، بل كذلك الانعتاق التام ، مستقبلا ، من كماشتها الخانقة .

● التعاون بين القطاعات الاقتصادية ●

لقد علقنا فى تنزانيا ، انسجاما مع استراتيجيتنا ، وسنعلق أهميــة كبيرة على التنمية فى ثلاثة قطاعات اقتصادية كبيرة . القطـــاع الاول هو الزراعة ، التى يتوجب ان تقوم بوظيفتين . فعليها ، قبل كل شيء ، انتاج الكفاية من الغذاء لعدد الســكان المتنامى . حتى تتوفر لهم تغذية أفضــل

فأفضل . وقد بينت احداث سنتي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ (١) بوضوح ، أن للانتاج الزراعى لاسيما انتاج الاغذية أهمية استثنائية بالنسبة لتنزانيا كبلد اشتراكى يعتمد على ذاته . وعندما رسمت تنزانيا لنفسها مهمة تأمين الغذاء للسكان « وهو موقف بالغ النبل ، اذا ماوضعنا فى الاعتبار بؤس الجماهير الشعبية فى البلدان الاخرى التى تعرضت لنفس وضعنا الصعب ، ولكنها قررت البحث عن مخرج لطرق أخرى » اضطرت للجوء الى استيراد الحبوب . وبذلك استنفذ احتياطى العملات بسرعة . ففى سنة ١٩٧٣ مثلا ، استوردت تنزانيا أغذية قيمتها ٢٨ مليون شلن(٢) ، بينما استوردت فى سنة ١٩٧٤ ماقيمته ٧٣١ مليون شلن « سنة ١٩٧٥ بلغت قيمة الاغذية المستوردة ٥٥١ مليون شلن » . ولو وضعنا فى الاعتبار عدم الاستقرار الذى ينجم عادة عن الاعتماد على استيراد الاغذية ، لما أخذنا العجب لكون سكان تنزانيا استقبلوا بحماس عظيم نداء الحزب والحكومة ، الداعى الى خلاصة الارض أو الهلاك .

ومن ناحية ثانية ، يتوجب أن يكون لدينا فائض كاف من المنتجات الزراعية للتصدير ، لكى نتمكن من شراء المعدات الضرورية والمنتجات الاخرى التى نفتقدها ، من الخارج . فمادمنا لانمتلك النفط مثلا ، فلابد من استيراده ، الى أن تكتشف منابع له فى بلادنا ، أو الى أن نتمسكن من الانتقال الى مصادر بديلة للطاقة« الفحم ، الطاقة المائية الخ » . فنحن اذن بحاجة الى أموال ، لكى نتمكن من دفع أثمان المستورد من النفط والسلع المشابهة الاخرى . ولكن حتى لو توفر لنا جميع الموارد الطبيعية اللازمة ، وأمكننا بالتالى البدء بالتصنيع . فسنبقى مضطرين لاستيراد الاجهزة والتكنولوجيا من الخارج ، الامر الذى يتطلب أموالا كذلك . ومع أن دور تصدير المنتجات الزراعية كمصدر للحصول على الاموال اللازمة سيتضاءل تدريجيا مع التطور الصناعى ، فان من الصعب المبالغة فى تقدير أهميته فى المرحلة الاولى للتصنيع .

ان زراعتنا ستفلح فى تنفيذ وظيفتها الحاسمتين ، اذا ماتم تحويلها من زراعة بدائية تقيم الاود ، الى زراعة عصرية . والواجب الهام هو الحد من تبعية الانتاج الزراعى لتقلبات المناخ ولعدم تساوى سقوط الامطار ، وهى أمور تعرقل تأمين محاصيل مستقرة . وسيكون ذلك ممكنا

---

(١) فى أواسط السبعينات تعرضت تنزانيا ودول افريقية كثيرة أخرى لجفاف شديد ، أدى الى انخفاض حاد فى الانتاج الزراعى ــ المحرر .

(٢) الدولار الامريكى يساوى ٨ر٤٥ شلنا تنزانيا .

عندما نستخدم مصادرنا المائية الضخمة ، ونبنى اجهزة رى واسعة النطاق تخدم مزارع الدولة والمزارع العامة الاخرى ، وتقيم فى الوقت نفسه شبكة من مشاريع الرى المتوسطة والصغيرة فى الارياف . فالكميات الكافية من المياه لغرض الرى هى فى ظروف تنزانيا أهم شرط للتنمية المتواصلة للزراعة ، بما يجعل تنزانيا تعتمد على ذاتها ويتوجب استخدام التجديدات التكنيكية فى الزراعة . واذا كان علينا أن نوفر الغذاء الكافى لسكان المدن والارياف باعدادهم المتنامية ، وكذلك الفوائض الكافية ، فلابد لنا من جعل أساليب الزراعة البالية فى عداد الماضى . ولهذا فان الواجب المهم جدا لجميع المواطنين التنزانيين المتعلمين ، هو المساعدة فى تحقيق الثورة فى الحقل الزراعى . ولو اخفقت خططنا فى هذا الحقل ، لفشلنا فى احراز الاهداف الاخرى المهمة بالنسبة لنا .

والقطاع الثانى الذى يحتل موقعا هاما فى استراتيجيتنا للتنمية ، هو الصناعة . فاذا أردنا استخدام الموارد المحلية المتنوعة ، وتحقيق تقدم فى الزراعة وفى المجالات الاقتصادية الاخرى فان علينا عدم السماح بأى تخلف جدى فى القطاع الصناعى . ومن الضرورى أن نعين الفروع الصناعية التى يتوجب انماؤها أولا ، وذلك بالنظر لاهميتها سواء بالنسبة للانتاج الزراعى أو لمجالات النشاط الاقتصادى الاخرى . وفى قائمتنا للاولويات يحتل الموقع الاول « ونحن بذلك لانستهين بدور الفروع الاخرى» انتاج الحديد والفولاذ وماكينات وأدوات الخراطة ، وتصنيع المنتجات الزراعية . وأكدنا فى خططنا فى الاونة الاخيرة ، على أهمية تصنيع المواد الاولية الزراعية ، لكى نرفع قيمتها المضافة .

ان المصاعب المرتبطة بتحقيق هذه الاستراتيجية ، خصوصا فى بلد متخلف اقتصاديا مثل تنزانيا ، معروفة عموما . فالمطالب الكثيرة والمتنوعة على مواردنا تجعل من الصعب جدا تنفيذ برنامج التصنيع بنجاح . فاذا كان علينا مثلا ، أن نبنى مصنعا للصلب ونغير خطا للسكك الحديدية فأيهما نختار اذا لم تتوافر الاموال اللازمة لكليهما . ان من الممكن طبعا اعطاء الاولوية لمصنع الصلب ، لانه سوف يوفر الصلب اللازم لانتاج القضبان . الا أن شحن منتجاته الى المستهلكين يتطلب شبكة نقل .

اما القطاع الاقتصادى الثالث ، فهو مايسمى غالبا الهياكل الارتكازية الاستراتيجية ، لان أى نشاط انتاجى فعال يكاد يكون غير ممكن بدونه . فمن الضرورى اذن توجيه الاستثمار نحو انشاء المحطات الكهربائية والسكك الحديدية والطرق ، وبناء وسائل النقل والاتصال الاخرى ، وعدا هذا

تحتاج تنزانيا ، التى مازالت الامية والامراض متفشية فيها ، حاجة ماسة الى المدارس والمستوصفات التى يشكل انشاؤها جزءا لا يتجزأ من الجهد الكلي لتطوير البلاد • لكننا هنا أيضا ، فى مجال الهياكل الارتكازية نجابه مسألة الموارد ، مسألة الاختيار مثلا ، بين شق طريق جديد ، أو بناء مدرسة أو مستشفى . وبالطبع لو جرى التأكيد على الاعتماد الذاتى ، مع توجهه نحو الاستخدام الصائب والفعال للموارد البشرية ، قبل كل شيء لصارت مسألة الاختيار الرشيد أكثر قابلية للحل • اذ غالبا ما ينسى أن قوة العمل بالذات سواء كان عملا روحيا أو جسديا ، هى العنصر الذى لابديل له والهام لكل تطور .

لابد اذن ، كما نعتقد ، من استراتيجية مدروسة للتنمية • ولأن الامر يتعلق ببناء أسس الاشتراكية والاعتماد على الذات ، فان نمط الاستراتيجية التى عرضنا لها هنا ، هو بالذات أفضل ماينسجم مع ظروف تنزانيا . ومن الواضح أيضا أن تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب تخطيطا مدروسا بعناية ، يتيح وضع المطالب المتنامية والمتعارضة أحيانا ، فى توازن مع المواد المحدودة ، والمعيار الرئيسى في هذه المسألة المعقدة والحساسة ، هو تقييم الآثار بعيدة المدى للحلول المختلفة • وبالاضافة الى ذلك تتطلب الاستراتيجية التى تحدثنا عنها هنا استخداما عقلانيا وفعالا ومدروسا للقوى العاملة • وهذا يعنى مثلا ، أن علينا عدم السماح بعد الآن بأن تكون المناطق الريفية محرومة فى الواقع من جميع الشباب المتعلمين ، الذين ينزحون الى المدن بشكل فوضوى ، ومن المهم أخيرا ، فى اطار منهاج الاستخدام العقلانى للقوى العاملة ، أن تحول دون تنامى الاتجاه نحو البطالة فى المدن ، وفى الريف أحيانا ، مادام ثمة فى البلاد ، من ناحية أخرى ، مساحات شاسعة من الارض ، التى تنتظر من يفلحها .

لقد حاولت تبيان مختلف جوانب وأهداف استراتيجية التنمية ، وذلك اساسا فى ضوء خبرة تنزانيا . وعندى أن هذه المسألة مهمة حتى بالنسبة للبلدان الافريقية والآسيوية الاخرى •

الاتجاهات التوسعية للاحتكارات في جمهورية ألمانيا الاتحادية

بقلم : لودفيج موللـــر
و فيرنير ريش

لاحظ لينين وهو يحلـل العلاقات بين الدول الامبريالية انها تتأثر باتجاهين فى الوقت نفسه:((الاول يجعل التحالف بين كل الامبرياليين حتميا ، والآخر يضـــع الامبرياليين فى مواجهة بعضهم)) (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٦٩) ويؤكد تطور الاحداث العالمية منذ بداية السبعينات ، أى منذ ظهور الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليــابان كمراكز رئيسية ثلاث تتصارع على السيطرة الامبريالية ، صحة فكرة لينين هذه .

ويمضى نمو التناقضات بين مراكز المنافسة الامبريالية العالمية الثلاثة ـ التى تفاقمت بوجه خاص فى مجرى الازمة الاقتصاديه فى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وما أعقبها من كساد ـ جنبا الى جنب مع النزاع المتزايد الحدة داخل النواة الاوربية الغربية ، التى تتركز قوتها الاقتصادية فى بلدان المجموعة الاقتصادية الاوربية ، أو كما تسمى احيانا السوق المشتركة • وفى مجرى هذا الصراع تبرز امبريالية ألمانيا الغربية بوضوح متزايد كقوة سائدة •

ولدينا كل ما يدعو الى القول بأن الهوة بين طاقة جمهورية ألمانيا الاتحادية الاقتصادية الجبارة ونفوذها الضعيف نسبيا فى العمليات السياسية والاقتصادية العالمية ـ تلك الهوة التى كانت ما تزال قائمة فى الستينات ـ قد قلت الآن كثيرا فمنذ فترة نحو عشر سنوات كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية تصور « كعملاق اقتصادى وقزم سياسى » غير أن بون لعبت دورا هاما بالفعل فى اجتماع لرؤساء الحكومات والدول الامبريالية الكبرى عقد فى لندن فى مايو ١٩٧٧ •

وقد جاء فى مقال افتتاحى عن نتائج مؤتمر القمة فى لندن نشرته صحيفة ناطقة باسم رأس المال المالى فى ألمانيا الغربية وفى ارتياح لم تستطع اخفاءه أن ((بون قد شقت طريقها الى المقدمة فى السياسة العالمية • والسياسة الخارجية اليوم سياسة اقتصادية الى حد كبير ، ومطامح حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فى هذا المجال ـ وهى تستهدف تحويل البلاد الى دولة صناعية رئيسية ـ لا تزيد مسئوليتها فحسب ، بل تلقى عليها كذلك التزامات جديدة • ففكرة ان تكون الجمهورية الاتحادية قوة اقتصادية كبرى وتظل قزما من الناحية السياسية قد أصبحت فكرة بائدة • وقد شهد اجتماع لندن على هذا التغيير)) • (١)

وقد رأت الصحيفة التغيير لا فى علاقات جمهورية المانيا الاتحادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية فحسب ، بل كذلك « وربما الى حد كبير فى العلاقات مع البلدان النامية » • وفى هذا الصدد أشارت الصحيفة فى المقام الاول الى الخلافات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة بشأن المعاهدة التى وقعتها ألمانيا الاتحادية مع البرازيل لاقامة صناعة ذرية قوية هناك • وينبغى أن نذكر أن الولايات المتحدة قد عارضت الاتفاقية ، لا بسبب خوفها من آثارها العسكرية الممكنة ، وانما لأن واشنطن تعتبرها شاهدا على تزايد توسع صناعة جمهورية المانيا الاتحادية الذرية كمنافس للولايات المتحدة فى هذا الميدان •

وترى الصحيفة ذاتها فى المعاهدة علامة على أن جمهورية المانيا الاتحادية

---

(١) فرانكفورتر الليجيمن تسايتونج ، ١٠ مايو ١٩٧٧ •

تصبح « داعية لمصالح العـــالم الثالث » (١) كما قالت فى « لبـــاقة » • « وتكشف هذه الصيغة عن الرغبة فى استخدام هذه الاتفاقية وأشباهها فى التغلغل الاقتصادى فى البلدان النامية » •

ولدى جمهورية ألمانيا الاتحادية الآن أقـوى طاقة فى أوربا الغـربية ، وليس لدى بلد أوربى غربى آخر مثل هذه القوة الاقتصـــــاديه والمـالية والسياسية • ونصيب جمهورية ألمانيا الاتحاديه من الانتاج الصـناعى فى العالم الرأسمالى اكبر من نصيب أى بلد آخر فى السوق المشتركة • وهى تسبق بلدان المجموعة الاقتصادية الاوربية الاخرى فى احتيـــاطى الذهب والعملة (وكانت فى نهاية عام ١٩٧٧ اكثر من ٨٧ مليار مارك ألمـانى) واخيرا فان جمهورية المانيا الاتحادية هى الدوله الاوربية الغربية الوحيـدة التى تحقق فائضا فى تجارتها الخارجية ، هو فائض كبير للغاية •

ويمكن هذا كله الدوائر الحاكمة فى بون من دفع البلدان الرأســمالية الاخرى الى الاعتراف بمصالح ألمانيا الغربية الاقتصادية والسياسية ،وايجاد حلول تلائمها لبعض القضايا الهامة وقد صرح هليموت شميدت مستشــار جمهورية المانيا الاتحادية بقوله « اننا نمارس نفـوذا كبيرا على قـــرارات السياسة الاقتصادية والسياسة المالية والسياسة النقـــدية للدول الاخـرى التى تشغل مكانا رئيسيا فى التجارة العالمية ، ونبذل كل جهد لاستخدام هذا النفوذ فى الاتجاه الصحيح •• ففى اطار تبعيتنا الحتمية للاقتصــــاد العالمى مازال هناك مكان واسع لان نســـتخدم بنشاط الادوات الاقتصـــادية الداخلية والخارجية للتأثير على التطور الاقتصادى لبلادنا فى اتجاه يختلف عن الاتجاه العام (٢)

ويبرز تحول جمهورية ألمانيا الاتحادية الى نواة المجموعة الاقتصــــادية الاوربية وأوربا الغربية بأسرها بوضوح اكبر اذا حللنا مواقع رأس المـال الاحتكارى الالمانى الغربى فى أوربا الغربية وفى العالم الرأسمالى بمجموعة وسيتضح هذا بشكل خاص اذا عرفنا أن عشرة من اكبر مجمعات الصلب الاوربية الغربية الاثنتى عشرة تقع فى جمهورية المانيا الاتحادية •

وقد اكتسب عمالقة الاقتصاد فى ألمانيا الغربية قوة لم يسبق لها مثيـل ونفوذا هائلا عن طريق تركيز رأس المال ومركزته ، وكثير من بينهـــا (فولكسفاجن و دايملر ـ بنز و هوكست و باير و سيمنز و أى جى ـ تليفونكن و بوشى و فيبا و رينشتاهل ـ تيشين) يعد مناكبر الشركات

---

(١) المصدر السابق •
(٢) هيلموت شميدت ، « الاستمرارية والتركيز » بون ، بادجوديسبرج ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٨ •

فى العالم • ولا يفوق جمهورية ألمانيا الاتحادية فى عدد مثل هذه الشركات فى بلد واحد الا الولايات المتحدة ، أما بريطانيا وايطاليا وفرنسا فتأتى بعدها بكثير •

وبشكل عام حققت الشركات الصناعية والمالية الالمانية الغربيه الرئيسية فى العقد الماضى « ابعادا امريكية » • ففى دراسة اقتصادية سنوية تقول صحيفة « فرانكفورتر الليجيمنى تسايتونج » ان ناتج المائة موسسة صناعية كبرى قد وصل الى ٤٧٤ مليار مارك المانى فى عام ١٩٧٥ أى ما يقرب من نصف اجمالى الناتج الوطنى فى جمهورية المانيا الاتحادية الذى بلغ عندئذ ١٠٤٢ بليون مارك • (١)

وتعد شركة « تيسين » الالمانية الغربية من اكبر الاحتكارات فى العالم الرأسمالى : فهى تحتل المركز الثانى فى ناتج الحديد الزهر والصلب بعد شركة « نيبون » اليابانية للصلب ، وتعد من حيث الناتج أكبر شركة معدنية فى أوربا الغربية . وفى العام المالى ١٩٧٥ – ١٩٧٦ انتجت هذه الشركة ٨ر١٠ مليون طن من حديد الزهر و ٨ر١٢ مليون طن من الصلب (أى ما يزيد على التوالى • على ١١٪ وحوالى ١٠٪ من انتاج المجموعة الاقتصادية الاوربية بأسرها) • وهى تنتج ٣٠٪ من الصلب الذى تنتجه ألمانيا الاتحادية ، وتستخدم نحو ١٤٠٠٠٠ عامل ، وهى مثال نموذجى لقوة الاوليجاركية المالية فى اطار نظام الدولة الاحتكارية فى المانيا الغربية •

وتلعب « تيسين » دورا بارزا فى تكوين الكارتلات العالمية مثل الاتحاد الاقتصادى العالمى لصناعة حديد الزهر والصلب التى تضم أكبر ترستات الصلب فى المجموعة الاقتصادية الاوربية ، وهذا هو كارتل الصلب الاوربى الغربى الذى يضم احتكارات جمهورية ألمانيا الاتحادية والشركات البلجيكية والهولندية وشركات لوكسمبرج •

وقد كان تكوين كارتل الصلب أكبر تركيز للصناعة بعد تكوين مجموعة الفحم والصلب الاوربية التى تسمى أحيانا « مونتانونيون » وتستخدم مؤسسات الكارتل ٤٠٠٠٠٠ عامل وموظف ، وهو ينتج ٤٠٪ من الصلب الذى يصهر فى بلدان السوق المشتركة التسع • وقد حقق أكبر درجة من

---

(١) انظر فرانكفورتر الليجيمنى تسايتونج ، ١٤ سبتمبر ١٩٧٧ •

التركيز فى كل من صناعة حديد الزهر والصلب فى أوربا الغربية • وقد حقق أكبر درجة من التركيز فى كل صناعة حديد الزهر والصلب فى أوربا الغربية ، وهدفه هو مركزة انتاج الصلب وتسويقه ، وتوفير الايدى العاملة ، وتقديم المعلومات عن حالة السوق ، وكذلك عقد الاتفاقات عن الاستثمارات ، وبخاصة تلك المتعلقة بأفران الصهر وآلات صناعة صفائح الصلب •

وخلال الازمة الاقتصادية وجد صراع الاحتكارات للسيطرة على الاقتصاد العالمى أقوى تعبير عنه فى نشاط رأس المال المالى الالمانى فى الخارج • وعند نهاية عام ١٩٧٦ كان لدى « دويتشى بنك » ـ المجموعة المالية الخاصة الرئيسية ـ ٦٩ فرعا فى ٣٥ بلدا • ويحتل « دريزدنير بنك » بفروعه الثمانية والستين فى ٤٠ بلدا المركز الثالث بين بنوك جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولبنك « كوميرز بنك » فروع فى ٤٠ بلدا • وتجرى هذه البنوك الجانب الاكبر من عملياتها فى الخارج ، وهكذا أنهى « دريز دنير بنك » وفرعه (دريز دنير بنك أى ـ جى ـ لوكسمبرج) العام المالى ١٩٧٦ محققا فائضا يتجاوز ١٢ مليار مارك ألمانى ، وحقق « دويتشى بنك » ـ مع فروعه فى لوكسمبرج ـ فائضا يبلغ ١١ مليار مارك ألمانى • وبمساعدة هذه المراكز المالية تشن أكبر شركات جمهورية ألمانيا الاتحادية هجوما فى الخارج لكسب مواقع جديدة فى السوق الخارجية •

وفى الوقت نفسه فان المواقع الحالية لامبريالية ألمانيا الغربية متناقضة غير مستقرة فقد جاءت فترة من التقلب البالغ عقب الاندفاعة الاقتصادية السريعة القوية فى الخمسينات والستينات • وقد وقع اقتصاد جمهورية ألمانيا الاتحادية وسياستها فى فكى الازمة العامة المتفاقمة ، وكان للتضخم والازمات النقدية والدورية والبنيوية تأثير أقوى فى بعض النواحى منه فى البلدان الامبريالية الاخرى •

وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية وماأعقبها من كساد تأثير خطير على الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد • ففى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تعرضت جمهورية ألمانيا الاتحادية لاكبر هبوط فى اجمالى الناتج القومى وانخفاض فى الناتج الصناعى داخل السوق المشتركة • وفى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ بلغت « هوة الاستثمار » أى العجز فى الاستثمار ـ نحو ١٤٠ مليار مارك ألمانى طبقا لتقديرات اتحاد الصناعات الالمانية الفيدرالى • وفى عام ١٩٧٦ لم يتوجه الى زيادة الطاقة الانتاجية سوى ١٥٪ من كل الاستثمارات فى الصناعة ،

الامر الذى أبطأ كثيرا من النمو الاقتصادى ، وكان السبب الرئيسى فى البطالة الواسعة . وبدأت حملة عنيفة على حقوق الجماهير العاملة الاجتماعية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ووجد هذا تعبيرا عنه فى المقام الاول فى هبوط الاجور الحقيقية ، وتكثيف العمل بصورة لا انسانية .

ويفيض موقف بون فى مسائل السياسة الخارجية والمسائل العسكرية بالتناقضات . فمن ناحية أخذت الحكومة التى يقودها الاشتراكيون الديمقراطيون فى اعتبارها تغير ميزان القوى فى الساحة العالمية وأسهمت فى الانفراج بعقد معاهدة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . غير أن القوى اليمينية بقيادة شتراوس رئيس الحزب الاشتراكى المسيحى ودريجر الديمقراطى المسيحى ذى النفوذ صعدت نشاطها لمواجهة ذلك فى محاولة للعودة بالبلاد الى مواقع الحرب الباردة . ولا بد أن نعترف بأن بعض قادة الحكومة الائتلافية قد استسلموا من حين الى آخر لضغط هذه القوى رغم أن الائتلاف يميل بشكل عام الى اتخاذ مواقف أكثر واقعية .

وما زالت اتحادات الانتقاميين ــ التى تتمتع بتأييد الحكومة الرسمى ــ ومختلف المجموعات النازية الجديدة تنشط فى بلادنا . ويتجاوز عدد أعضاء الجماعات الانتقامية والمتعاطفين معها المليونين . وتصدر صحفها ومجلاتها ونشراتها الاخبارية ٥ر١ مليون نسخة . وتمارس هذه الجماعات عن طريق كوادرها (وبخاصة داخل اتحاد الحزب الديمقراطى المسيحى ــ الحزب الاشتراكى المسيحى ومجموعته فى البوندستاج) تأثيرا على البرلمان وعلى وسائل الاعلام ، مما يمكنها من ممارسة نفوذ كبير على الرأى العام فى البلاد. وهناك أيضا ١٤٨ منظمة نازية جديدة و ١٤ اتحادا عسكريا و ٥٠٠ مجموعة مماثلة . وتحت تصرف هؤلاء أكثر من ١٢٠ نشرة ومجلة دورية ، وقد أعلن كل من الانتقاميين والنازيين الجدد أن هدفهم هو اعادة « الرايخ الالمانى داخل حدود ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ » وهم يدعون الى العداء القومى والعنصرى ويمجدون قوة الرايخ الذى كان مفروضا أى يعيش ألف عام .

وقد أصبحت مواقع جمهورية ألمانيا الاتحادية العسكرية ــ بما فيها مواقعها فى حلف شمال الاطلسى ــ أكثر قوة ، فتشكل وحدات البوندسفير المقاتلة نحو ثلثى قوات حلف شمال الاطلسى فى أوربا . وتسبق جمهورية ألمانيا

الاتحادية كل بلدان أوربا الغربية الاخرى من حيث النفقات العسكرية بالنسبة للفرد من السكان (٢٦٤ دولار سنويا) كما تسعى بون الى تصعيد قوتها العسكرية مستخدمة اياها بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهدافها. وهكذا أعلن جورج ليبر وزير الدفاع فى ذلك الحين - فى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحلف شمال الاطلسى - ان « القوات الالمانية الغربية هى أكبر فصائل قوات حلف شمال الاطلسى التقليدية فى أوربا .. ولجمهورية ألمانيا الاتحادية مصلحة فى وجود الحلف ، بالتزاماته المتبادلة وميكانيزمه الموحد » (١)

وتمثل الرغبة فى تنصيب جنرالات البوندسفير فى مراكز قيادية فى حلف شمال الاطلسى عنصرا هاما من عناصر السياسة التى يتبعها بعناد العسكريون واحتكارات السلاح بشكل خاص . وقد صرح ليبر فى حديث تليفزيونى فى ألمانيا الغربية فى ١٨ مايو ١٩٧٧ بقوله : لقد أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية شريكا هاما محترما للغاية فى حلف شمال الاطلسى ، وقال انه لابد ان تمثل جمهورية المانيا الاتحادية الآن فى القيادة العسكرية بما يتفق مع اسهامها فى الحلف . وردا على هذا الطلب أعلن هيج قائد عام قوات حلف شمال الاطلسى فى ١٢ يوليو ١٩٧٧ أنه يعتزم تعيين جنرال من البوندسفير واحدا من نائبيه يكون مسئولا عن « التخطيط متوسط الامل وطويلة » لتعزيز حلف شمال الاطلسى » . وقال هيج ان قراره يستند الى أنه بالنسبة « للشرق » فان جمهورية ألمانيا الاتحادية تقع على « خط الجبهة » .

غير أننا ينبغى ألا نخطىء بشأن هذه الاتجاهات المتناقضة التى تمارس تأثيرا على وضع جمهورية ألمانيا الاتحادية الاقتصادى وعلى سياستها الداخلية والخارجية (وقد اكتفينا بتعداد بعضها) ، فبرغم الاضرار التى سببتها الازمة والعلل الاقتصادية - الاجتماعية متزايدة الحدة فقد زادت قوة مواقع امبريالية ألمانيا الغربية السياسية والاقتصادية داخل نظام الامبريالية الشامل . ويشهد بذلك الاتجاه الذى أخذ يتزايد فى العقد الماضى نحو التوسع الخارجى النشيط واضفاء الطابع العالمى على رأس المال الاحتكارى لجمهورية ألمانيا الاتحادية . فقد زادت استثمارات ألمانيا الغربية فى الخارج حتى فى فترة الازمة الاقتصادية هذه . وتشغل جمهورية المانيا الاتحادية الآن المركز الثانى بين البلدان الرأسمالية من حيث تصدير البضائع ، كما تشغل مكانا بارزا فى مجال تصدير رأس المال .

---

(١) فيرفاتس ، ٢٨ مارس ١٩٧٤ .

ولنلاحظ أولا أن احتكارات جمهورية ألمانيا الاتحادية تفضل فى تصديرها لرأس المال القيام باستثمارات مباشرة ، أى اســـتثمارات تكفل لها قدرا من السيطرة على المؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات اســـتخراج المواد الاولية • وقد زادت هذه الاستثمارات المباشرة فى الخـــارج فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ بنسبة ٧٣٪ بمعدل لا يفوقه الا المعـــدل اليابانى ، لكن حجمها كان أكبر • وبلغت هذه الاستثمارات ٤٨ مليـــار مارك ألمانى فى عام ١٩٧٦ أى بزيادة قدرها ٥ر٢ مليار مارك ألمانى عن مجموع الاســـتثمارات الاجنبية المباشرة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ذاتها • ويشـــهد هـذا بتغير ميزان القوى داخل العالم الرأسمالى لصالح رأس المال الاحتـــكارى الالمانى الغربى •

وتقود توسع ألمانيا الغربية شركات قوية من بينها خلفاء «آى ـ جى ـ فارين» وشركتا « سيمنز » و « آى ـ جى ـ تليفونكن » للمعدات الكهربائية التى تفضل الاستثمار فى الولايات المتحدة ، وعلى سبيل المثال يتخصص خلفاء « آى ـ جى ـ فارين » فى بناء وشراء كثير من المؤسسات الصناعية الكبيرة •

وفى الوقت نفسه يصدر جزء كبير من رأس المال الالمانى الغربى الى البلدان النامية ، وبالاخص تلك التى توفر ظروفا تسمح بتحقيق أرباح عالية وسريعة ، أى حيث تكون الاجور منخفضة ، والمواد الاولية رخيصة ، ومنافذ التســويق واسعة ، والتى يتوفر فيها « استقرار أساسى » نسبى •

وما زالت أفريقيا الجنوبية أحد المراكز الرئيسية لاستثمار الاحتـــكارات الالمانية الغربية ، التى تتبع بنشاط سياسة استعمارية جـــديدة ، وتقف صراحة الى جانب نظم الحكم العنصرية ، وتنتهك بانتظام قرارات الامم المتحدة عن القضاء على العنصرية والاستعمار الجديد ، وتخرب عقوبات الامم المتحـــدة السياسية والاقتصادية •

ولكل الشركات الالمانية الغربية الكبرى مرافق صـــناعية فى البرازيل • وتتجه ثلاثة أرباع استثماراتها المباشرة الى الصناعة والباقى الى المجال غـــير الانتاجى وبخاصة البنوك • والامر الذى يلفت النظر للغـــاية هو أن أكثر من ٧٠٪ من الاستثمارات الالمانية الغربية المباشرة فى الصناعة يتجه الى صناعات درجة الاحتكار فيها عالية بالفعل •

وتبين الحقائق الاخيرة أن احتكارات جمهورية ألمانيا الاتحادية تنهمك بنشاط فى استغلال الدول الاخرى ، وهذا هو الهدف النهائى لاستراتيجتها • وتستخدم احتكارات ألمانيا الغربية فى اتباعها لسياستها التوسعية قوتها الاقتصادية مرارا للضغط على الدول الاخرى بما فيها شركاؤها فى السوق المشتركة • وهى تسعى الى أن تفرض على البلدان الاخرى أهداف تنظيم احتكارية الدولة وأساليبها التى كثيرا ما تسمى « النموذج الالمانى » وهذا تعبير عن مطامح دوائر بون الحاكمة الى القيام بدور قيادى داخل المجموعة الاقتصادية الاوربية وخارجها •

وطاقة جمهورية ألمانيا الاتحادية الحالية القوية هى الاداة الرئيسية التى توسع بها مواقع السيطرة فى أوربا الغربية ، وهكذا تلجأ جمهورية ألمانيا الاتحادية الى التلاعب بقروضها كيما تمارس نفوذا على تطور البلدان الاخرى الاقتصادى والسياسى ، ، فهى لا ترغب مثلا فى تقديم القروض للبلدان التى يمكن للانتخابات فيها أن تسفر عن مشاركة الشيوعيين فى الحكومة •

وفى عام ١٩٧٦ برر المستشار شميدت ذلك بقوله : « وكما كان شأننا فى الماضى فاننا على استعداد لمشاركة غيرنا من البلدان فى تقديم المساعدة لمن يريد الحصول عليها • لكن هذا يتطلب بالطبع شرطين ، أولا ، ان أولئك الذين يتلقون المساعدة لابد أيضا أن يبذلوا جهودهم الذاتية للتغلب على مصاعبهم ، وثانيا ، لابد أن نكون متأكدين من أن المساعدة ستعين فى تعزيز القوى والبنى الديمقراطية • فنحن سنسىء اساءة مباشرة الى مصالح شعبنا الاولية اذا ذهبت مساعدتنا المالية الى الاحزاب الشيوعية فى البلدان الشريكة (١) •

وقد تجاوز الامر هنا مجرد النظرية ، فقد تدخلت بون مثلا صراحة فى تطور الثورة الديمقراطية المعادية للاحتكار وللفاشية فى البرتغال • وبدأ رأس المال الالمانى الغربى « يصحح » خطط استثماره فى البرتغال وصفى بعض قطاعات الانتاج وبذلك قلل عدد الوظائف المتوفرة ، وفى جولة فى البرتغال كان براندت رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى « نشيطا بشكل ملحوظ فى جهوده لاقناع الحزب الاشتراكى البرتغالى بالتخلى عن فكرة العمل المشترك مع الشيوعيين فى أى شكل • (٢)

---

(١) دير شبيجل ، ٢٦ يوليو ١٩٧٦ •
(٢) فرانكفورتر الليجمينى تسايتونج ، ٢١ اكتوبر ١٩٧٤ •

وقد أدت اقامة مجلس الانتاج فى البرتغال ، والموقف التقدمى الذى تتخذه النقابات والاجراءات ضد الفصل ، الى تقليل اهتمام المستثمرين الالمان الغربيين بهذا البلد كـ « مجال لانتزاع الارباح » • وقد حذرهم رئيس جمعية التنمية الالمانية من تقديم الخدمات فى البرتغال ، وقال انه ينبغى عدم تقديم استثمارات جديدة حتى « يتضح الموقف السياسى » • وأضاف أن المساعدة المالية الالمانية الغربية ينبغى ان تستخدم لتأييد القوى المتجهة الى « التطور التعددى » (١) وأحاطت المجموعة الاقتصادية الاوربيةمساعدتها المالية بشروط مماثلة ، وحاول المستشار شميدت تبرير مثل هذا التدخل الذى يتناقض مع وثيقة هلسنكى الختامية التى كانت بون بين من وقعوا عليها ـ بدعوى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية « لا تعتزم خلق فراغ فى جناح حلف شمال الاطلسى الجنوبى الغربى » (٢) •

وليس هذا هو المثال الوحيد ، فقد شهدنا مرارا فى السنوات القليلة الماضية تدخلا مباشرا وقحا من جانب الدوائر الالمانية الغربية الحاكمة فى شئون البلدان الاخرى ، وذلك مثل تصريحات ساسة بون القياديين ضد الحركات والتحالفات اليسارية فى ايطاليا وفرنسا • وقد صرح المستشار شميدت فى حديث لمجلة « تايم » بأنه لا يود أن يرى الاحزاب الشيوعية فى الحكومة فى فرنسا أو ايطاليا أو غيرها من البلدان (٣) •

وقد أدان الحزب الشيوعى الالمانى بشدة مثل هذه المحاولات المتكررة لابتزاز الحكومة والاحتكارات وكذلك الجناح الاشتراكى الديمقراطى اليمينى وقادة اتحاد الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى المسيحى والحزب الديمقراطى الحر للبلدان الاخرى • ونعارض بشدة انتهاكات الدوائر الحاكمة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لمبدأ سيادة الامم الاخرى وعرضنا موقفنا الاساسى من محاولات بعض دوائر جمهورية ألمانيا الاتحادية الضغط على الامم الاخرى فى بيان أصدرته هيئة رئاسة مجلس الحزب الشيوعى الالمانى فى ٢٢ أبريل ١٩٧٦ ، وكان مما جاء فيه :

---

(١) المصدر السابق ، ١٢ يوليو ١٩٧٥ •
(٢) دى فيلت ، ١٩ اغسطس ١٩٧٥ •
(٣) اونزر تسايت ، ٤ مايو ١٩٧٦ •

« وهذه السياسة المتغطرسة من جانب قيادة أحزاب بون تعكس رغبة دوائر الجمهورية الاتحادية الحاكمة فى السيطرة على أوربا الغربية ، انها انعكاس للمصالح الطبقية لرأس المال الكبير ·· ويتعارض التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى مع تعهد الحكومة الاتحادية بتشجيع الامن والتعاون فى أوربا ، ومع بنود وثيقة هلسنكى الختامية ·· ويحذر الحزب الشيوعى من أن قومية دوائر بلادنا الحاكمة ورغبتها فى السيطرة لن يجلبا خيرا للجماهير العاملة ، ولهذا يناضل الحزب الشيوعى الالمانى ضد تدخل أحزاب بون فى شئون البلدان الاخرى ، وضد النزعة القومية والرغبة فى السيطرة على أوربا الغربية ·

اننا نحن الشيوعيين نريد أن تتبع بلادنا سياسة خالية من الدعاوى التوسعية ، سياسة تعاون سلمى مع كل دول أوربا الغربية والشرقية ، وتتطلب مصالح الشعوب سياسة تقوم على التعاون المفيد للجانبين ، ونضال الجماهير العاملة المشترك فى البلدان الرأسمالية من أجل مصالحهم · ويثق الشيوعيون فى الجمهورية الاتحادية من أن شعوب بلدان أوربا الرأسمالية وقواها الديمقراطية والتقدمية لن تسمح لامبريالية ألمانيا الغربية بأن تملى ترتيبات الحياة الاجتماعية والسياسية فى بلدانها ·

وعرض الموقف نفسه من السياسة التوسعية والعدوانية فى تقرير مجلس الحزب الشيوعى الالمانى الى مؤتمر الحزب فى بون الذى عقد فى مارس ١٩٧٦ · ويحوى التقرير صياغة واضحة لمصالح الجمهورية الاتحادية الوطنية بالنسبة للدول والشعوب الاخرى ويقول :

« ان مصالح بلادنا الوطنية وحرص شعبنا على السلام يتطلبان مشاركة جمهورية ألمانيا الاتحادية النشيطة فى مواصلة سياسة الانفراج · انهما يتطلبان فى المقام الاول توسيع علاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتى وجمهورية ألمانيا نبذ كل نشاط استعمارى جديد وارتباط جمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب واحد بالمجموعة الاقتصادية الأوربية وحلف شمال الاطلسى ، وكذلك كل جهد لاقامة مجموعة دفاعية أوربية مزودة بالاسلحة الذرية · وهما يتطلبان فى المقام الأول توسيع علاقات طيبة مع الاتحاد السوفييتى وجمهورية

ألمانيا الديمقراطية وكل بلدان الاسرة الاشتراكية التى أخذت تحدد بصورة متزايدة الخط الرئيسى للتطور العالمى • »

ونحن الشيوعيين نؤمن ان من حق جمهورية المانيا الاتحادية بصناعتها عالية التطور ، وطبقتها العاملة ذات الخبرة الكبيرة ، أن تطمح الى دور له وزنه فى الاقتصاد والتجارة العالميين • ويتفق هذا مع مصالحنا الوطنية • لكن هذا أمر لا يمكن ان يكفله الا وضع حد لسياسة الاندفاع بلا حياء نحو اقصى ربح ونحو السيطرة التى لا حد لها ، والا نبذ الاطماع الاستعمارية الجديدة والعسكرية • ويمكن لروابط جمهورية ألمانيا الاتحادية الاقتصادية مع البلدان الاخرى ـ اذا ما هى قامت على المساواة السياسية والاقتصادية ومبدأ السيادة الكاملة الذى يشمل حرية شركاء جمهورية ألمانيا الاتحادية فى اتخاذ القرار كما تنص وثيقة هلسنكى الختامية بشكل خاص ـ أن تكون اسهاما كبيرا فى تطوير التجارة العالمية ، وزيادة رخاء البلدان النامية •

وتثبت خبرتنا أن لسياسة التعايش السلمى أهمية هائلة فى تحسين ظروف حياة الطبقة العاملة الاقتصادية ـ الاجتماعية فى بلادنا • انها سياسة تفيد الجماهير العاملة فى الجمهورية الاتحادية ، وتساعد على الارتفاع بمكانتها • وقد ساعدت فى سنوات الازمة على تقوية الروابط التجارية والاقتصادية بالبلدان الاشتراكية ، وبذا حافظت على أكثر من ٥٠٠٠٠٠ وظيفة مما خفق من آثار الازمة ، غير أن للاتجاه نحو التعاون المثمر دورا ايجابيا لا فى زمن الازمات فحسب ، فهو اتجاه مفيد حتى فى يومنا هذا ـ فى فترة الكساد طويل الاجل ـ الذى يؤدى الى خلق بطالة وبطالة مقنعة واسعة •

ان نشاط الاحتكارات يسىء الى ظروف الجماهير العاملة الاجتماعية فى بلادنا • وتوسيع سيطرة الاحتكارات الالمانية الغربية التى تسعى الى التوسع تزيد من قوة رأس المال الكبير ، وبذا تضاعفت استغلال الجماهير العاملة وتزيد من انتهاك حقوقهم الديمقراطية •

ويحدث نفس الشىء فى البلدان الاخرى ، ولهذا فمن المهم للغاية للطبقة العاملة ومنظماتها وكل القوى الاخرى المعادية للاحتكار أن تعمل معا ضد السياسة التوسعية للاحتكارات العالمية ، وجهودها لخنق الحقوق الديمقراطية ومضاعفة الاستغلال وتحميل الجماهير العاملة عبء الازمة • ولقد كان كثير من

المتحدثين فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوربية فى برلين على حق حين أكدوا أن اسهام كل حزب شيوعى فى النضال المشترك يتوقف على مدى ادراكه لضرورة خوض هذا النضال ، على أساس النظرية الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية •

ان حزبنا يريد أن تكسب الجمهورية الاتحـــادية مكانة واحتراما باتباع سياسة السلام الدائم والانفراج فى العلاقات مع جيراننا الغربيين والشرقيين ، والتطور الديمقراطى الحقيقى فى الداخل ، ومساندة بلدان العـــالم الثالث اقتصاديا • تلكم هى السياسة الوحيدة التى تحقق مصالح الجماهير العاملة الوطنية الحقة ، وتخدم قضية السلام والتفاهم المتبادل بين الامم فى أوربا وفى العالم • ويسعى حزبنا بالدعوة الى مثل هذه السياسة الى انجاز المهـــام التى صيغت فى وثيقة مؤتمر برلين للاحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٧٦ ، الذى دعا الى بذل أقصى الجهود « لوضع حد لاية اتجـاهات ذات طبيعـة رجعيـــة تحكمية ، ولوقف سباق التسلح ، ولتحقيق نزع الســـلاح ، وكبح ســلطة الاحتكارات فى حياة كل بلد على حدة وعلى النطاق العالمى » •

●



الرجل الخفى فى إيطاليا — م. ابراموف



● العام العالمي للطفولة ●

نحو مستقبل مشرق لأطفال العالم

بقلم : فريدا براون

كل الاباء يتطلعون الى مستقبل سعيد وآمن لاطفالهم · فهم يرغبون فى أن يحصلوا على قسط وافر من التعليم وفى حمايتهم من مخاطر الحياة غير المتوقعة ·

ورغم ذلك ، ومع أن مستقبل كوكبنا سرعان ما سيكون فى أيدى أطفال اليوم ، ما يزال العالم يواجه مشكلة حرجة ، هى مشكلة توفير حياة أفضل لهم · ولقد تحقق الكثير فى هذا الاتجاه فى البلدان الاشتراكية ، حيث ألغى الاستغلال والقهر وحيث أصبح الناس أسياد مصيرهم · غير انه فى جزء كبير من العالم ، وأساسا فى البلدان الرأسمالية والنامية ، ما يزال ينبغى عمل الكثير ··

وعام ١٩٧٩ ، الذى أعلنته الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة ، عاما دوليا للطفل ، يمكن أن يسهم لدرجة كبيرة فى سعادة الاطفال وحماية حقوقهم ٠ وسيكون عام الطفل الدولى جزءا من عقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) ٠ ولهذا أهمية خاصة اذ أن مشكلة حقوق الاطفال ترتبط ارتباطا مباشرا بالمشاكل التى تواجه النساء والمجتمع بشكل عام ٠ ويتوافق العام كذلك مع الذكرى العشرين لاعلان حقوق الطفل ، الذى أقرته الامم المتحدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ ٠

ويؤكد هذا الاعلان ان الاطفال فى حاجة الى رعاية وحماية خاصة ، بما فى ذلك العناية بهم قبل مولدهم وبعده ٠ وينبغى أن يحظى الطفل بمزايا الضمان الاجتماعى ـ الحق فى غذاء كاف ، ومسكن ، واستجمام ، وخدمات طبية ، وتعليم ـ وكل ذلك مما يساعده على أن يتطور جسديا وعقليا ومعنويا وروحيا واجتماعيا ٠ ولا ينبغى أن يتعرض الطفل ، كما يقول الاعلان ، للمتاجرة به بأى شكل من الاشكال ، كما لا يجب أن يسمح له بالعمل قبل سن معين مناسب ٠ وينبغى أن يربى الطفل بروح التفاهم والصداقة بين الشعوب ، وبوعى كامل بأن طاقته وملكاته يجب أن تكرس لخدمة زملائه البشر ٠

ويشير الاعلان على وجه الخصوص الى أن كل الاطفال ، دون استثناء ، يجب أن يتمتعوا بهذه الحقوق دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاراء السياسية أو غيرها ، أو الاصل القومى أو الاجتماعى أو وضع الملكية ٠٠

وقد دعت الجمعية العامة للامم المتحدة ، التى أعلنت الاعلان الخاص بحقوق الطفل ، الاباء ، والتنظيمات الاختيارية ، والسلطات المحلية ، والحكومات القومية الى الاعتراف بهذه الحقوق ، والعمل على الالتزام بها سواء بالاجراءات التشريعية أو بغيرها ٠

وأثناء الاعداد لعام الطفل الدولى يمكننا أن نستعرض ما تم انجازه من مبادىء الاعلان ٠ فى عديد من البلدان ، وبخاصة الاشتراكية ، تنفذ حقوق الطفل على نطاق واسع ٠ وتلبى احتياجات الاسرة والاطفال على نطاق متزايد ٠ ويحق القول بأن الاطفال فى البلدان الاشتراكية هم الطبقة الوحيدة صاحبة الامتيازات ٠

ينبغى أن يحظى كل الاطفال بحق التعليم ، وبنظام تقدمى للضمان الاجتماعى والا يعانوا من البطالة على الاطلاق ٠ واليوم ينبغى أن يضمن تلاميذ المدارس مهنة وعمالة دائمة ٠ وكل ذلك جوهرى ٠ بيد اننى أود أن أوكد كذلك الجانب المعنوى من القضية والهام للغاية ٠ فالاطفال فى البلدان الرأسمالية يواجهون على الدوام خطر أن يقعوا فريسة للمخدرات والعنف والسادية ٠ وفى البلدان

الاشتراكية نرى معنويات سليمة ، ويربى الاطفال على احترام المجتمع وبعضهم البعض ٠٠

فى البلدان الاشتراكية تبدأ العناية بالطفل قبل أن يولد ٠ ويوفر الضمان الاجتماعى العلاج الطبى المجانى للام قبل الولادة ٠ وهى تحصل على أجازة حضانة مدفوعة ويحتفظ لها بوظيفتها السابقة بعد انتهاء أجازتها ٠ وعديد من البلدان الاشتراكية يطبق نظام الاجازة المدفوعة ، حتى تستطيع الام العناية بالطفل حتى سن معين ٠ ولم تحل كل المشاكل بالطبع ٠ فلا تتوافر دور حضانة كافية ، وبخاصة فى المدن الجديدة ٠ وفى بعض المناطق يوجد نقص فى الملاعب الرياضية ٠ ومع ذلك ، فان تلك المشاكل تحل ، ونستطيع القول بأن مبادىء الاعلان الخاص بحقوق الطفل تنفذ بالفعل فى البلدان الاشتراكية ٠٠

ومما يؤسف له أن كل البلدان والحكومات والمجتمعات لا تبدى اهتماما مماثلا بالاطفال ٠ ورغم الجهود التى تقوم بها القوى التقدمية ما تزال حقوق الطفل فى تطور وتعليم صحى ، تنتهك بانتظام ٠ ووفقا لما تقوله منظمة العمل الدولية فان أكثر من ٤٠ مليون طفل فى جميع أنحاء العالم ، تتراوح أعمارهم من ٦ الى ١٥ سنة ، يجبرون على العمل بدلا من أن يوفر لهم التعليم ٠

يتطلب المجتمع الحديث أن يحصل الطفل على تعليم يتفق والمستوى الذى وصل اليه العلم والتكنولوجيا ، وأن تكون نظرته للعالم نظرة علمية ، وتقدمية وديموقراطية ، لتساعده على أن يكون فعالا ومنتجا فى الجهود من أجل التقدم الاجتماعى ٠ وفى هذا الخصوص ، ينبغى علينا ، بكل جدية ، أن ندرس امكانيات اعطاء الطفل تدريبا مهنيا ٠ فمع حلول عام ١٩٨٥ ، سيكون هناك ٩٠٠ مليون طفل يبلغون من العمر ١٥ سنة أو أكثر مستعدين للتدريب المهنى فى البلدان غير الاشتراكية ، وسيكون من اللازم خلق ٤٥٧ مليون وظيفة جديدة ٠٠

ومن غير المقبول على الاطلاق انه حتى فى أكثر البلدان الرأسمالية تطورا التى تحب التفاخر بمستوى معيشتها والتى تبشر الآخرين بحقوق الانسان ، أن الامية والتمييز العنصرى لم تلغ بعد ، وماتزال أقسام معينة من السكان تحرم من الرعاية الطبية المعتادة ومن فرصة الحصول على التعليم ٠ ولا يجد خريجو المدارس والجامعات وظائف ، ولا يستطيعون استخدام معارفهم ، وهم فى الواقع ملفوظون من مجتمع تمسك الازمة بخناقه ٠

ولا يتلقى الاطفال تربيتهم الاجتماعية والروحية فى المدرسة فحسب ٠ فالاسرة لها أهمية فى ذلك ٠ والاطفال يشكلون انطباعات واراء عميقة حول القيم الاجتماعية من صلاتهم اليومية مع آبائهم ٠ ان الاسرة المترابطة والجو المعنوى الصحى ، وهما لازمان للغاية فى فترة البلوغ ، يعتبران عاملا هاما فى

تشكيل الشخصية الانسانية · وفى هذا الخصوص تبدو حالة مئات آلاف الاطفال من العمال الاجانب فى البلدان الرأسمالية ، مزعجة · فهم الـــذين يعانون أولا من تحلل الاسرة كوحدة · ومن اقترابهم الثقافى والاجتماعى ومن التمييز ·

وفي المجتمع الرأسمالى يعرف الفتيان والفتيات عدم المساواة الاجتماعية منذ بداية حياتهم · وهم يرون أن بعض الاطفال يعيشون فى راحة وكماليات متعددة بينما يعانى آخرون من الفقر والجوع · انهم يرون قلق اصـــــدقائهم وآبائهم وجيرانهم ممن فقدوا وظائفهم ولم يعد بمقدورهم اعالة الاسرة ونتيجة لهذا الوضع الاجتماعى ، بالاضافة الى تأثير المدرسة والسينما والتليفزيون ، فليس من المستغرب أن معدل الجريمة يتزايد بين شباب هـــذه البلدان وأن الكثيرين منهم يتحولون الى مدمنى خمور ومخدرات ·

ونحن ندرك تماما التراث المرعب الذى ورثته البلدان المستقلة حديثا عن الاستعمار والاستعمار الجديد · فما يزال الجوع والمرض والفقر هو مصير ملايين الاطفال فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية · ووفقا للارقام الصادرة عن اليونيسيفا ، يعانى أكثر من ٢٠٠ مليون طفل فى البلدان النامية من سوء التغذية المزمن وما يترتب عليه من أمراض ، ويلقى طفل واحد من بين كل عشرة رعاية طبية ولا يتمتع حوالى ١٠٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ الى ١٠ سنوات بفرصة الالتحاق بالمدرسة · (١)

والبلدان التى خلصت نفسها اليوم من الاستعمار والحـــكم الاجنبى ــ وأساسا تلك البلدان التى تسير فى طريق غير رأسمالى ــ تعتمد على خبرة البلدان الاشتراكية وتنشىء أنظمة كاملة لحماية الام والطفل · وتسن القوانين لحماية الامومة والطفولة ،كما تبنى دور الحضانة والمدارس وتخصص الاعتمادات لامهات المستقبل والامهات العاملات ·

ان حالة الاطفال فى البلدان ذات الانظمة الفاشية والعنصرية والمعــادية للديموقراطية صعبة وغير انسانية ·

ولقد فعل اتحاد النساء الديموقراطي العالمى الكثير خـــلال السنوات الاخيرة ليلفت اهتمام الرأى العام الى حالة الاطفال فى البلدان التى كان فيها خرق حقوق الانسان وحقوق الطفل صارخا للغاية · وزارت وفود الاتحاد شيلى والارجنتين وأوروجواى وباراجواى والبرازيل ، والاراضى التى تحتلها اسرائيل، وجمهورية جنوب افريقيا وناميبيا · وعادت الوفود بأدلة وثائقية تشير الى أن

---

(١) أنظر ، نساء كل العالم ، العدد ٢ ، ١٩٧٦ ، ص ١٠ ــ ١١ ·

النساء والاطفال كانوا على الدوام أول من سقط ضحية للحروب والعدوان والقهر والفاشية ٠

وفى الاراضى العربية التى تحتلها اسرائيل ، قتل عـــديد من الاطفال والشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ الى ٢١ عاما عنـدما أطلقت القــوات الاسرائيلية النار على مواطنين يتظاهرون ضد الانتهاكات الفظة من جانب قوات الاحتلال للحقوق والحريات الاولية للسكان العرب ٠ وحكى تلاميذ المدارس لوفد اتحاد النساء الديموقراطى العالمى كيف يقتحم البوليس الاسرائيلى المدارس فى الغالب ويلقى بالقنابل المسيلة للدموع فى الفصول ٠ وقدمت رابطة الدفاع عن حقوق الانسان الاسرائيلية الى الوفد وثائق تسجل اعتقالات للاطفال العرب وتعداد لمعاملتهم الوحشية ٠

وفى شمال ايرلندا تسمح حالة الطوارىء بتحميل الاطفال فوق ١٠ سنوات المسئولية الجنـــائية ٠ وغالبا مايتم اعتقال الشـــبان الذين تقل أعمارهم عن العشرين عاما للاشتباه فى اتصالهم بالمنظمات التقدمية ، ويضربون بل وحتى يطلق عليهم الرصاص ٠ وفى شيلى فقد آلاف الفتية آباءهم وكان مصيرهم الجوع والفقر ٠ وفى جنوب افريقيـــا يذهب واحد من بين كل ٤٠٠ طفل افريقى الى المدرسة الثانوية ، ويلتحق واحد من بين كل ٥٠٠٠ بالجامعة ٠ والتعليم اجبارى ومجانى بالنسبة للاطفال البيض ، بينما لايشجع الافريقيون على الدراســـة ٠ والامثلة لا حدود لها عن العنف والارهاب والتمييز العنصرى والمهانة التى يعانى منها الاطفال فى ظل الفصل العنصرى والفاشـــية والدكتاتورية ٠ ونحن على استعداد لأن نضع تحت تصرف كافة الحـــكومات والهيئات الدولية والمنظمات العامة الدليل الذى نملكه عن انتهاكات حقوق الاطفال ٠

وسوف يسمح عام الاطفال الدول بجذب اهتمام الرأى العام لحالة الاطفال فى البلدان التى يعانى فيها قسم كبير من السكان ، وبخاصة الجماهير العاملة وعائلاتهم من آثار الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن التضخم وارتفاع الاسعار والبطالة ٠

ومنذ ١٩٥٠ ، وبناء على مبادرة اتحاد النساء الديموقراطى العالمى ، احتفل بأول يونيو كيوم عالمى للدفاع عن الاطفال ٠ وفى هذا اليوم تشتد المطالبة بشكل خاص فى جميع أنحاء العالم بأن يضمن للاطفـــال الحقوق الواردة فى الاعلان الخاص بحقوق الطفل ٠ وسيكون عام الطفل دافعا جديدا هاما لاتحاد النساء الديموقراطى العالمى وفروعه القومية للعمل من أجل هذه الغاية بطاقة أكبر ٠

وقد حدد المؤتمر السابع لاتحاد النساء الديموقراطى العالمى ، الذى انعقد فى برلين فى أكتوبر ١٩٧٥ عديدا من الاجراءات الهـامة للفترة ١٩٧٦ ـــ ١٩٨٠ لضمان حقوق كافة الاطفال فى الحياة والصحة والتعليم ٠ وهى تتضمن عقـد

مؤتمرات دولية حول مشـاكل الاطفـال ، وندوات حول حماية الام والطفل ، وتربية الطفل والشاب بروح الاممية والسلام والصداقة بين الشعوب ٠

وتساعد منظمة الامم المتحدة فى الاعداد لعام الطفل الدولى ٠ فقد دعت كافة الحكومات الى تشكيل لجان قومية خاصة لعام الطفل الدولى ٠ كما أقيمت مجموعة تنسيق استشارية من ممثلى وكالات الامم المتحدة المتخصصـة فى اطار الامم المتحدة ٠ ونقود وكالة اليونيسيف عام الطفل الدولى ٠ كما أنشئت لجنة لعام الطفل الدولى من تنظيمات غير حكومية ٠

ان مصير الاطفال ومستقبلهم يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير العالم ٠ ورغم التقدم المثير للاعجاب الذى حققه الانفراج ، يزداد نشاط الدوائر العسـكرية الصناعية فى العديد من البلدان الرأسمالية ، وتنتشر المشاعر العسكرية الموالية للفاشية ٠ ولم يعرف العالم طعمـا للراحة من الحـروب والنزاعات المحلية غير العادلة بينما بلغ انتاج الاسلحة مستوى مرعبا لم يسبق له مثيل ٠ ففى الولايات المتحدة وحدها توجد أسلحة نووية تعادل قدرتها التدميرية ٦٠٠ر٠٠٠ قنبلة من النوع الذى ألقى على هيروشيما ٠ ويكفى هذا التدمير كل سكان العالم ١٢ مرة ٠ أليس ذلك كثيرا ؟

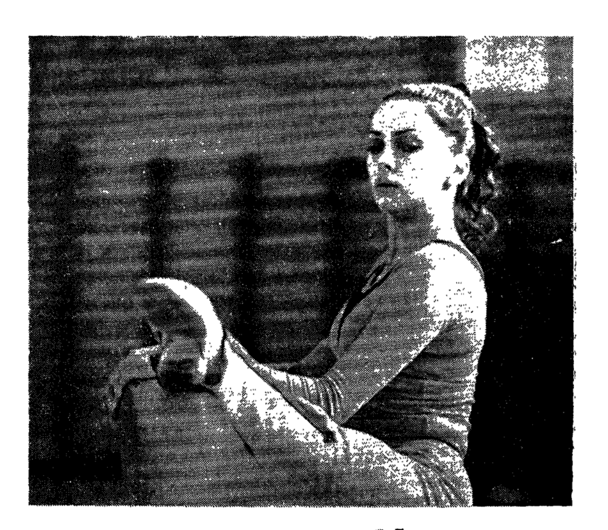
والنساء يعطين الحياة ، ولهذا السبب فانهن نصيرات متحمسات لكل مبادرات السلام ٠ ولهذا فاننا نعتقد بأن الاعدادات لعام الطفل الدولى والعام نفسه ينبغى أن يصبحا محور النضال المشترك من أجل السلام ونزع السلاح ، وقد أصبح نزع السلاح ضرورة ملحة ، ورغبـة جامحة لملايين النـاس فى جميع القارات ، الذين ينشطون فى الكفاح ضد انتاج أسلحة الابادة بالجملة . وضـد قنبلة النيوترون ، ومن أجل خفض نفقات التسلح ٠ ويدعو اتحاد النساء الديموقراطى العالمى الى وضع حد لسباق التسلح ، والى استخدام الاموال التى تنفق على انتاج السلاح ، من أجل محـاربة الجوع والامية والبطـالة ومن أجل حماية الامومة والاطفال ٠

ان التركيب العريض للغاية لحركة النضال من أجل حماية حقوق الطفـل هو دليل على امكاناتها الكافية العظيمة ، والمهمة الآن هى تشجيع العمل الجماهيرى على أساس الاستعدادات لعام الطفل الدولى على المستوى الدولى والقومى والمحلى ،



● فى الفن والثقافة ●

● شريط الأنباء ●



من الباليه إلى الجمباز

فى اكتوبر الماضى فازت بطلة الجمباز السوفييتية ايرينا ديروجينا بالميداليات الذهبية الست فى بطولة الجمباز العالمية التى نظمت فى بازل ، وأصبحت هى البطلة الوحيدة لبطولة الجمباز ·

الفريق القومى السوفييتى منذ أربع سنوات ·· اعترف الجميع بمستقبلها الباهر · فازت ٣ مرات ببطولة الاتحاد السوفييتى ، وجاءت البطولة العالمية فى سويسرا لتتوج تفوقها ·

ومنذ أن ظهرت ديروجينا لاول مرة فى

ان سنواتها الست فى ستوديو الباليه

والسنوات الاربع فى مدرسة الرقص قد ساهمت فى نجاح ايرينا ، وهى الوحيدة تقريبا بين رياضيو الجمباز السوفييت التى تتمتع بمثل هذا التكوين ، فلقد ساعدها الباليه على التحكم فى حركاتها الايقاعية ، والجمباز يتطلب حركات متناغمة للغاية تفرض تدريبا طويلا على الرياضى ،

وتقول ايرينا « خلال المباراة يقع عبء كبير على وأحس انه يتملكنى الطموح ، اننى أحب رياضتى ، وعندما أكون فوق البساط أنسى كل شىء ، ولا أسمع سوى الموسيقى ، والشىء الرئيسى فى الجمباز الايقاعى هو الا تكون متطرفا ، وأن تكون مخلصا قدر المستطاع ،

وحركات ايرينا رشيقة ورائعة وواثقة .. وتسمى أحيانا « فتاة بلا أعصاب » ، بين أن الانفعال و « النار » تملأ جنباتها ، وتستطيع ايرينا أن تفرض انتصارها بارادتها القوية وليس بمهارتها فى المحل الاول .

• • •

مسرح الشباب

أنشىء مسرح الشباب فى موسكو بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، وكان الشباب من العمال أول ممثليه وساعدهم على تأدية أدوارهم أساتذة محترفون من مسارح موسكو الشهيرة ،

وليس من الامور السهلة أن تواكب كل جيل من الشباب ، ولذلك تدعم فرقةمسرح الشباب على الدوام بممثلين شباب موهوبين ، ويعمل المسرح على تربية رواده من الشباب بروح الحب لبلادهم ، وحب العمل ، والفخر بالمشاركة فى بناء وتطوير البلاد ، وبرنامج المسرح متنوع للغاية ويتضمن مسرحيات مثل « افتوجراد ـ ٢١ » وهى مسرحية عن أسلوب جديد فى القيادة ، ومسرحية « كان صامدا على الدوام » عن مأثرة جندى سوفييتى خلال الحرب الوطنية العظمى ، و « آمال » مسرحية تعالج تطلعات عامل نسيجشاب، وتدعو مسرحية « خوريا » للدفاع عن التراث الذى ورثته لنا الاجيال السابقة ، كما تحكى مسرحية « المستعمرات » عن مدرس سوفييتى وتلاميذه ، وقد قدم المسرح من جديد مسرحية « مواطن من مدينتنا » لسيمونوف ، كما تحظى مسرحية « ايفانوف » لتشيكوف ومسرحية « ثيل » المأخوذة عن رواية شارل ديكوستربشعبية واسعة لدى جمهور الشباب ،

ان النجاح المتزايد للمسرح هو اعتراف بالجهود المثابرة التى تبذلها الفرقة على الدوام ،



« ن. كازاستسيف »

● دار الموسيقى ●

منذ الصباح الباكر حتى المساء تتردد الموسيقى بين جنبات الدار ، ويمكنك سماع أصوات البيانو والكمان والكلارينت والاوكورديون من كل غرفة في المبنى القديم في شارع ماستار سكايا في لينينجراد .. انه الدار المتخصصة لموسيقى الاطفال المسمى باسم ريمسكي كورساكوف . ويحمل المعهد بحق اسم المؤلف الموسيقى الروسى العظيم : فمنذ مائة سنة مضت قام ريمسكي كورساكوف ، الذى ألف فيما بعد الاوبرات الشهيرة ، والذى كان ضابطا في شابا في البحرية حينذاك ، بتأسيس مدرسة للموسيقى .. أصبحت الاساس لهذه الدار الموسيقية المتخصصة .

وفي الاتحاد السوفييتى يعيش الاطفال الذين فقدوا والديهم ويدرسون في دور خاصة تنفق عليها الدولة .

وفي اخر مايو من كل عام تزور مجموعة من المدرسين هذه الدور لانتقاء الاطفال الموهوبين ليأخذوهم الى لينينجراد ليعيشوا ويدرسوا هناك . وبعد ١١ عاما من الدراسة يحصل الاطفال على وظيفة مدرس موسيقى في مدرسة بالاضافة الى شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

وكثير من الاطفال الذين تخرجوا في هذه الدار أصبحوا موسيقيين مشهورين ، ومن بينهم الكسندر ستيبانوف الحائز على جائزة المسابقة الدولية « لمهرجان براغ » عام ١٩٧٣ ، وهو عازف سيمفونى في أوبرا لينينجراد الاكاديمى ، وديمترى بيجوزوف الحائز على دبلوم مسابقة أحسن قارع طبلة لعموم الاتحاد ، والذى يعمل في الاوركسترا السيمفونى الاكاديمى في موسكو .



● العزف في دار الحضانة ●

● معرض لرسوم الأطفال ●



نظم فى موسكو أخيرا معرض لرسوم الاطفال ضم أفضل مائة لوحة رسمها الاطفال الاعضاء فى ستوديوهات الفن بدور الثقافة فى العاصمة السوفييتية ••
وقد نظم المعرض تحت اسم « مدينتى موسكو ـ معرض رسوم الاطفال » فى احدى قاعات العرض الضخمة فى العاصمة •
وأشرف على تنظيم المعرض جمعية عموم روسيا للمحافظة على الآثار الثقافية والتاريخية لعرض ماضى العاصمة وحاضرها •

وكان زوار المعرض فى الغالب من بين الاطفال ، ومن خلال التعليقات التى سجلت فى دفتر الزيارات أعجب الاف الاطفال بالرسوم المعروضة وأبدوا اهتماما كبيرا بما رسمه زملاؤهم فى نفس العمر •

●

إجراءات عملية لنزع السلاح

« يعتبر اجراء الرئيس كارتر حول انتاج السلاح النيوترونى اجراء ناقصا • انه تجاوز لسياسة واشنطن وقد يكون له آثار استراتيجية غير مرغوب فيها » هذا ما قاله الاكاديمى نيقولاى سيميونوف الحائز على جائزة نوبل •

والعيب الرئيسى فى قرار الرئيس الامريكى يكمن فى أنه لم يحظر هذا السلاح للابادة بالجملة • ان تحديث وسائل انتاج القنبلة النيوترونية يزيد من فرص انتاجها فى نهاية الامر • وهذه الحقيقة لا تظل فحسب عنصرا سلبيا يضاف الى الاختلافات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بل ربما يكون لها آثار عسكرية كذلك على عملية الحد من الاسلحة النووية •

ويعتقد نيقولاى سيميونوف ، العضو المراسل فى احدى عشر اكاديمية للعلوم ، من بينها أكاديمية العلوم القومية للولايات المتحدة وأكاديمية علوم نيويورك ، أن تأجيل البيت الابيض لقرار انتاج السلاح النيوترونى ربما يغذى انعدام الثقة والتوتر بين البلدين • واذا ما قررت واشنطن فى النهاية أن تبدأ انتاج القنبلة النيوترونية ، فان مثل هذا القرار سيعنى سباق تسلح جديد ، ويزيد من التنافس العسكرى بين البلدين ، ويدفع بمزيد من المشاحنات بين البلدين •

ويعتقد العالم السوفييتى الكبير أن ذلك سيكون نتيجة للجهود التى يبذلها دعاة اتباع سياسة أمريكية أكثر حزما حيال الاتحاد السوفييتى • وهؤلاء يرون فى تأجيل انتاج السلاح النيوترونى فرصة للاتحاد السوفييتى لتقديم تنازلات فى أى مجال من مجالات الحد من الاسلحة التى تدور حولها المفاوضات بين البلدين • ويعجز دعاة سياسة القوة عن ادراك أن حلا ايجابيا لاى مشكلة فى مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح سيعود بالفائدة على الولايات المتحدة والبلدان الاخرى •

واشار نيقولاى سيميونوف انه قد اصبح الآن من البديهى انه كلما طال وقت عدم

شـــريط الأنبــــاء .. شـــريط الأنبــــاء

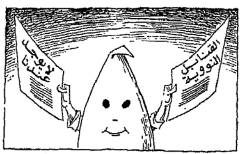
تحقيق أى تقدم فى حل مشاكل نزع السلاح كلما زاد عدد الدول الذرية • ولسوف تزداد امكانية هجوم نووى متعمد ليس بنسبة عدد مثل هذه البلدان وانما بنسبة مربع هــذا العدد •

ويرى العلماء الامريكيون أنه اذا لم يوقف سباق التسلح ولم يوضع حد لسباق التسلح النووى فان حوالى ٣٥ بلدا ستصبح دولا ذرية بحلول عام ٢٠٠٠ •

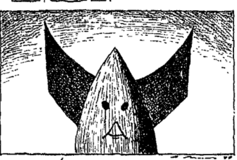
وليس هناك شك أن كافة الدول لهــا مصلحة فى التوصل الى حل مبكر لمشاكل نزع السلاح • بيد أن القوى التى تحاول فى الغرب مواصلة الاستعدادات للحرب تحاول الاستفادة من تطلع العــالم الى السلم والانفراج لصالحها • وهى تبذل قصارى جهدها لتأجيل حل المشــاكل الرئيسية لنزع السلاح ، بما فى ذلك خطر القنبلة النيوترونية ، وتضــارب علـى الاندفاع العالمى من أجل السلام ، وتأمل فى الحصول على تنــازلات من الجــانب السوفييتى ، يمكن أن يضمن لهم مزية من جانب واحد •

ويقول الاكاديمى سيميونوف أنه اقتنع أن هذا الموقف غير الامين من مشكلة الحد من الاسلحة النووية يعــرقل البحث عن حلول مقبولة من الطرفين ويزيد من خطر الحرب النووية • ان العلمــاء السوفييت عندما أرسلوا خطابا الى الرئيس كــارتر انما كانوا يطالبونه بأن يتخــذ موقفا مسئولا من مشكلة انتــاج الســلاح النيوترونى ، الموقف الذى تفرضه مصالح المحافظة على استقرار اســتراتيجى فى العالم • اذ لا يجب المساومة حول مشكلة لها مثل هذه الخطورة ، وقد أعلن الاتحاد السوفييتى أنه لن يقبل أى مناورة تهــدف الى اضافة سلاح نووى جديد الى المخزون القائم لهذه الاسلحة •

لقد آن الاوان للحد من مخزون السلاح النووى الذى يهدد العالم بكارثة نووية • وسباق التسلح قد يفلت عقــاله • ولذلك يجب بذل الجهود العمليـــة ، بدلا من المناورة لتحــريم أى أنواع جديدة مــن الاسلحة النووية •



أنا لست أنا



هذه القنبلة ليست لى — م. أبراموف

●●●

محاولات لإنقاذ الـدولار

ان استمرار تدهور الدولار ، وما يؤدى اليه من اضرار مالية واقتصادية فى البلدان الرأسمالية ، يسبب انزعاجا متزايدا ، ان لم نقل رعبا فى العالم الغربى •

ولقد عالج الموضوع اخيرا فى صحيفة لوموند الباريســـية رئيس وزراء فرنسى سابق ، هو ميشيل دوبريه ، الذى يعتبـر الآن عضوا بارزا فى الجمعية الوطنية • ودون الدخول فى التعقيدات الماليةوالنقدية للمشكلة ، قدم تحليـلا للجوهر السياسى لما حدث ويحدث للدولار •

كتب ميشيل دوبريه يقـــول : « أرادت الولايات المتحدة أن تجعـــل من الدولار الجبار سلاحا للحرب • وأساءتاستخدام هذا السلاح ، بعد ما جلبه من مشـــاكل خطيرة ، يهدد الآن بانزال العقاببالولايات المتحدة نفسها » •

ويعيـــد ميشيل دوبريه الى الـــذاكرة « التعطش الغريب الى الدولارات » الـذى أصاب العالم أجمع بعد انتهاء الحـــرب العالمية الثانية • فاوربا الغربية ، وأمريكا الجنوبية ، وآسيا ، وافريقيـــا كانت تريد دولارات ، ودولارات أكثر وأكثر ، دونمـا نهاية ••• وكان الدولار معـادلا للذهب ، بل وحتى اعلى سعرا منـه • وشـــعرت الولايات المتحدة أن دولارها سلاح فريد •

وكان ذلك بداية لاندفاعها من اجـــل الاستيلاء على مواقع نقـــدية ومالية فى العالم الغربى لم تكلفها كثيرا ـ وكل مـا كان عليها أن تفعله هو أن تزيد من قدرة مطابعها لتغرق العالم بالدولارات • ويشير دوبريه الى أن الدولار أصبح معيارا للحكم على قيمة كافة العمـــلات الاخـــرى لان « حكماء المال العظام » قرروا ذلك •

لكن شيئا فشيئا بدات الاثار المحتومة لمثل هذه السياسة تتضح • وازداد ضعف الدولار ، وكان من الصعب اخفاء ذلك • وكان لابد من التخلى عن مبدأ التبادلالحر للعملة الورقية الامريكية بالذهب • وبدأ تدهور قيمـــة الدولار • وبدا ذلك ضربة شديدة لهيبة العملة الامريكية ، ولكنه من المعروف أن هبوط الدولار لم يقلق السادة الامريكيين على الاطلاق • وعلى العكس ، فان الولايات المتحدة ، كما يقول دوبريه ، بدأت عن عمد تتلاعب بقيمته لكى تقيم سدا ضد الواردات ولكى تسهل الصادرات •

غير أن مثل هذه السياسة المقـــامرة لم تكن لتثمر دون عقاب • لانها كانت تعنى أن الولايات المتحدة تسير فى طريق « كـــافة انواع التجارب » ، كما يقول رئيس وزراء فرنسا السابق متهكما ، وبدأت تزيد مـن عجز الميزانية الفيدرالية وتقوم بانفاقات لا يقابلها دخل ، مما سمح بزيادة العجز فى ميزان المدفوعات وفى نفس الوقت واصلت اصدار الدولارات الورقية لمنح القروض •

وجعلت الولايات المتحـــدة من قرارات مؤقتة تقوم على استحداث عجز فىالميزانية لدعم الاقتصاد ، جعلت منها سياسة دائمة، كما يقول ميشيل دوبريه ، وكانت النتيجـة زيادة الامور سوءا وتعقيدا • ويعـــد أن أشار الى أن ما تم بموافقة أصحاب البنوك ورجـال الصناعة والسياسيين كان مجرد تماسك شكلى لبدنة نسوا أنها ضعيفة فى النهاية « واصل كلامه ليشير الى أنالاثار التىترتبت على ذلك كانتخطيرة للغاية » « فالواقع قاس بالنسبة للجميع صـــغارا كانوا أم كبارا ، وضعف النقد الامريكى أمر لم يعد من الممكن اخفاؤه » •

ومن ناحية اخرى ، كان هناك ، كمـــا يقـــول دوبريه : « صمت مطبق من جانب أوساط الحكومة والخزانة • فلم يجرؤ احد على القول بأن دولة عظمى تقدم مثــــالا مخيبا للامال يقود الى عواقب وخيمـــة برفضها قول الحقيقة عن ماليتها القومية وأسعارها وتجارتها الخارجية • ولم يجرؤ رئيس حكومة (فى البلدان الراسمالية) منذ وفاة الجنرال ديجول ، أن يتذكر أن الفوضى الدائمة فى النظام النقدى لا يمكن أن تساعد على اقامة نظام فى المجـــال الاقتصادى وبالتالى فى المجال السـياسى والاجتماعى » •

ان ما يستاء منه رئيس وزراء فرنسا

السابق هو محاولات الولايات المتحدة ترك هذه المهمة الصعبة للغـــاية « لاعادة الاوضاع الى طبيعتها » الى مشاكل حلفائها الذين يمرون بأوضاع أفضل من غيـــرهم ممن يغرقون فى التضخم والديون ·

ويكتب قائلا : « ان النمل مدعو لانقاذ ذباب التنين » معلنا أنه ضد مثل هـــذا المخطط · ولهذا السبب « فان حرب الدولار سوف تستمر ، وتجر نفس النتـــائج فى أعقابها : البطالة ، والقوى فى التجـــارة الدوليـــة ، وسياسة الحماية وتقلبـــات الاستثمار · وهذه النتائج لا تؤثر فحسب على الولايات المتحدة » ·

ويحث دوبريه الاوربيين الغربيين على جمع شجاعتهم لمقاومة محـــاولات الولايات المتحدة القاء عبء تدهور الـــدولار على كاهلهم ، الدولار الذى تحول من ســـلاح لكسب السيطرة العـــالمية وارتد لينـــزل الضربات باقتصاده وماليته ·

ويخلص ميشيل دوبريه الى ان « الفوضى الدائمة ، وبخاصة فى المجـــال النقدى ، لا يمكنها ان تؤدى الى فائدة للرخاء والتقدم والسلام » · وهذه حقيقة واضحة - ومع ذلك فان الذين جلبوا هذه الفوضى يواصلون مقامرتهم المالية الخطرة ، وفى تطور هام أخير فى المانيا الاتحادية وصلت قيمـــة الدولار الى أقل من ٢ مارك فى ســـوق الاوراق المالية ·

ويبدو كما لو ان واشنطن بدات تدرك ما يحمله وضع الدولار من اخطـــار ومن ثم بدات محـــاولات وقف تدهوره ، ولو دون حماس ·

ويتضـــح ذلك حيث ان أول شىء يجب عمله لاصلاح وضع الدولار هو وقف سباق التسلح الـذى يلتهم اكثـر من ١٠٠ر٠٠٠ مليون دولار فى العام ويهدد بعجز مزمن فى الميزانية · لكن هل تدرك واشنطن ان ذلك فى مصلحة الامريكيين ، قبل أن يفوت الاوان ·

●●●

حلفـــ الأطلنـــطى ومســـاعى الانفـــراج

فى أواخر مايو اجتمـــع فى واشنطن مجلس حلف الاطلنطى واتخذ عـــددا من القرارات فى اتجاه تصعيد سباق التسلح وتدعيم القوة العسكرية للحلف وتوسيـــع نشـــاطه · وانه لامر معتاد بالنســـبة لزعماء حلف الاطلنطى أن يشوشوا الامور، ويتحدثون بلغتين · فنحن نعرف أن الانفراج فكرة سياسية يعتز بها ملايين الناس وحتى اناس مثل الرئيس الامريكى السابق فورد الذى هاجم الانفراج كان يستخدم الاصطلاح كثيرا · وقـــد استخدم حلف الاطلنطى فى وثيقته الأخيرة تعبير الانفراج تمشيا مـــع روح العصر ، فالبيان المشترك للمجمـــوعة الاوربية للحلف قالت ان وزراء الـــدول المشتركة يؤكـــدون التزامهم بســـياسة الانفراج ·

والانفراج ، على طـــراز الاطلنطى أمر

شـريط الأنبـاء .. شـريط الأنبـاء

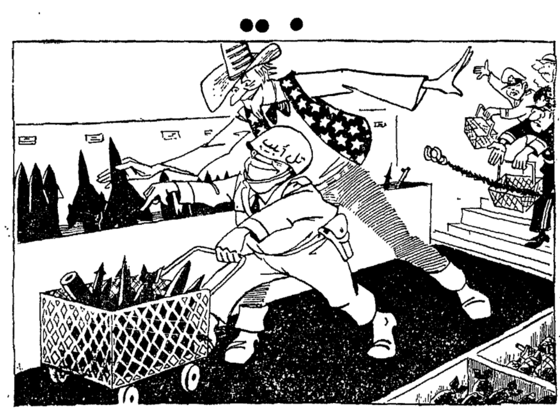
غريب · فقرارات وزراء دفاع الحلف لا تحوى شيئا له علاقة بالانفراج · ولا تقترح أى اجراء يوقف سباق التسلح أو يقوى الثقة بين الدول · وانما العكس تماما ، فالفكرة الرئيسية فى كافة الوثائق تدور حول ضرورة تدعيم قدرة الحلف الدفاعية عن طريق تحديث واعادة تنظيم الخدمات وزيادة الاعتمادات ·

وقد أقر وزراء دفاع الحلف مجموعتين من الاصلاحات جرت مناقشتهما فى دورة واشنطن ، مجموعة متوسطة الاجل (حتى ١٩٨٤) ومجموعة طويلة الاجل (حتى ١٩٩٥) · وكما يقول البيان الرسمى فان تلك الاصلاحات تهدف الى « دعم دفاع عالم الاطلنطى » · ومن أجل هذه الغاية ينبغى تنفيذ ١٣٠٠ اجراء كجزء من البرنامج المتوسط الاجل · أما البرنامج الطويل الاجل المكون من أقسام فانه يشمل ٣٠٠ توصية ، ١٨٦ منها تنطبق على ألمانيا الغربية وحدها · وهكذا فان البرنامج يقدم خطوطا مرشدة لتطور الحلف فى اتجاه معاد للانفراج ، أى نحو سباق تسلح جديد ·

وهذا البرنامج الطويل الاجل قد أعد فى مقر قيادة الحلف وأسهم فيه الامريكيون بالنصيب الاكبر · والولايات المتحدة تشكل ١٠٪ من القوات المشتركة للحلف ، بينما القيادة العامة للحلف يشغلها فى الاساس ضباط أمريكيون · وقد أشارت الوكالة الفرنسية الى أن البرنامج الطويل الامد أعد بناء على تعليمات من الرئيس كارتر · أما هدف كل تلك البرامج فقد كشفها الجنرال دون شارى قائد الفيلق الخامس الامريكى فى ألمانيا الغربية حينما قال : « ان السلام وهم · وانعدام السلام كان ومايزال وسيظل حقيقة أساسية فى الحياة · والنزاع فى أى شكل صفة كامنة فى الانسان » ·

وما يقوله الجنرال شارى انما يكشف عن موقف جنرالات الاطلنطى من الانفراج ·

● ● ●



الطريقة الإسرائيلية لعملية السلام

د. أجاييف

السوق المشتركة وأسعار الحاصلات الزراعية

لحوالى ستة شهور ووزراء الزراعة فى السوق المشتركة يناقشون أسعار الشراء لعامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . وقد وافقوا اخيرا فى بروكسل على رفع الاسعار ٢٫٩٪ . ومع ذلك فالاتفاق ليس نهائيا لان ايطاليا احتفظت برايها حول هذا القرار .

فلماذا يثير مستوى أسعار الشراء مثل هذه المناقشات الحادة ؟ ذلك لان اعتمادات دعم الزراعة تصل الى آلاف الملايين وتصل الى أكثر من نصف نفقات السوق المشتركة . وهذه الوجبة الشهية تقتسم بين اعضاء السوق المشتركة نتيجة عملية معقدة للغاية ، ويلعب مستوى أسعار الشراء دور المنظم الرئيسى لها . فاذا ما تغير هذا المستوى جزء من عشرة فسيفقد بلد ما مبلغا ليذهب لبلد آخر والعكس بالعكس . ويحدث ذلك أيضا عندما يتغير سعر شراء أى من المنتجات الزراعية .

ان المحادثات الطويلة حول أسعار الشراء كانت نتيجة لاضطرابات اقتصادية ونقدية ومالية طويلة فى غرب أوربا ، ومؤشر لنمو التناقضات بين بلدان السوق . واذا كان أعضاء السوق فيما مضى ، عندما كان الوضع الاقتصادى اكثر استقرارا ، على استعداد للتوصل الى مساومة ، أو كانوا على الاقل يهتمون بوحدة التسعة ، فان الوزراء اليوم يساومون بحدة . وقد اشارت لونيتا الايطالية الى أن مصالح أعضاء السوق غالبا ما على طرفى نقيض . وينطبق ذلك بشكل خاص على سياسة السوق الزراعية .

ومهما بلغت نفقات السوق الزراعية ، فان المنتجين المباشرين ـ وهم اكثر من ٨ مليون مزارع متوسط وصغير ـ يحصلون على جزء منها فقط . أما نصيب الاسد فيذهب الى كبار المزارعين والى الشركات التى تنتج سلعا للزراعة والتى احتكرت شراء وتخزين وتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية .

ويقول بعض الاقتصاديين الغربيين ان المعونة المالية المباشرة للمزارعين ستكون اكثر الاشكال فعالية لسياسة السوق الزراعية . ومع ذلك تفضل الدول التسع مواصلة الميكانيزم الذى تلعب فيه مستوى أسعار الشراء دورا هاما ، وهذا مفيد لاحتكارات البلدان الاعضاء الذى أقيم السوق خدمة لمصالحها .

●●●

الوجود الأمريكي في آسيا

قام نائب رئيس الولايات المتحدةمونديل بجـولة بين عواصم الفلبين وتـايلاند وأندونيسيا وأستراليا ونيوزيلند استغرقت ١٢ يوما ٠ وأشارت الصحافة الامريكية الى أن غرض الزيارة هو اظهار اهتمام واشنطن الخاص بالوضع فى الهند والمحيط الهادى ٠

أما نوع هذا الاهتمام فيمكن الحكم عليه من الجولة نفسها ، التى كانت زيارة استعراضية : ففى كل محطة توقف فيها تركزت المحادثات حول المشاكل العسكرية، التى تعتبرها واشنطن على ما يبدو عنصرا جوهريا للسياسةالامريكية فيآسيا والمناطق المجاورة ٠ وفى الفلبين ، مثـلا ، ناقش الطرفان شروط البنتاجون ومواصلة تأجير أكبر قاعدتين له فى أسيا ، كلارك وسوبيك باى ٠ وفى تايلاند واندونيسيا ناقش نائب الرئيس تزويدهما بالطائرات الامريكية المقاتلة وغيرها من التجهيزات ٠

وأحد السمات المميزة لسياسة « العودة الى آسيا » المشئومة » ، كما وصفها نائب الرئيس ، هي رغبة الولايات المتحدة فيآن تتحول منظمة بلدان جنوب شرقى آسيا الى حلف عسكرى يتعاون مع الانزوس ٠ ويضم الاخير الى جانب الولايات المتحدة أستراليا ونيوزيلند ٠ وخلال زيارة موندیل لكامبيرا أعلن أن نشاط الانزوس وسعت لتشمل المحيط الهندى بالاضـافة الى الهادى ٠

وعند التعليق على زيارة موندیل أشارت نيوزويك الى أن قادة البنتاجون يشيرون بارتياح الى أن حكومة كارترتنظر الى منطقة آسيا من وجهة النظر الاستراتيجية ٠ وتحتفظ الولايات المتحدة بشكل دائم فى قواعدها العديدة فى آسيا بـ ١٤٠ر٠٠٠ جندى على الاقل وقدر كبير من المعدات ٠

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما كذلك ، فالاسواق الآسيوية مثـلا تستهلك ٢٥٪ من صادرات الولايات المتحدة ٠ وفى الفتـرة ما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ زادت الاستثمارات الامريكية الخاصة فى المنطقة من ١٠٠٠ مليون الى ٥٠٠٠ مليون دولار ٠

والمضاربات حـول « عودة » الولايات المتحدة الى آسيا ، مصحوبة بكافة أنواع الاستعدادات العسكرية ، تقلق بالطبـع البلدان الآسيوية ، وقد كشفت رحـلة موندیل أن هذه السياسة لاتتفق معالمصالح الحيوية لبلدان آسيا والمحيط الهادى ومع سعيها للتقدم الاقتصـادى والاجتماعى ، وتدعيم الاستقلال القرعى ، وتأمينالانفراج الدولى والسلام والامن الوطيد ٠



القيادة الجماعية فى روديسيا — ف. فولكوف

دائرة المعارف

• مشروع كولومبو :

انشئت هذه المنظمة الاقليمية بنـــاء على اقتراح بريطانيا عام ١٩٥٠ بهدف تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية الى بلدان آسيا الجنوبيـــة والجنوبيـــة الشرقية ، وأعلن عن تأسيسها فى كولومبو عاصـــمة سرى لانكا ، فى مؤتمر عقده وزراء خارجيـــة دول الكومنولث البريطانى ٠

وتضم هذه المنظمة ٢٧ بلدا عضوا من بينهـــا ٦ أعضاء يمثلون الـــدول المقرضـــة وهى : الولايات المتحـــدة وانجلترا واليابان وكنـــدا وأستراليا ونيوزيلند ٠ وتتولى تقديم المســاعدة الى الـــدول النامية الاخرى مثـــل افغانستان وبورما والهنـــد واندونيسيا وباكستان وسنغافورة وتايلاند والفيلبين وسرى لانكا ٠

ومن الناحية الواقعية ، تمثل الولايات المتحـــدة والهيئات المالية الدوليةالخاضعة لسيطرتها « الجهات المقرضة » الاساسية ، وأهم الجهات التى تقومبتمويل مشروع كولومبو هى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والبنك الامريكى للاستيراد والتصدير ٠

وتنحصر برامج التنمية والمساعدة فى ظل « مشروع كولومبو » أساسا فى مواجهة احتياجات الحاصلات الزراعية ، وبدرجة أقل تنمية المرافق العامة للبلدان

الاعضاء مثل انشاء الطرق والكباري والمطارات الصغيرة ، ثم يأتي تدريب الاخصائيين على نطاق ضيق . وقد وجهت البلدان النامية انتقادات شديدةالى هذه السمة الخاصة من سمات مشروع كولومبو ، والتي جعلته قليل الفائدة في اقامة اقتصاد مستقل في الدول المستفيدة من المشروع .

وقد اثبتت تجربة اكثر من خمسة وعشرين عاما أن المشروع لم يحقق سوى نتائج متواضعة ، وذلك رغم المبالغ الطائلة التي انفقتها الدول المقرضة والتي بلغت ٤٥ ألف مليون دولار ، اذ لم يكن للمشروع أى اثر ملموس على تنمية الاقتصاد القومى في أى بلد من البلدان النامية المشتركة فيه .

وفي نفس الوقت فان البلدان الرأسمالية — وهي أول من دعا الى المشروع — تستخدمه من اجل التغلغل الاستعماري الجديد في بلدان جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وكانت هذه البلدان حريصة على الدوام على أن تربط المساعدة التي تقدمها في اطار هذا المشروع بشروط سياسية . فنجد مثلا انها قدمت مساعدات جمة الى الحكومات العميلة في سايجون ، وانها مازالت تقدم مساعدات كبيرة للنظام غير الشعبي القائم في سيول .

ومن الامور ذات الدلالة أن اللجنة الاستشارية — وهي الهيئة العليا في مشروع كولومبو — كانت تناقش دائما في اجتماعاتها في السنوات الاخيرة المسائل المتصلة بتدهور الوضع الاقتصادي في معظم البلدان النامية المنتجة . وكان من المسائل التي ناقشتها مسالة العجز الشديد في الموارد الغذائية ، والعجز الظاهر في الميزان التجاري بين البلدان المستفيدة والبلدان التي تقدم المساعدات .

وقد دعت البلدان النامية على الدوام الى الغاء الحواجز التجارية التي تضعها الدول الغربية ، والموجهة ضد « شركائها الضعفاء » . كما تطالب هذه البلدان باعادة النظر في نظام سداد الديون التي تراكمت في ظل مشروع كولومبو .

وقد اقرت اللجنة الاستشارية في اجتماعها السادس والعشرين ميثاقاجديدا للهيئة أصبح اسمها بمقتضاه « مشروع كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في آسيا والباسيفيكي » . ورفضت كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا الاشتراك في هذا الاجتماع .

● البرلمان الأوربي :

انشىء البرلمان الاوربي ، الذي يعتبر رسميا الهيئة العليا للسوق الأوربية المشتركة ، وفقا لما نصت عليه معاهدة روما عام ١٩٥٧ . وكان دعاة السوق الاوربية يعتبرونه عنصرا هاما من عناصر « التكامل بين بلدان أوربا الغربية » .

غير أن « آباءهالحقيقيين » ، الاحتكارات والشركات الكبرى ، كانت تتوقع أن يكون اداة طيعة للضغط على البلدان المنتجة الى السوق . وحاولت الاحتكارات أن تستخدم الديموقراطية الظاهرية لهذه الهيئة ستارا لفرض السياسة التي تحقق أهدافها . ولم ترض تلك الاحتكارات عن ان القرارات التي يتخذها البرلمان الاوربي غير ملزمة لجميع الدول الاعضاء . ومن ثم اصبح « البرلمان الاوربي » بمثابة هيئةاستشارية فحسب .

ومازالت الدوائر الاحتكارية التي تطمع في مضاعفة أدواتها السياسية والاقتصادية ، والتي تمارس عن طريقها

التأثير على حكومات بلـــدان الســـوق المشتركة ـ تدعو الي فكرة تجديد البرلمان الاوربى ٠

وظهر هذا الاتجاه الذى تتبنـــاه بعض الجماعات السياسية الراغبـــة فى زيادة أهميـــة « البرلمان الاوربى » فى القرارات التى اتخذها مجلس وزراء السوق فى ٢٠ ســـبتمبر عام ١٩٧٦ ، اذ اقترح فى ذلك الاجتماع أن يزيد عدد أعضاء البرلمان من ١٩٨ عضو الي ٤١٠ أعضاء ٠ كما اقترح تغيير نسب تمثيـل البلدان المختلفـــة : ففرنسا وانجلترا والمانيا الاتحاديةوايطاليا يكون لكل منها ٨١ عضوا « ويمثـــل كل منها حاليا ٣٦ عضوا » ويكون لهولندا ٢٥ عضوا « في مقابل ١٤ حاليا » وبلجيكـــا ٢٤ عضـــوا « في مقابل ١٤ حاليـــا » والدانمرك ١٦ عضوا « فى مقابل ٩ حاليا » وايرلندا ١٥ عضوا « في مقابل ١٠ حاليا » ويبقى للكسمبورج ٦ نواب كما هو الحال الان ٠

واذا كان عدد نواب كل بلد سيزيد فان ذلك لا يغير من مبدأ عدم التكافؤ داخـــل « البرلمان الاوربى » اذ ستبقي للـــدول الصناعية الكبيرة ـ كما كان الحـــال فى الماضى ـ الاغلبية الساحقة فى الاصـــوات وبالتالى القدرة على اصـــدار ما تشاء من قرارات ٠

وقد استمر الخـــلاف طويلا بين دول السوق حول عدد من السمات الجـــديدة « للبرلمان الاوربى » ٠ ففرنسا تعـــارض بشدة الاتجاه الى توسيع سلطات البرلمان اذ يمـــكن أن يؤدى ذلك الى ان يصبح البرلمان هيئة فوق الدول تحد من سيادتها٠ كما أن الراى العام فى انجلترا والدانمرك وغيرهما يعارض بشدة تركيز السلطات فى المجالات الاقتصـــادية والماليـــة فى يد « البرلمان الاوربى » ٠

وليس هناك اتفاق بين دول السوق حول مسألة اجراء انتخـــابات عامة لعضوية « البرلمان الاوربى » ، وهى الانتخـــابات المقرر اجراؤها فى خلال هـــذا العـــام ٠ وتواجه الحكومة البريطانية معارضة قوية داخل بلادها لاقرار القانون اللازم لاجـــراء تلك الانتخابات بحيث اضطرت الى اعـــلان أنها ليست واثقة منأن الانتخابات ستجرى فى الموعد المحدد لها ٠

● اشترك فى هـذا العـــدد .



● العام الدولى للطفولة :

فريدا براون ، رئيسة اتحاد النســاء الديمقراطى العالمى .

● فيكتور بيرلو :

اقتصادى أمريكى .

● لودفيج موللر :

عضو هيئة الرئاسة وسكرتير الحزب الشيوعى الالمانى .

● كيجوما ماليما :

أستاذ مساعد فى الاقتصاد ، جامعـة دار السلام .

● فريتز ريتش :

رئيس قسم الســياسة الاقتصـادية والاجتماعية فى الحـــزب الشيوعى الالمانى .

SOCIALIST STUDIES

JULY 1978

MAIN SUBJECTS

- Over coming under development
- Leninism and the struggle to democratise Society in Cyprus.
- Trilateralis — US imperialism's new Scenario.
- FRG Monopoly Capital : expantionist trends.
- US Finance capital.
- Our duty to children.
- World changes and developing countries.

● جون بيتمان :

عضو المكتب السياسى للجنـة المركزية للحزب الشيوعى الامريكى .

● جورج سافيدس :

رئيس لجنة الرقابة المركزية لحـــزب أكيل القبرصى .

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلم والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :
أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة :
صبرى أبو المجد

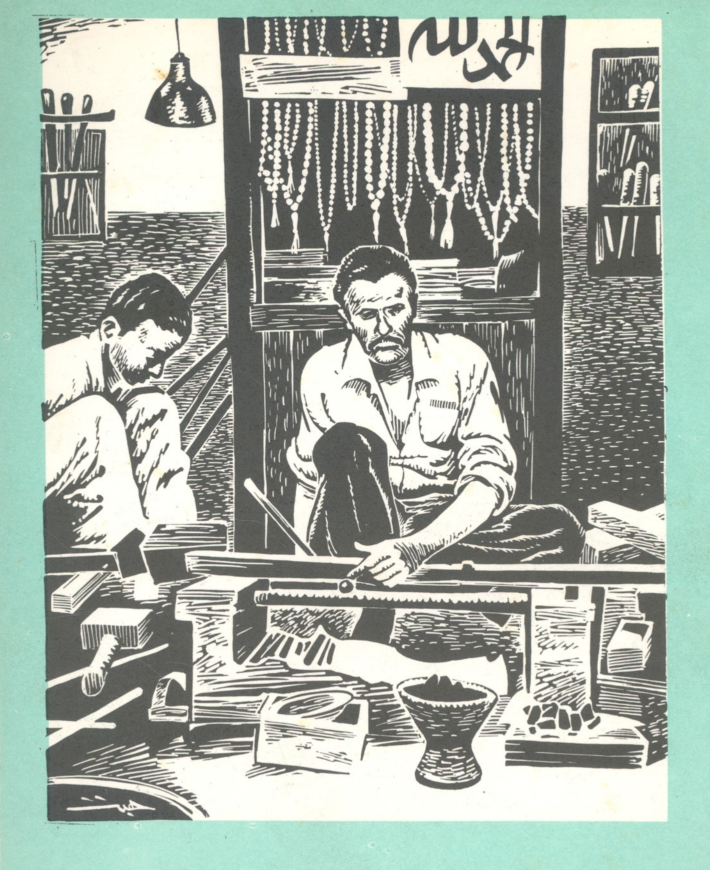
رئيس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم ـ عن الكميات المرسلة بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا٠ فى الأردن والعراق ١٣٠ فلسا ٠

قيمة الاشتراك السنوى : «١٢ عددا» فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال ٠ فى جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية٠ فى الخارج بتحويل أو شيك مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى ـ وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الأسعار المحددة عند الطلب ٠

الادارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب : القاهرة ٠

تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



● خراط المسابح ● للفنان: هبه عنايت